وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل تقلبات أسعار النفط و نمط الانفاق العام في السعودية والعراق

رسالة مقدمة من قبل الطالب
هاني مالك عطشان

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إشراف
الأستاذ المساعد
الدكتور حيدر حسين آل طعمة

1438 هـ **2017 م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ {وَالَّذِينَ اذا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا

وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا } }

صدق الله العلي العظيم

الفرقان الآية/ 67

الإهداء

إلى الذي في العلياء يرقبني...حزني عليك طويل لأنك لست بجواري... إلى روح أعز من رحل عن حياتي ... والدي...

فليرحمك الله ...

وإلى التي أعطت من دون سخط أو منة... أمي ...

فليحفظها الله ...

إلى من شددت بها إزري... إلى سندي في شدتي ورخائي ...عنوان التضحية ورمز الوفاء ... زوجتي...

كُنتِ خير عونً...

إلى شموع حياتي وشعلتها ... أخواتي العزيزات...

وإلى سندي في حياتي ... إخوتي ...

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

الباحث

شكر وتقدير

الحمد الله الذي جعل الحمد ثمنا لنعمائه ، ومعاذا من بلائه ، ووسيلا إلى جنانه ، وسببا لزيادة احسانه . والصلاة والسلام على رسوله نبي الرحمة وامام الهدى وعلى اهل بيته مصابيح الظلم وعصمة الامم.

وبعد ، انه لمن الواجب الاعتراف بالجميل ورد بعضه ولو بكلمة شكر ، وعليه أتوجه بشكري وعرفاني إلى استاذي الاعز الدكتور حيدر حسين أحمد آل طعمة لقبوله الاشراف على هذه الرسالة تتويجا لما غمرني به من رعاية منذ أيام دراستي الأولية وحتى أخر لحظات أعداد هذه الرسالة . أتمنى له الموفقية والسعادة الدائمة وجزاه الله عني كل خير .

كذلك اوجه شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة رسالتي وما سيبدونه من توصيات ونصائح وملاحظات من شأنها دعم هذه الرسالة وتقويمها ووضعها في مسارها الصحيح واظهارها بالشكل المناسب .

كما واتقدم بالشكر إلى اساتذتي الافاضل الدكتور محمد حسين الجبوري والدكتور محمد ناجي والدكتور سرمد عبد الجبار لما ابدوه من ملاحظات ووجهات نظر مفيدة فلهم من الله المثوبة والاحسان ومني الشكر والتقدير .

ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر إلى الاستاذ الدكتور حسن لطيف الزبيدي لما ابداه من تعاون وتشجيع فجزاه الله احسن الجزاء. كما ويطيب لي ان اتقدم بفائق شكري وتقديري إلى الاستاذ الدكتور احمد طه الشيخ على رعايته الابوية وتشجيعه الدائم والمستمر .

كما واود ان اقدم شكري وتقديري إلى جميع اخوتي وزملائي في الدراسات العليا والدراسة الأولية.

واخيرا اعبر عن شكري وعرفاني لأفراد عائلتي ، والدتي واخوتي وزوجتي لصبرهم الجميل ودعمهم المتواصل.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والامتنان	ت
المحتويات	ث- ج
قائمة الأشكال وقائمة الجداول	ح- خ
مستخلص البحث	د
المقدمة	3-1
الفصل الأول : أسعار النفط والانفاق العام : تأصيل معرفي	56-4
تمهيد	4
المبحث الأول : الاطار النظري لأسعار النفط الخام	27-4
المطلب الأول : مسار أسعار النفط : خلفية تاريخية	13-4
المطلب الثاني : النفط والعوامل المتحكمة في بوصلة الأسعار	27-13
المبحث الثاني : الانفاق العام (المفهوم والاهمية والاثار الاقتصادية)	56-28
المطلب الأول : مفهوم الانفاق العام ودوره في اطار المدارس الاقتصادية.	32-28
المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام	40-33
المطلب الثالث : ظاهرة تزايد الانفاق العام	48-41
المطلب الرابع : حدود وضوابط الانفاق العام.	56-49
الفصل الثاني : الريع النفطي والانفاق العام : علاقات الارتباط والتلازم.	79-57
تمهيد	57
المبحث الأول : الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حدود المفهوم وابرز السمات	68-57
المبحث الثاني : تذبذبات أسعار النفط وانماط الانفاق العام .	79-69
الفصل الثالث : تحليل العلاقة بين اتجاهات اسعار النفط ونمط الانفاق العام .	162-80

تمهيد	80
المبحث الأول : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق في السعودية	80-137
المطلب الأول : واقع واهمية القطاع النفطي في تشكيل الاقتصاد السعودي	80-118
المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الانفاق العام في السعودية	118-137
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق في الاقتصاد العراقي	138-162
المطلب الأول : اتجاهات مؤشرات الناتج والمؤشرات المالية في العراق	138-155
المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الانفاق العام في العراق	155-162
الاستنتاجات	163-165
التوصيات	165-166
المصادر والمراجع	167-180
مستخلص البحث باللغة الأنكليزية	A

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــدول	الصفحة
1	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في السعودية للمدة (1970- 2015) بالأسعار الثابتة لعام 2010 مليار ريال	82-84
2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في السعودية للمدة (1970- 2015) %	89-91
3	هيكل الايرادات العامة في السعودية للمدة (1970- 2015) مليار ريال	103-105
4	هيكل الانفاق العام في السعودية للمدة (1970- 2015) مليار ريال	109-111
5	هيكل الموازنة العامة في السعودية للمدة (1970- 2015) مليار ريال	114-116
6	أسعار النفط والانفاق العام الجاري والاستثماري في السعودية للمدة (1970- 2015)	120-122
7	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (2003- 2015) مليار دينار بالأسعار الثابتة لعام 1988	139-140
8	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003- 2015) %	142
9	هيكل الايرادات العامة في العراق للمدة (2003- 2015) مليون دينار	146
10	هيكل الانفاق العام في العراق للمدة (2003- 2015) مليون دينار	149-150
11	هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003- 2015) مليون دينار	153
12	أسعار النفط والانفاق العام الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003 - 2015)	156-157

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنـــــــــــوان الشـــــــــــكل	الصفحة
1	انقلاب المستهلكين إلى بدائل النفط الخام عند بلوغ سعر النفط مستوى الاختناق	27
2	اجمالي الانفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل	33
3	اثر الانفاق العام في مستويات الأسعار تبعا لمرونة الجهاز الأنتاجي	35
4	اثر الانفاق العام في الناتج القومي تبعا لمرونة الجهاز الأنتاجي	38
5	فرضية فاجنر	42
6	فرضية بيكوك ووايزمان لتفسير ظاهرة تزايد الانفاق العام	43
7	تطورات الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي في السعودية للمدة (1970 – 2015)	88
8	تطور الايراد العام ومكوناته الرئيسية في السعودية للمدة (1970– 2015)	108
9	الانفاق العام ومكوناته الرئيسية في السعودية للمدة (1970– 2015)	113
10	سعر النفط والانفاق العام الجاري والاستثماري في السعودية للمدة (1970– 2015)	126
11	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (2003– 2015)	141
12	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 – 2015)	145
13	تطور الايراد العام ومكوناته الرئيسية في العراق للمدة (2003–2015)	148
14	تطورات الانفاق العام الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003– 2015)	152
15	سعر النفط والانفاق العام الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003 – 2015)	159

المستخلص

تتسم اغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية، ولاسيما النفط، بأنها ذات اقتصاديات أحادية الجانب؛ تعتمد بشكل أساس على المورد الريعي في تمويل الموازنة والاقتصاد. وقد نجم عن ذلك انزلاق اقتصادات هذه الدول في فلك أسواق النفط وتقلباتها، وتسلل الأزمات والتقلبات الاقتصادية العالمية إليها عبر قناة المورد النفطي، فقد تتأثر الاقتصاديات النفطية بارتفاع وانخفاض أسعار النفط عبر انتقال عدوى التذبذب وعدم الثبات من قطاع النفط إلى القطاعات غير النفطية. وتخضع حساسية الاقتصاد لهذه التغيرات في جميع القطاعات التي تسهم في الجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي، عبر قناة الانفاق العام . وعليه سعى هذا البحث إلى تحليل وتشخيص الاثار التي يمكن ان تخلفها تقلبات أسعار النفط في اتجاهات وانماط الانفاق العام التي لا يمكن فصلها عن خصائص الاقتصاديات الريعية النفطية؛ وذلك من خلال التركيز على التغير الذي يطرأ على قيم الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري حين تتذبذب الموارد النفطية؛ نتيجة تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية ومدى انحراف مسار الانفاق العام في تحقيق اهداف النمو والاستقرار الاقتصادي. وقد تمت الاستعانة باقتصاد المملكة العربية السعودية، والاقتصاد العراقي؛ لتحليل طبيعة البنية المالية في البلدان النفطية ومدى التشابك والارتباط بين النفط والانفاق العام والاقتصاد في الدول النفطية.

المقدمة

يعد النفط الخام احد اهم مصادر الطاقة في العالم ويشكل سلعة مهمة في الاسواق العالمية تستحوذ على قيم تبادلية عالية في التجارة العالمية. غير أن أسعار هذه السلعة تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية، إذ تتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية. وعلى الرغم من أن اشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساس منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق النفطية إلاّ أن التوقعات المستقبلية والمضاربات ومستويات الخزين الاستراتيجي لها اهمية كبيرة أيضاً في تحديد بوصلة الأسعار؛ نتيجة لذلك تعاني البلدان المصدرة للنفط الخام من تقلب حاد في مستويات ايراداتها النفطية ومن ثم عدم استقرار مصدر التمويل الاكبر للإنفاق العام مما ينعكس في اختلال العلاقة بين سياسة الانفاق العام ووظائفها واهدافها ومن ثم تعطيل ادوات السياسة المالية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .

أن عدم القدرة على خلق التوافق المنتظم بين مصدر التمويل والنمو المستهدف جعل فوائض الايرادات النفطية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام تذهب بنسبة كبيرة إلى الخارج بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الريعي ؛ ولأن الانفاق من الايرادات الريعية يفوق قيمة الإنتاج المحلي لذلك فإن العجز عن توفير السلع والخدمات لسد احتياجات الطلب المحلي يجعل الاستيراد المصدر الاساس لإشباع هذا الطلب ، وبالتالي خروج نسبة كبيرة من الموارد المالية خارج دائرة الانفاق المولد لمضاعف الدخل الحقيقي وحرمان قطاعات الإنتاج الأخرى من فرصة النهوض بما يصب في توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية. وإذا كانت الدولة الريعية مرتبطة مباشرة بالعوائد النفطية الخارجية فليس ثمة شك إن النفقات العامة تتأثر سلباً وإيجاباً مع حجم تلك العائدات فسياسة الانفاق العام هي سياسة مسايرة لتقلبات أسعار النفط، حيث يتسع الانفاق العام في اوقات تدفق المورد النفطي نتيجة تعافي الأسعار وينخفض في حقب الهبوط السعري. واخيراً ترتب على هذا النمط في ادارة المالية العامة التضحية بالإنفاق الاستثماري كلما عانت الموازنات الحكومية من عجوزات مالية بسبب انخفاض أسعار النفط نظراً لعدم مرونة الانفاق الجاري باتجاه التقليص، وهو ما انعكس بشكل سلبي على مستويات الاستخدام والاستقرار والنمو الاقتصادي في هذه البلدان.

أهمية البحث:-

تبرز اهمية البحث من خلال طبيعة الاثار التي يمكن إن تتركها تقلبات أسعار النفط في النمو والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية عبر تأثيرها في انماط الانفاق العام الذي يعد

بحق محرك النمو والاستقرار الاقتصادي فيها. وفي هذا السياق تبرز اهمية تفكيك العلاقة البنيوية بين النفط والانفاق العام والاقتصاد في البلدان النفطية لأجل رسم سياسات قادرة على تقليص الاضرار وتعزيز الفرص التي يوفرها دفق الريع النفطي.

مشكلة البحث :

يرتبط الاستقرار والنمو الاقتصادي بنمط وهيكل الانفاق العام في اغلب البلدان النفطية مما يزيد من مديات تحكم اتجاهات أسعار النفط العالمية بمستويات النشاط الاقتصادي المحلي، مع خطورة ما يولده هذا الارتباط البنيوي بين هيكل الانفاق العام ومستويات الأسعار من تشوه وانحراف في اتجاه الانفاق العام بعيداً عن تحقيق اهداف النمو والاستقرار الاقتصادي.

فرضية البحث:

تهدد التقلبات العالمية لأسعار النفط الخام النمو والاستقرار الاقتصادي في اغلب البلدان النفطية (ومنها بلدي العينة) نتيجة تأثيرها في نمط وهيكل الانفاق العام مما يتطلب تقليص هيمنة المورد النفطي على ادوات السياسة المالية في هذه البلدان.

هدف البحث :

انطلاقا مما ورد اعلاه واثباتاً لفرضية البحث تم رصد عدد من الفقرات لتكون هدفاً للبحث.

1. تحليل تقلبات أسعار النفط العالمية وابراز العناصر المتحكمة فيها عبر تطورها التاريخي فضلاً عن بيان طبيعة سوق النفط الدولية وسماته.
2. ابراز القنوات الرابطة بين النفط والانفاق العام والاقتصاد في البلدان الريعية في سياق النظريات والتجارب التي تناولت الاثار الاقتصادية لهيمنة المورد النفطي.
3. تتبع اتجاهات النفط والانفاق العام والنمو الاقتصادي وتطوره في بلدان العينة ومدى الاقتراب من المناهج والاسس النظرية للاقتصاد السياسي للنفط.

أسلوب البحث:-

من اجل تحقيق هدف البحث والوصول إلى النتائج المتوخاة منه ، اعتمد البحث منهج الاستقراء ،عبر تحليل البيانات والجداول الاحصائية لبلدي العينة.

الحدود المكانية والزمانية:-

الحدود المكانية :- تتمثل حدود البحث المكانية بالبلدان النفطية بشكل عام والاقتصادين السعودي والعراقي بشكل خاص. اما الحدود الزمانية فقد شملت المدة المحصورة بين (1970- 2015) بالنسبة للاقتصاد السعودي، والمدة (2003- 2015) بالنسبة للاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:-

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة تليها استنتاجات وتوصيات إذ سيتم التطرق في الفصل الأول لأسعار النفط والانفاق العام تأصيل معرفي وذلك في مبحثين تناول الأول الاطار النظري لأسعار النفط الخام عبر مطلبين ركز الأول على مسار أسعار النفط خلفية تاريخية والثاني على النفط والعوامل المتحكمة في بوصلة الأسعار . اما المبحث الثاني فقد خصص للإنفاق العام (المفهوم ، والاهمية ، والاثار الاقتصادية) ونظم في اربعة مطالب تناول الأول مفهوم الانفاق العام ودوره في اطار المدارس الاقتصادية ، اما الثاني فقد انصرف إلى موضوعة الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام فيما تناول المطلب الثالث ظاهرة تزايد الانفاق العام اما الرابع والاخير فقد تناول حدود وضوابط الانفاق العام .

وقد خصص الفصل الثاني للعلاقة بين الريع النفطي والانفاق العام علاقات الارتباط والتلازم وجاء بمبحثين تناول الأول الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حدود المفهوم وابرز السمات .اما الثاني فقد اختص بتقلبات أسعار النفط وانماط الانفاق العام .

وكرس الفصل الثالث لتحليل العلاقة بين اتجاهات اسعار النفط ونمط الانفاق العام في بلدان العينة وجاء تفصيله بمبحثين رئيسين تناول الأول تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق العام في السعودية ونظم بمطلبين ركز الأول على واقع واهمية القطاع النفطي في تشكيل الاقتصاد السعودي اما الثاني انصرف لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الانفاق العام في السعودية اما المبحث الثاني فقد اختص بتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق العام في الاقتصاد العراقي وكذلك جاء تفصيله في مطلبين ركز الأول على تحليل اتجاهات مؤشرات الناتج والمؤشرات المالية في العراق خلال مدة الدراسة وتناول الثاني تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الانفاق العام في العراق.

الفصل الأول

أسعار النفط والانفاق العام : تأصيل معرفي

تمهيد:

هنالك دلالات فكرية من خلالها سيتم إلقاء الضوء تفصيلياً في هذا الفصل على الجوانب النظرية التي تخص أسعار النفط والانفاق العام وذلك في مبحثين ، تضمن المبحث الأول الاطار النظري لأسعار النفط ، فيما تضمن المبحث الثاني عرضا وافياً للمفهوم والأهمية والدور الاقتصادي للإنفاق العام .

المبحث الأول : الاطار النظري لأسعار النفط الخام

منذ ظهور النفط وحتى الوقت الحاضر مرت أسعاره بعدد من المحطات والمسارات والتي تأرجحت خلالها الأسعار فيما يشبه الدورات ارتفاعاً وانخفاضاً وذلك ؛ لتفاعل مزيج من العوامل سوأ الاقتصادية و السياسية. وسيتم التطرق لذلك عبر المطالب الآتية .

المطلب الأول : مسار أسعار النفط : خلفية تاريخية

كانت شركات النفط العالمية هي المسيطرة بنمط احتكاري على تسعير النفط الخام في السوق الدولية ، واستمرت هذه السيطرة ردحاً من الزمن كانت فيه هذه الشركات تمتلك الحرية المطلقة في تقرير مستويات الأسعار، والتي شهدت استقراراً نسبياً وبخاصة خلال ستينيات القرن الماضي. إلا إن أسعار النفط الخام في السوق الدولية دخلت فيما يشبه الدورات ارتفاعاً وانخفاضاً وحدوث عدة دورات قصيرة وطويلة الاجل، منذ اوائل السبعينيات حيث بداية تقلص دور شركات النفط الاحتكارية على عملية الإنتاج والتسعير. وعموما مرت أسعار النفط الخام بعدد من المحطات شهدت خلالها تطورات كبيرة وسريعة التي يمكن استعراضها بما يأتي:

المرحلة الأولى: أسعار النفط ما قبل أوبك.

إنّ اكتشاف النفط الخام في الولايات المتحدة الامريكية عام 1859 في ولاية بنسلفانيا ، عد بداية تاريخ صناعة النفط الحديثة ، عندما عثر اودين دريك على النفط بحدود 30 برميل في اليوم والذي كان سعره أنذاك حوالي 20 دولاراً للبرميل ، وبعد مدة قصيرة جداً تراجع هذا السعر وبشكل سريع ليصل إلى 9.6 دولار للبرميل عام 1860، ويعود سبب هذا التراجع ؛ إلى قلة استخدام النفط الخام في ذلك الوقت ، إذ كان حجم المعروض منه لا يتناسب وحجم الطلب عليه نظرا لأنخفاض نسبة مساهمته بين مصادر الطاقة الاخرى كالخشب والفحم الحجري، ومنذ العام 1860 اخذ العديد من المستثمرين يتنافسون من اجل استثمار اموالهم في حفر ابار جديدة ، الامر

الذي ادى إلى زيادة الإنتاج ، وبالتالي زيادة المعروض من النفط الخام مما ادى إلى انخفاض الأسعار إلى 0.75 سنتا للبرميل عام 1864، لتستمر بعدها الأسعار على هذه الخلفية بالتذبذب بين 0.75 سنتا للبريل و1.5 دولار للبرميل حتى عام 1900[1].تحسنت أسعار النفط عام 1920لتصل إلى 3.7 دولار للبرميل، على اثر نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، وتزايد الطلب العالمي على النفط الخام ، حيث اصبح سلعة استراتيجية حلت محل الفحم كمصدر جديد للطاقة ، أضف إلى ذلك دخوله كأحد مدخلات الإنتاج المهمة في الصناعة، وقد كان من نتائج هذه الحرب إن حصلت بعض الشركات الامريكية على امتيازات نفطية في منطقة الشرق الاوسط اسوة بالشركات الأنكليزية والفرنسية ، وقامت هذه الشركات* بعقد مجموعة من (اتفاقيات الامتيازات النفطية)** مع البلدان العربية بصيغ متقاربة المحتوى من الناحية الاحتكارية، لتسيطر على مجمل مراحل الصناعة النفطية، مما جعلها القوة المسيطرة على تجارة النفط الخام الدولية، وتحديد سياسات الأنتاج والأسعار[2]. وبقيت هذه الشركات هي المسيطر الوحيد على عملية تسعير النفط الخام في سوق النفط حيث كانت أسعار النفط تتراوح بين 2.18 دولار و1.80 دولار حتى عام 1960 [3].

المرحلة الثانية مسار الأسعار منذ أوبك وحتى عام 2000.

شهدت أسعار النفط الخام خلال هذه المرحلة تطورات سريعة وكبيرة، تمثلت بتأسيس منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط الخام (أوبك)*** في ايلول 1960، التي استطاعت أن تقف

---

(1)-JAMES HAMILTON ، HISTORICAL OIL SHOCK، 2011، P2. at: econweb.ucsdu/JHAMILTO/OIL_HISTORY.PDF.

* الشركات هي(اكسون موبيل، ستاندارد اويل كومباني اوف كاليفورنيا ، تكساسو، غالف الامريكية ، بريتش بتروليوم البرطانية، رويال دوتش الهولندية ، فرانسيز دي بترول الفرنسية) انظر في ذلك:

- الكسندر بماكوف ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل ، ط1 بيروت، لبنان ،1984،ص7.

** بموجب هذه الاتفاقيات حصلت شركات النفط الاحتكارية على الحق في استغلال القوة العاملة المحلية والقيام بمختلف انواع العمليات النفطية وتحديد حجم الاستثمارات ومجالاتها وبناء شبكة المواصلات اللازمة وحماية ممتلكاتها ، وكذلك الحق في تحديد مساحة التنقيب وحجم الكميات المستخرجة وصادرات النفط وتوزيعها الجغرافي ، وكان صاحب الامتياز له الحق في احتكار تموين السوق المحلية بالمنتجات النفطية وحق ملكية الوثائق الجيولوجية ولم يكن للبلد الذي يمنح الامتياز الحق في الغاء الاتفاقية او تعديلها قبل موعد انتهائها وقد كانت الامتيازات التي منحت في هذه الاتفاقيات طويلة جدا تمتد لأكثر من 99 سنة، انظر في ذلك

-الكسندر بما كوف. مصدر سابق، ص5.

(2) علياء سهيل نجم ، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على تغيرات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط الخام للمدة (1979_2007)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية، 2009، ص48،49.

(3)حسين عبدالله ، مستقبل النفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000،ص18.

*** انشئت منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام (أوبك) في مؤتمر بغداد في ايلول (سبتمبر) عام 1960 ، والذي حضره مندوبون من خمس دول هي.(العراق، السعودية، الكويت، ايران، فنزويلا). لينضم فيما بعد إلى المنظمة تباعا دول عدة، ففي عام 1961 انضمت إلى المنظمة قطر، تم تبعتها في عام 1962 كل من ليبيا واندونيسيا، وفي العام 1967 اعلنت الامارات انضمامها إلى المنظمة، ثم الجزائر في عام 1969، تم تبعتها نيجيريا في العام 1971، وفي تشرين الأول (اكتوبر) 2007 استعادة الاكوادور التي انضمت إلى المنظمة عام 1975 عضويتها بعد انسحابها من المنظمة عام 1992، وتعليق عضويتها بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها للمنظمة. وقد كانت اخر الدول المنضوية في عضوية المنظمة هي انغولا في بداية عام 2007، حتى وصلت عضوية المنظمة إلى ثلاثة عشر عضوا. وقد كانت الدوافع الاساسية في قيام منظمة أوبك هي سياسة الاستقطاعات السعرية التي مارستها شركات النفط العالمية ضد أسعار نفط الشرق الاوسط. ويتمثل الهدف

بوجه سياسة الاستقطاعات السعرية التي مارستها شركات النفط الاحتكارية في تخفيض أسعار نفط الشرق الاوسط، وبخاصة سعر نفط الخام العربي الخفيف والذي وصل بعد سلسلة من التخفيضات التي قامت بها الشركات الاحتكارية إلى 1.80دولار للبرميل عام 1960 بعد أن كان 2.18عام 1947، واستمر هذا السعر على حاله تقريباً حتى عام 1970.قبل أن توافق شركات النفط العالمية على زيادات بسيطة في الأسعار وصلت إلى 2.18 دولار للبرميل عام 1971 نتيجة تطبيق اتفاقية طهران بين شركات النفط العالمية ودول الأوبك [1] .

إلا أن دول الأوبك ونتيجة لظروف حرب تشرين عام 1973 اجتمعت في 16 تشرين الأول عام 1973 في الكويت وقررت خفض الإنتاج والمقاطعة النفطية للدول المساندة لإسرائيل ورفع الأسعار المعلنة من جانبها دون الرجوع إلى شركات الاحتكار النفطية لتصبح الأسعار المعلنة عند 5.12دولار للبرميل عام 1973 ، ونظراً لما تسبب به الحظر وتخفيض الإنتاج من نقص في الامدادات النفطية ارتفعت أسعار النفط الخام في السوق الفورية بشدة ، وقد شجع هذا الارتفاع الشديد في الأسعار دول الأوبك على تعديل الأسعار المعلنة مرة اخرى لتقفز الأسعار إلى مستوى غير مسبوق عند 11.65دولار للبرميل عام 1974، لتستمر بعدها مواصلة الارتفاع بين (11_14) دولار للبرميل خلال المدة من 1974 وحتى 1978 ، ومع بداية عام 1979 دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز الاحداث في منطقة الشرق الاوسط حيث معظم مكامن النفط، فقد افضت الثورة الايرانية إلى تدهور الإنتاج الايراني تدريجيا حتى توقف تماما خلال شهر كانون الاول من العام 1979، ونظراً لضخامة الإنتاج الايراني الذي بلغ 6 مليون برميل في اوائل عام 1978 ، فإن الدول النفطية الاخرى لم تستطع تعويض الإنتاج المفقود مما ادى إلى تزاحم المشترين على شراء النفط من السوق الفورية لضمان احتياجاتهم فضلاً عن قيام الدول الصناعية بتكوين خزين استراتيجي تحسبا للظروف المستقبلية ، وقد كان من نتائج هذه الفوضى في السوق الفورية أن ارتفعت الأسعار بشكل كبير حتى وصلت إلى 29دولار عام 1979 واستمرت الأسعار بالارتفاع حتى وصلت إلى اعلى مستوى عام 1981 وهو 35 دولار للبرميل على اثر نشوب الحرب العراقية الايرانية وما تسببت به هذه الحرب من مخاوف بشأن امدادات البلدين النفطية [2] .

الاساسي للمنظمة في المحافظة على استقرار الأسعار في سوق النفط الدولية عن طريق برمجة الإنتاج بما يخدم مصالح الدول المنتجة والمستهلكة. ينظر في ذلك_
ماجد عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(41)، 2008،ص70.

[1] حسين عبدالله ، مصدر سابق، ص18.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب وشكة ، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة (1862_2010)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد(18)، 2015،ص9.

وقد حفز ارتفاع الأسعار في السبعينيات واوائل الثمانينيات الدول الصناعية على تكوين خزين استراتيجي، وتطوير النفط عالي الكلفة وبخاصة بحر الشمال وتطوير مصادر الطاقة البديلة، ونجحت العديد من البلدان المتقدمة في استبدال الفحم والغاز الطبيعي بالفنط، مما ادى إلى انخفاض طلبها على النفط الخام وانعكاس ذلك على أسعار النفط التي بدأت بالتدهور منذ عام 1982 ، لتنخفض من مستوى 35دولار عام 1981 إلى 20دولار عام 1984،وفي ظل عرض متزايد من خارج أوبك وتراجع طلب الدول الصناعية وحصول فائض بلغ قرابة 4 مليون برميل عام 1984، وخلال تلك المدة كانت السعودية تشهد تراجعا في حصتها السوقية، مما دفعها باتباع سياسة البحث عن حصة عادلة في السوق والتخلي عن دور المنتج المرجح منذ العام 1985، وخفض أسعار النفط السعودي واغراق السوق النفطية بمزيد من الإنتاج عجل بانهيار الأسعار إلى دون 12 دولار للبرميل عام 1986، ومنذ ذلك العام شهدت أسعار النفط الخام تدهوراً مزمناً فقد تأرجحت الأسعار بين 13 و17 دولار للبرميل حتى عام 1989 [1]. اما في العام 1990 تسببت احداث حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) في فقدان السوق النفطية لأكثر من 2 مليون برميل من النفط الخام نتيجة انقطاع صادرات البلدين، لتقفز مستويات الأسعار إلى قرابة 40 دولار للبرميل خلال شهر سبتمبر 1990 [2]. مع ذلك لم تستقر الأسعار عند هذه المعدلات بل تراجعت بشكل حاد منتصف عام 1990 لتصل إلى 28 دولار، نظراً لقيام منظمة أوبك بتعويض النقص الحاصل في الامدادات وبخاصة من لدن المملكة العربية السعودية. واستمرت الأسعار بالتدهور لتصل إلى حدود 17 دولار للبرميل عام 1991؛ نتيجة وفرة الامدادات والنجاح المبكر لقوات التحالف في انهاء سيطرة العراق على الكويت وعودة الامدادات إلى مستواها السابق قبل الازمة[3].

استمرت بعدها أسعار النفط الخام بالتذبذب بين (12_20) دولار للبرميل طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي ، نتيجة حصول فائض في السوق النفطية وزيادة الإنتاج فقد طالبت السعودية في عام 1997 في مؤتمر جاكارتا بزيادة سقف انتاج الأوبك إلى حدود 2.5 مليون برميل بحجة انها تشهد فقدان حصتها في السوق النفطية لصالح الدول خارج أوبك التي اصبحت حصتهم تزيد عن 60%، وفعلا قررت المنظمة زيادة الإنتاج بهذا المستوى، ومع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وبخاصة الدول الاشتراكية ، وانزلاق دول النمور الاسيوية في ازمة مالية عام 1997

---

[1] يحيى حمود حسن و يوسف علي عبد، دور سياسات النفط السعودية في استقرار السوق النفطية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (23)، العدد (6)، 2009، ص13.

[2] Michael, oil from rockefller to Iraq and beyond ,p93, at// https/w.w.w.amazon.com.oil-rockefller-beyond-andy-stent//pdf.

[3] جون بافس واخرون، اسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد20، ديسمبر2015 ،ص22.

وما نتج عنها من تراجع في الطلب على النفط الخام ، انهارت الأسعار إلى اقل من 12دولار للبرميل عام 1998 [1] .وفي تموز (يوليو) 1999 عاد السعر لكي يرتفع إلى مستوى 18دولار للبرميل نتيجة لما تطوعت به دول أوبك من خفض في الإنتاج منذ اذار (مارس) 1999 وساعدتها في ذلك الخفض دول غير اعضاء في الأوبك مثل المكسيك وعمان وروسيا والنرويج ومع انحسار التخمة النفطية والتي كانت سببا جوهريا في انهيار الأسعار عام 1998 ، وما اقترن بذلك من زيادة في الطلب على النفط نتيجة تعرض النصف الشمالي من الكرة الارضية إلى اجواء باردة واستعادة اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا عافيتها من الازمة التي ألمت بها عام 1997 اخذت الأسعار بالارتفاع إلى ان تراوحت حول 24 دولار للبرميل خلال الربع الأخير من العام 1999 والربع الأول من عام 2000 [2] .

المرحلة الثالثة: أسعار النفط منذ بداية الالفية ولغاية الأن

شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار النفط وتحقيق مستويات غير مسبوقة ، فخلال العام 2000 ساعدت معدلات النمو المرتفعة والتي انعكست على الطلب العالمي على النفط الخام ، مشفوعا بارتفاع كبير في الطلب الامريكي في قطاع النقل والذي وصل إلى 17.7 مليون برميل عام 2000 ، والمشاكل الفنية وانخفاض مستوى المخزون الاستراتيجي في الدول الصناعية في صعود أسعار النفط إلى 27دولار للبرميل عام 2000 [3].إلا أن الأسعار عادت وانخفضت من مستوى 27 دولار للبرميل عام 2000 إلى اقل من مستوى 20 دولار للبرميل عام 2001 نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من تراجع شديد في معدلات نموه ، حيث تعرض لأسوأ حالة تباطؤ لم يشهدها لأكثر من ثمانية اعوام ، ثم جاءت احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001 لتزيد من حدة هذا التباطؤ ليتحول الحديث من تباطؤ إلى حالة ركود وكساد ، وحيث ان الارتباط بين اقتصاديات دول العالم المختلفة وبين اكبر اقتصاد هو الاقتصاد الامريكي يعد ارتباطاً وثيقاً ، فقد انتشر هذا الركود إلى مختلف هذه الاقتصاديات ، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن هذه التطورات والتي اثرت وبشكل محسوس في الطلب العالمي على النفط الامر الذي ادى إلى تدهور أسعار النفط إلى 17 دولار للبرميل خلال الربع الاخير من عام 2001 [4].

---

[1] يحيى حمود حسن و يوسف علي عبد ،مصدر سابق ،ص15.

[2] حسين عبدالله ، مصدر سابق، ص26.

[3] سامي عبيد محمد وعدنان هادي جهاز، المشهد السياسي والاقتصادي لتقلبات أسعار النفط للمدة(1945_2015)، وقائع المؤتمر العلمي الثامن ،قطاع الطاقة في العراق رؤية الحاضر لاستشراف المستقبل المنعقد للفترة،15 _2015/4/16،كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة،ص105.

[4] عبد الرزاق فارس الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على اقطار مجلس التعاون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،2009،ص280.

وقد غذت الاضطرابات الامنية والاهتمام المتزايد بأوضاع الشرق الاوسط والمخاوف من انحسار مستوى الامدادات النفطية للأسواق العالمية وتداعيات غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام 2003 وما اثارته هذه الحرب بشأن صادرات البلد النفطية، مسار الأسعار الصاعد ابتداء من العام 2002 الذي شهد ارتفاعاً مطرداً في الأسعار نتيجة ارتفاع الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق اسيا، وخروج دول الاتحاد السوفيتي السابق من ازمتها، والتزام دول أوبك بالحصص المقررة وتخفيض الأنتاج، اذ بلغ سعر النفط 50 دولار للبرميل عام 2004[1].

وفي عام 2005 تسببت الاعاصير والعوامل الجيوسياسية، ونمو الطلب على النفط في امريكا والصين والهند ،علاوة على زيادة مستوى المضاربات في الاسواق المستقبلية، وانخفاض مستوى الخزين الاستراتيجي الامريكي، في وصول أسعار النفط إلى 58 دولار للبرميل في العام المذكور [2]. كما ادى ضعف الدولار الامريكي والنمو السريع للاقتصاديات الاسيوية واستهلاكها الواسع للنفط، والعوامل المناخية والجيوسياسية، والقلاقل الامنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق، وازمة الملف النووي الايراني، والعدوان على لبنان إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 80 دولار للبرميل في عام 2006[3]. واستمرارا لديناميكية عام 2006 وانخفاض مستوى المخزون الاستراتيجي في الدول الصناعية من 4897 مليون برميل عام 2006 إلى 2617 مليون برميل عام 2007، تخطت أسعار النفط الخام حاجز 90 دولار عام 2007[4]. واستمرت الأسعار مواصلة المنحى التصاعدي حتى بلغت مستوى الذروة خلال النصف الأول من العام 2008 لتسجل مستوى لم تشهده الاسواق النفطية من قبل عند 147 دولار للبرميل في يوليو 2008، وقد غذت موجة الأسعار المرتفعة هذه المضاربات الشرهة وارتفاع دور النفط الورقي(*) في مجال الاستثمار المالي في البورصات العالمية ، وارتفاع الطلب العالمي على النفط بقيادة الصين والهند ، ومع تفجر الازمة المالية العالمية وما تسببت به من انكماش وركود

---

[1] حيدر كاظم مهدي، انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المثنى، المجلد(5)، العدد(1)، 2015، ص110.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية واخرون، صندوق النقد العربي، 2005، ص83.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية واخرون ، صندوق النقد العربي،2006، ص98.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية واخرون ، صندوق النقد العربي، 2007، ص101.

* يشير النفط الورقي إلى استخدام المشتقات المالية بتجارة النفط الخام والتي اصبحت تسيطر وبشكل كبير على سوق النفط المادية من حيث حجم كمية النفط الخام التي تتم المتاجرة بها في بورصات النفط العالمية ، اذ يتم المتاجرة بأكثر من مليار برميل من النفط يوميا في بورصات نيويورك ولندن ودبي. وهذا يجعل كمية النفط الورقي المتداولة في السوق النفطية اكبر بنحو ثلاثين ضعفا من كمية النفط المستهلكة يوميا، وهو ما ينعكس وبشكل كبير على أسعار النفط في السوق الفورية من خلال عمليات البيع والشراء. لمزيد من الاطلاع ينظر:

_ ليودرولاس، نقاش حول القوى التي تحدد أسعار النفط، عصر النفط التحديات الناشئة،ط1 ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011،ص146.

اقتصادي عالمي، تقلصت مستويات الطلب على النفط وتدهورت مستويات الأسعار بشكل ملحوظ، اذ انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، لتنزلق من مستوى الذروة 147 دولار إلى قرابة 34 دولار في كانون الاول 2008[1]. فضلاً عن تأثير الازمة المالية العالمية لا يمكن اغفال دور مستوى الخزين الاستراتيجي الضخم لدى الدول الصناعية والذي بلغ 2.6 مليار برميل مع نهاية عام 2008 ، إذ أسهم الخزين وبشكل كبير في الضغط على الأسعار لتهبط إلى مستويات متدنية جداً، إذ يمكن هذا المستوى من الخزين الدول الصناعية، نظريا، من الاستغناء عن استيراد 5 مليون برميل من صادرات الأوبك ولمدة 500 يوم تفاديا لضغوطات الأسعار [2].

ومع ظهور بوادر الأنتعاش الاقتصادي وبالأخص خلال النصف الثاني من العام 2009 شهد الطلب على النفط الخام نمواً متزايداً حتى الربع الاخير من العام 2009 ، لتشهد أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً بين 65 و75دولار للبرميل نهاية العام المذكور، ومع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي وتحقيق معدلات نمو ايجابية بقيادة البلدان النامية، وبخاصة الصين والهند واصلت الأسعار الارتفاع لتستقر عند 85 دولار للبرميل عام 2010 [3].بعدها قفزت الأسعار إلى عتبة 120 دولار للبرميل عام 2011 وبدءاً من العام 2011 وحتى منتصف العام 2014 استمرت الأسعار مواصلة الارتفاع فوق حاجز 100دولار للبرميل ، وقد تضافرت مجموعة من العوامل لدفع الأسعار باتجاه الصعود وهي عوامل مختلفة ومتشابكة بعضها جيوسياسي الطابع والبعض الاخر ذا طابع اقتصادي، اذ اسهم التخفيض التراكمي الذي اجرته أوبك لدعم الأسعار المنخفضة خلال عام 2009 ، الذي قدر ب 4.2 مليون برميل واستمرار تطبيقه حتى عام 2011،في تقليص حجم المعروض، وكان عاملاً حاسماً وراء ارتفاع الأسعار مع بداية عام 2011[4]. وكذلك التطورات السياسية في المنطقة العربية واحداث الربيع العربي ا ، وما صاحبها من قلق عالمي حول امتدادها لتشمل دولا اخرى منتجة للنفط في المنطقة، هذا بالإضافة إلى احتدام الجدل بشأن برنامج ايران النووي واستمرار انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الاخرى ، عوامل موسمية لها علاقة بالطقس اذ تعرضت معظم الدول في النصف الشمالي من الكرة الارضية إلى طقس بارد نسبيا ، ولا يمكن في هذا السياق اهمال دور عامل المضاربات في الاسواق المستقبلية في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة كل هذه العوامل ساعدت في المحافظة على سعر مستقر نسبياً فوق مستوى 100دولار حتى منتصف عام 2014[5] . لتشهد بعدها الأسعار تغيراً مفاجئاً

---

(1) OPEC، world oil outlook، 2010، p24.

(2) علي خليفة الكواري ، العين بصيرة مثلث التجاهل النفط والتنمية والديمقراطية ، ط1 منتدى المعارف ، بيروت ، 2011، ص 116 .

(3) OPEC، op cit، p29.

(4) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، تقرير الامين العام السنوي، 2011، ص56.

(5) سامي عبيد محمد وعدنان هادي جهاز، مصدر سابق،ص106.

بحدوث انخفاض حاد من مستوى 100دولار للبرميل إلى اقل من 50دولار للبرميل خلال النصف الثاني من العام 2014 تحت تأثير زيادة المعروض، وخاصة الزيادة الاستثنائية المتحققة في انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بمقدار 1.5 مليون برميل فضلاً عن زيادة الإنتاج في كل من العراق وليبيا وروسيا وكندا والسعودية ، وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام [1].

واستمرت الأسعار دون خمسين دولار للبرميل حتى نهاية عام 2015 بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط الخام الناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة الرئيسة كالصين والهند والاتحاد الاوربي، وبالإضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام فقد كانت الزيادة المتحققة في انتاج النفط الصخري والافراط في الإنتاج من قبل دول منظمة أوبك سببا في حصول فائض في السوق النفطية قدر بحوالي 2 مليون برميل عام 2015 الذي شكل عامل ضغط على الأسعار لتنخفض إلى دون مستوى 50دولار للبرميل [2].

وبجانب حالة الفائض وتراخي الطلب على النفط الخام فان هناك من يرى ان انخفاض الأسعار في نهاية العام 2014 وطيلة عام 2015 ما هو إلا تواطؤ سعودي امريكي موجه بالأساس ضد اقتصاديات روسيا وايران ، فلا ينبغي ان يؤدي فائض السوق النفطية ، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والهند والاتحاد الاوربي إلى هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فقد عانى الاقتصاد العالمي ازمات اقتصادية ومصرفية اقسى واكثر حدة خلال المدة (2008 -2011) لكن أسعار النفط لم تنخفض بهذا الشكل ولهذا الوقت الطويل، ففي الماضي عندما تنخفض الأسعار انخفاضاً حاداً كانت أوبك تقرر خفض الإنتاج فوراً لدعم الأسعار، إلا إن أوبك هذه المرة وفي اجتماعها في حزيران (يونيو)2015 قررت وبضغط قوي من السعودية بعدم خفض الإنتاج، مما يؤشر إلى حقيقة التواطؤ السعودي الامريكي في خفض الأسعار من اجل التأثير في الاقتصادين الروسي والايراني بسبب الملفات السياسية بين الطرفين [3].وفي محاولة للدفاع عن قرار أوبك والقاضي بعدم خفض الإنتاج قال النعيمي وزير النفط السعودي ان السعودية ودول الأوبك يدافعون عن حصتهم في السوق النفطية، فإذا خفض الإنتاج فإن الأسعار سوف ترتفع ويستولي الروس والبرازيليون والنفط الصخري على حصة أوبك والسعودية فقرار عدم خفض الإنتاج يستهدف ابطاء انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري الذي يشهد تراجعا في معدلات انتاجه ،

---

[1] ECB، Quantitative، effects of the shale oil revolution، working paper، no 1855، September، 2015،p12.

[2] خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط وردات افعال السياسات في دول مجلس التعاون، بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،7تشرين الثاني نوفمبر 2015، ص49.

[3] ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام ، بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،7تشرين الثاني نوفمبر 2015ص28.

فانخفاض الأسعار ادى إلى تراجع في عدد منصات النفط الصخري للولايات المتحدة من 1609 إلى 467 منصة بين تشرين الأول (اكتوبر) 2014 وايار مايو 2015[1].

وقد كان لتداعيات رفع العقوبات عن الاقتصاد الايراني والزيادات المتوقعة في انتاج النفط بعد الاتفاقية النووية 2015 .والابتداء برفع العقوبات في النصف الأول من العام 2016 دوراً كبيراً ومؤثراً في هبوط أسعار النفط عند مستوى دون الخمسين دولار للبرميل خلال العام 2015، اذ يقدر ان تتمكن ايران من زيادة الإنتاج بحوالي 0.7 مليون برميل بعد فترة قصيرة من رفع العقوبات ،كما قد تتمكن من زيادة انتاجها إلى 3.6مليون برميل خلال النصف الثاني من العام 2016 [2]. و في العام 2016 فقد شهدت الأسعار مزيد من الانخفاض لتصل إلى 23.7 دولار للبرميل خلال شهر كانون الثاني 2016 وهو ادني مستوى لها منذ العام 2003 وقد تسبب في هذا الأنخفاض عدة عوامل مجتمعة في آن واحد والتي من ابرزها استمرار حالة الفائض في السوق النفطية والذي وصل إلى 4.8 مليون برميل ، وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام بحوالي 2 مليون برميل نتيجة تباطؤ اداء الاقتصاد العالمي وبخاصة الاقتصاد الصيني ، فخلال شهر كانون الثاني 2016 بلغت الامدادات النفطية سواء من داخل أوبك او خارجها ما يقارب 99.5 مليون برميل يوميا، مقابل انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ليصل إلى 94.6 مليون برميل وهو ما جعل السوق النفطية تعاني من تخمة وصلت إلى 4 مليون برميل شكلت عامل ضغط على الأسعار دفع باتجاه تخفيضها إلى ادنى مستوى لها 23دولار للبرميل[3] . وفي اذار 2016 عادت الأسعار لكي ترتفع إلى اعلى مستوى لها منذ سبعة اشهر لتصل إلى 43.2دولارللبرميل نتيجة لتعطيل الامدادات النفطية في عدد من الدول المنتجة كنيجيريا وكندا وانخفاض انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة من 5.1مليون برميل خلال شهر نيسان 2016 إلى 4.95 مليون برميل خلال اذار 2016 ، الامر الذي ادى إلى انخفاض الكميات المعروضة بمقدار 1.1 مليون لتصل إلى 96.5 مليون برميل خلال شهر اذار من العام المذكور ومع ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام بمقدار1.5 مليون برميل الذي ادى إلى تقليص حجم الفائض في السوق النفطية من 2مليون برميل خلال الشهر السابق إلى 1.7مليون برميل خلال شهر مايو 2016والذي كان سببا جوهريا في ارتفاع الأسعار إلى مستوى 43.2 دولار خلال شهر مايو 2016[4]. ومع وجود مؤشرات على اعتزام السعودية وكبرى الدول الاعضاء في أوبك التوصل إلى اتفاق لتثبيت

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص30.

[2] علي ميرزا، اثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة 7 تشرين الثاني نوفمبر 2015، ص73.

[3] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، مارس 2016 ص7 .

[4] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، مايو 2016، ص8.

الإنتاج ومشاورة الدول غير الاعضاء في أوبك في اجتماعها المزمع في ايلول في الجزائر بقيادة روسيا حول تخفيض الإنتاج ، شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعا بمقدار 10دولار لتصل إلى 50دولار خلال شهر اب 2016 [1].

المطلب الثاني : النفط والعوامل المتحكمة في بوصلة الأسعار.

عموما يتحدد سعر اي سلعة في السوق نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب ، فاذا ارتفع العرض مع ثبات او انخفاض الطلب تنخفض الأسعار ،وإذا انخفض العرض مع ثبات او ارتفاع الطلب ترتفع الأسعار. إلا إن معادلة العرض والطلب لا تنطبق على سلعة النفط بشكل كامل ، ذلك لوجود عدة عوامل ومؤثرات تلعب دوراً مهماً في تحديدها لسعر هذه السلعة الاستراتيجية . فالنفط الخام ليس سلعة اعتيادية وانما سلعة استراتيجية ذات ابعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية متداخلة تشترك جميعا في التأثير على عملية تسعيرها. إذ شهدت سوق النفط الخام تحولات مهمة وجوهرية في موازين القوى التي تحدد سعر النفط الخام ولاسيما فيما يتعلق بموازين القوى الفاعلة في جانبي الطلب والعرض الامر الذي اكسب أسعار النفط الخام صفة التذبذب الدائم والتقلب والطابع الدوري. إن العوامل التي تؤثر في تغيرات أسعار النفط في سوق النفط الدولية تتحدد على نحو عام في عوامل تؤثر في حجم العرض الدولي الكلي من النفط الخام وعوامل اخرى تؤثر في حجم الطلب الكلي الدولي من النفط الخام ، مما يسبب تغيرات في أسعار النفط تبعا لحجم ذلك التأثير ومدياته الزمنية .

أولاً:- العوامل المؤثرة في معدلات العرض النفطي العالمي.

يتم عرض الكميات المنتجة من النفط الخام في السوق الدولية عن طريق الاطراف العارضة في هذه السوق وهما ، الدول المنتجة للنفط والتي تنتمي لمنظمة أوبك والدول الأخرى خارج أوبك وبسعر معين وخلال مدّة معينة. ويعد العرض استجابة للطلب. وتوصف مرونة عرض النفط الخام بانها منخفضة وبخاصة خلال المدّة الزمنية القصيرة ،لذا فأي تبدلات في جانب الطلب تنعكس بشكل كبير على الأسعار في سوق النفط الدولية. ويتأثر العرض العالمي من النفط الخام بمجموعة من العوامل منها:-

[1] خالد بدر الدين، أسعار النفط تقفز لاكثر من 25%، جريدة المال_
www. Almal news .com/pages/story Details. Aspx.ID=297815.

1. الكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام:

مما لاشك فيه أن حجم الطلب الكلي على النفط الخام لا يمكن إشباعه من خلال إنتاج بئر واحد ، لأن استغلال الآبار يبدأ بأقل كلفة استخراجية وتقتضي سياسة الاستخراج الناجحة على وفق الشروط الفنية والاقتصادية أن ترتبط نسبة النفط الخام المستخرج من بئر بنسبة الاحتياطي لذلك البئر وإلا فإن أي زيادة في الاستخراج عن ذلك المعدل ستؤدي إلى سرعة استنزاف الاحتياطي وزيادة سرعة نضوب المصدر وكذلك تقليل العمر الإنتاجي للبئر وتبدأ كلفة المستخدم بالازدياد نتيجة للحاجة إلى كلف استخراجية اضافية ، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية بسبب زيادة الطلب العالمي فإن ذلك يتطلب زيادة الكمية المستخرجة من الآبار النفطية ذات الكلفة الحدية العالية (تصبح الآبار ذات الكلفة العالية اقتصادية بعد أن كانت كلفتها الحدية أعلى من سعر النفط الخام) ، ففي حالة المنافسة التامة وعند مستوى توازن العرض والطلب في السوق يحصل المنتج على الربح الاعتيادي ، أما في الأسواق الأقل تنافسية فسيحصل المنتج على الربح الاحتكاري إضافة إلى الريع ، وهكذا فإن الكلفة الحدية لاستخراجيه تعتبر سقفاً لسعر النفط الخام ([1]).

2. الخزين الاستراتيجي.

يقصد بالخزين النفطي كمية النفط او المنتجات التي يتم الاحتفاظ بها اثناء مدة زمنية معينة و في اماكن متعددة من مجموعات اقليمية مختلفة. ويعد هذا المخزون واحداً من العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، خصوصا بعد ان تحول هذا المخزون من خزين لمواجهة الطوارئ وسد النقص الحاصل في الامدادات النفطية إلى خزين استراتيجي يؤثر في أسعار النفط والعمل على تخفيضها كلما اخذت معدلاتها العادلة والمقبولة بالارتفاع[(2)]. وقد تم انشاء سياسة تخزين النفط الخام من قبل وكالة الطاقة الدولية بعد تأسيسها في العام 1974 ، ويشكل خزين النفط الخام دوراً كبيراً ومؤثراً في أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية عن طريق اللجوء اليه عند حدوث ارتفاع في أسعار النفط ، اذ يتم امداد السوق بكميات اضافية منه وبيعها بمستوى الأسعار المرتفعة نفسه مما يؤدي إلى تراجع مستوى الأسعار وانخفاضها[(3)]. وبناءً على سياسات وكالة الطاقة الدولية فان سياسة الخزين الاستراتيجي وضعت لأمدين الأول قصير الاجل من خلال اتجاهات الخزين والانتقال به من تامين الامدادات إلى مرحلة التأثير في سوق

([1])عبد الستار عبد الجبار موسى ، دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للمدة (1970_1998)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،2001،ص41

[(2)] احمد حسين الهيتي، اقتصاد النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،2000، ص139.

[(3)] توفيق عباس ،أسعار النفط في السوق الدولية ابعادها ومضامينها الاقتصادية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، المجلد (5) العدد(4)، 2007،ص360.

النفط الدولية ، وبشكل مباشر في حصة أوبك في السوق، والثاني طويل الاجل من خلال تشجيع الاستثمارات ودعم مشاريع انتاج بدائل النفط الخام ، ويتجلى اثر الخزين الاستراتيجي من النفط بوضوح في أسعار النفط الخام من خلال قدرته على تكيف وضع السوق لمواجهة التقلبات في العرض والطلب ،فاذا كان الخزين مرتفعا فإن السوق يمكن ان يستوعب هبوطاً مهماً في الامدادات النفطية، واذا كان منخفضا فيمكن ان يمتص جزءاً من الطلب لإعادة بنائه وبذلك يمكن ان يكون الخزين احد الاسباب الرئيسة في خلق فائض في السوق وتراخي الطلب على النفط الخام مما يشكل عامل ضغط على الأسعار باتجاه الانخفاض[1].

يعّد المخزون الاستراتيجي الذي تحتفظ به الولايات المتحدة الامريكية الاكثر تأثيرا في أسعار النفط في السوق الدولية ، اذ تجاوزت مسألة انشاء مخزون استراتيجي على اراضيها او اراضي دول صديقة إلى ما يسمى (بالمخزونات العائمة) حيث تجوب مئات الناقلات النفطية محملة بملايين الاطنان من النفط الخام تحسبا لأي طارئ[2]. وقد فتحت هذه المخزونات في مناسبتين لتهدئة أسعار النفط الخام المرتفعة، جاءت الأولى مع بدء القوات المتحالفة لتحرير الكويت عام 1991 اذ عمدت الحكومة الامريكية إلى تزويد السوق النفطية بكميات اضافية من مخزونها الاستراتيجي الذي تحتفظ به [3].اذ تم اطلاق خمسة ملايين برميل يوميا منه مما ادى إلى تراجع أسعار النفط الخام من 25دولار إلى 19دولار عام 1991[4]. وجاءت المناسبة الثانية في ربيع عام 1996 عندما تعرضت اسواق البنزين إلى شحة في الامدادات وارتفاع أسعار النفط الخام بسرعة كبيرة ،اعلن على اثرها الرئيس بيل كلينتون ان ضخ خزين النفط الخام الاستراتيجي إلى السوق النفطية اجراء ضروري لتخفيف الاوضاع الحادة في السوق ووقف الارتفاع في أسعار النفط الخام [5]. وبينما استخدم المخزون لتهدئة أسعار النفط الخام في حقبة التسعينيات فقد كانت الاضافات المتواصلة إلى مستوى المخزون الاستراتيجي التي شهدتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال المدة 1978 و1979 ،الذي ارتفع على اثرها مستوى المخزون من 942 إلى 1987 مليون برميل خلال المدة المذكورة ،سببا رئيسيا في ارتفاع أسعار النفط الخام إلى قرابة 40دولار عام 1979[6].إن ارتفاع مستوى المخزون الاستراتيجي ووصوله إلى 120

---

[1] احمد حسين الهيتي، مصدر سابق ، ص146.

[2] كوثر عباس الربيعي، التأثير الامريكي في سوق النفط العالمية ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، المجلد(31) العدد(32) ،2006، ص28.

[3] ادوارد مورس، النفط ولاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ،ط1، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت،2007 ، ص43.

[4] يحيى حمود حسن ، مصدر سابق، ص22.

[5] ادوارد مورس ، مصدر سابق ، ص43.

[6] باسم عبد الهادي حسن ، الصدمة النفطية الثالثة الاسباب والنتائج المحتملة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية، المجلد (3) العدد(7) ،2005، ص131.

يوم يجعل الدول الصناعية في حالة استرخاء مدة من الوقت تكفي للضغط على دول الإنتاج بإعطائها فرصة لكي تتحاور حول الأسعار ، وتستطيع ان تسد حاجتها من ذلك المخزون. في حين ان الدول المنتجة لا يتوفر لديها احتياطي مالي يكفي لتغطية خططها لهذه المدة والأنتظار بدون تصدير النفط الخام مما يجبر الدول المنتجة على زيادة صادراتها وامداد السوق النفطية بكميات اضافية تشكل عامل ضغط على الأسعار يدفعها نحو الهبوط، ومن هنا يتجلى اثر الخزين الاستراتيجي في أسعار النفط الخام في السوق الدولية اذ يصبح في أوقات معينة سببا رئيسيا في ارتفاع أسعار النفط وفي اخرى يشكل عامل ضغط على الأسعار لتهبط إلى مستويات متدنية ،فعندما عمدت الدول الصناعية على زيادة مخزونها الاستراتيجي وزيادة طلبها على النفط الخام في نهاية عام 2007 فقد كان ذلك سببا رئيسيا من الاسباب التي دفعت أسعار النفط الخام إلى بلوغها مستويات قياسية لم تشهدها من قبل عندما سجلت أسعار النفط مستوى 147دولار للبرميل خلال النصف الأول من العام 2008 ، وعندما بلغت مستوياته 2.6 مليار برميل شكل عامل ضغط على الأسعار لتهبط من مستوى الذروة 147 دولار إلى اقل من 40 دولار مطلع عام 2009، بسبب استخدام هذه الدول لمخزونها الاستراتيجي الذي يمكنها نظريا من الاستغناء عن استيراد 5 ملايين برميل يوميا من صادرات بلدان الأوبك ولمدة 500 يوم[1]. وما انخفاض أسعار النفط خلال العامين 2015 و2016 إلا حالة اجتمع فيها المستوى المرتفع للمخزون الاستراتيجي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعوامل اخرى دفعت بالأسعار إلى الهبوط عند مستويات متدنية[2].

3. التقدم التكنلوجي.

إنّ الصناعة النفطية بمراحلها المتعددة تتطلب استثمارات كبيرة وتتركز بنسبة عالية في رأس المال الثابت، اضافة إلى ذلك فان النفط مادة سائلة كامنة في اعماق الارض لذا يتطلب استخراجها معدات وادوات انتاجية متطورة ومتقدمة فنيا وتكنلوجيا وبصورة مستمرة وذلك من اجل تامين عرض النفط الخام بكميات كبيرة وزيادة مرونته وباقل كلفة ممكنة ينتجها ذلك التقدم الفني والتكنلوجي، وان أي تحسن او تطوير لمعدات ووسائل البحث والتطوير والتنقيب والاستخراج يؤدي إلى امكانية عرض النفط الخام بصورة كبيرة واحداث توازن بين العرض

[1] علي خليفة الكواري ، الطفرة النفطية الثالثة قراءة اولية في دواعي وحجم الطفرة، حالة اقطار مجلس التعاون ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،2009، ص64.

[2] سمير سعيفان ،اسباب تدهور أسعار النفط الخام ،بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط الخام على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة 7 تشرين الثاني نوفمبر 2015، ص6.

والطلب[1]. وهذا ما جعل الدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام تسعى حثيثا إلى تغيير تقنيات الإنتاج كلما امكن ذلك وقد اعتمدت هذا النهج منذ ازمة النفط وارتفاع الأسعار عام 1979 فقد ساعد التقدم التكنلوجي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الثمانينيات على كبح جماح طلبها المحلي على النفط الخام من خلال تحسن كفاءة الآلات والادخار في استخدام النفط [2] .فقد ادى التطور التكنلوجي المذهل الذي حدث خلال العقدين الاخيرين ، والذي كان واحدا من اهم العوامل في تحديد أسعار النفط الخام إلى خفض تكلفة التنقيب والإنتاج ودفع لتطوير مصادر جديدة للطاقة سواء ضمن الاطار التقليدي او في اطر جديدة نوعيا، لقد جعل التطور التكنلوجي تطوير مصادر النفط الغير تقليدي الذي يجري اختزاله غالبا في النفط الصخري ممكنا مما ادى إلى زيادة في المعروض من النفط الخام [3]. وقد ادى التطور التكنلوجي إلى ثورة في مجال انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة حتى توقعت وكالة الطاقة الدولية ان الولايات المتحدة سوف تتفوق في انتاجها على السعودية وروسيا لتصبح اكبر منتج للنفط الخام في العام 2020، وقد يصبح النفط الصخري منافسا قويا لنفط الأوبك ،إذ ادى الإنتاج المتزايد من النفط الصخري إلى زيادة المعروض من النفط الخام حتى في ضل تراجع انتاج الأوبك ومن المتوقع ان يزداد الإنتاج من هذا النفط إلى حدود 7.5 مليون برميل خلال العام 2019[4]. وفي الاعوام الاخيرة ادى التطور التكنلوجي إلى زيادة الإنتاج من خارج أوبك وبكميات كبيرة اذ ادى هذا التقدم التقني إلى تحويل مورد كان يعد غير مجدٍ اقتصاديا في الماضي إلى مورد قابل للاستثمار من الناحية الاقتصادية وشهدت الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من بلدان امريكا الشمالية زيادة استثنائية في مجال انتاج النفط الصخري بفعل التقدم التكنلوجي، ومنذ العام 2011 وحتى 2016 اسهم النفط الصخري بنحو ثلاثة ارباع الزيادة الكلية في الإنتاج الامريكي، كما تشهد كندا وضعا مماثلا فإنتاجها يمر بزيادة مطردة ومن المرجح ارتفاعه إلى نحو 5.2 مليون برميل بحلول عام 2030 بفعل حقول النفط الصخري . لقد كان لثورة النفط الصخري وما ولدته من تخمة في اسواق النفط العالمية دورا مهماً في انخفاض أسعار النفط عند مستوياتها الحالية [5].

---

[1] محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الرشاد للطباعة والنشر ، الجامعة المستنصرية ،1988،ص135.

[2] رجاء عبد الرسول حسن، اثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، ط1 معهد التخطيط القومي ، القاهرة، 1987،ص20.

[3] منذر ماخوس ، دور التقدم التكنلوجي في تنويع مصادر الطاقة والأسعار، بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة،7 تشرين الثاني نوفمبر 2015،ص78.

[4]Mamdouh G.Salameh،Impact of u.s. shale oil Revolution on the Global oil market ،the price of oil &peak oil , Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar , 2015.p27

[5]حيدر حسين ال طعمة ،هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة النفطية دراسة في نمط الريع النفطي ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الأنبار، المجلد (8) العدد(15) ،2016،ص5.

4. الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية.

ادت الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم دورا كبيرا في احداث التقلبات التي شهدتها أسعار النفط الخام ، فقد تسببت الاعاصير التي ضربت خليج المكسيك خلال عامي 2004 و2005 بتعطيل جزء كبير في معدلات الإنتاج وحجب كميات كبيرة من النفط الخام عن السوق النفطية وهو ما تسبب بارتفاع كبير في أسعار النفط الخام [1]. اذ بلغت الأسعار مستوى 60 دولار للبرميل خلال العام 2005، كما تسببت المخاوف بشان العواصف التي ضربت بلدان غرب افريقيا وخليج المكسيك عام 2008 إلى زيادة احتمال تعطيل الامدادات التي كانت من الاسباب التي ادت إلى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى 147 دولار للبرميل خلال العام المذكور[2].

ولا يختلف تأثير الكوارث الطبيعية كثيرا عن تأثير الأحداث والتطورات الجيوسياسية التي تشهدها مناطق الإنتاج حيث كان من نتائج التطورات والاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة (2000_2014) التي تعلقت بالأحداث والاضطرابات واعمال العنف في العراق وفنزويلا ونيجيريا وازمة الملف النووي الايراني ان وصلت أسعار النفط الخام إلى مستويات قياسية عندما لامست الأسعار مستوى 70دولار للبرميل خلال العام 2006،كما وادت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية في عام 2010 وبروز ما يسمى (بالربيع العربي)التي بدأت بتونس وادت إلى تحولات سياسية في بعض الدول العربية وما صاحبها من قلق عالمي حول امتدادها لتشمل دول اخرى منتجة للنفط .إلى استمرار أسعار النفط الخام بالارتفاع وتخطيها حاجز 100 دولار حتى النصف الأول من العام 2014[3].

فالنفط كان ومازال سلعة سياسية بامتياز وقد تم استخدامه في هذا السياق في عدة مناسبات فمنذ الغزو الالماني للاتحاد السوفيتي عام 1941 وصولا إلى احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 ، كان النفط العامل المشترك بينها ، وتشير احدى الدراسات التي اعدت عن الحروب النفطية بين هذين التاريخين (1941-2014) ، اكدت فيها ان غزو الولايات المتحدة للعراق كان بالأساس من اجل النفط ، وقبلها غزو العراق للكويت ايضا من اجل النفط وكذلك حرب 1973 كانت مرتبطة بشكل غير مباشر بالنفط [4]. فالعوامل السياسية والحروب شكلت نظيرا للعوامل الاقتصادية في التأثير في أسعار النفط الخام في السوق الدولية ،فالكثير من الدلائل تشير إلى ان

---

[1] سكنه اجهينه فرج ، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة(2003_2014) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة ، المجلد (31) العدد (26) ، 2015، ص51.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية واخرون ، صندوق النقد العربي ،2005، ،ص89.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية واخرون ، صندوق النقد العربي ،2006، ،ص104.

[4] حميد عبيد عبد و حيدر حسين ال طعمة، انهيار أسعار النفط وتداعياته على البلدان الريعية مع اشارة خاصة للعراق ،وقائع المؤتمر العلمي الثامن ،قطاع الطاقة في العراق رؤية الحاضر لاستشراف المستقبل ،المنعقدة للفترة 15_/2015/4/16،ص151.

كل ارتفاع مفاجئ وكبير في أسعار النفط الخام كان مرتبطاً بحدث سياسي كتأميم قناة السويس وحروب 1956 و1967 و1973 والمقاطعة النفطية التي تلتها ، ثم الثورة الايرانية في عام 1979 ، وبداية الحرب العراقية الايرانية عام 1980 ، وغزو العراق للكويت في عام 1990 وغزو الولايات المتحدة للعراق ، والحرب في ليبيا عام 2011 كلها عوامل شكلت ضغطاً على الأسعار باتجاه الارتفاع[1]. كما ولا يمكن اغفال دور التحالفات السياسية واثرها على أسعار النفط، فانهيار أسعار النفط الخام عام 1986 إلى اقل 10 دولار كان نتيجة لاتفاق سعودي امريكي يقضي بإغراق السوق النفطية بكميات اضافية وخفض الأسعار، من اجل التأثير في الاقتصاد السوفيتي والتسريع في عملية انهياره[2]. وما انهيار أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية نهاية عام 2014 دون مستوى 50 دولار للبرميل إلا تواطؤ سعودي امريكي موجه بالأساس ضد اقتصاديات ايران وروسيا ، ففي اجتماع أوبك الذي عقد في نهاية عام 2014 لمناقشة وضع السوق النفطية والكميات الفائضة، مارست السعودية ضغوطا كبيرة بعدم اتخاذ قرار خفض الإنتاج مما اعطى القضية بعدا سياسيا ، اذ اتهمت ايران وروسيا كل من السعودية والولايات المتحدة في السعي لخفض الأسعار وذلك للضغط عليها بسبب مجموعة من الملفات السياسية منها سوريا واليمن ، ويبدو ان المشهد السياسي والاقتصادي ودورهما في انخفاض الأسعار نهاية العام 2014 وبداية العام 2015 اكثر تعقيداً. ففي الوقت الذي تحقق الولايات المتحدة عدة اهداف سياسية من الحاق الضرر بالاقتصاد الروسي والايراني ، إلا انها في الوقت نفسه يتعرض اقتصادها وخصوصا اسواق المال التي حققت استثمارات النفط الصخري فيه اهمية كبرى إلى خطر كبير اذ ادى انخفاض الأسعار إلى هبوط اسهم شركات النفط الصخري والتي خسرت من قيمتها اكثر من 67% كما ان السعودية تضررت كثيراً من هبوط أسعار النفط الخام [3].

5. دور منظمة أوبك في أسعار النفط .

تعد منظمة أوبك واحدة من الاطراف المؤثرة في سوق النفط الدولية وعامل استقرار مهم لأسعار النفط الخام ، وظهر تأثير منظمة الاقطار المصدرة والمنتجة للنفط في سوق النفط الدولية في سبعينيات القرن الماضي بعد عقدها عدة اجتماعات مع شركات النفط الدولية التي كانت تحتكر عملية انتاج وتسعير النفط ، واعلنت نفسها قوة مؤثرة وانها بصدد السيطرة على المعروض من النفط الخام والتحكم بأسعاره في عام 1973 عندما قررت ولأول مرة تعديل الأسعار المعلنة

---

[1] سلام جبار شهاب ، الطفرة النفطية الثالثة والشرق الاوسط الجديد قراءة في اسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الاوسط الجديد ، مجلة جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد(34)، 2014، ص152.

[2] ممدوح سلامة ، مصدر سابق ، ص29.

[3] سامي عبيد محمد وعدنان هادي جهاز، ، مصدر سابق، ص109.

وزيادتها من 5.17 دولار للبرميل عام 1973 إلى 11.6 دولار عام 1974 [1]. ومنذ العام 1974 وحتى 1985 اخذت أوبك بزمام تسعير النفط الخام في السوق الدولية على وفق آلية تسعير ما يعرف بسعر الاشارة ، وترك تحديد مستوى الانتاج لكل دولة [2]. وتعديل أسعار النفط الخام حسب الفروقات في أسعار النفط الفورية ،فعندما شهد العام 1978 فروقات كبيرة في أسعار النفط الفورية وصلت إلى 20 دولار، في حين كان السعر المعلن من قبل أوبك 13دولار عمدت المنظمة إلى رفع أسعارها إلى 19 دولار ثم عدلت الأسعار إلى 24 دولار عام 1979، وبحلول عام 1980 وارتفاع الطلب على نفط الأوبك رفعت المنظمة الأسعار إلى 34دولار، وعندما بدأت بوادر تراجع الطلب وزيادة العرض من خارج أوبك وللمحافظة على الأسعار قامت أوبك بخفض الانتاج وتبني نظام الحصص عام 1982 وعمدت إلى خفض الأسعار إلى 29 دولار عام 1982 ثم خفضتها مرة اخرى إلى 28دولار عام 1983 واستمرت الأسعار بالانخفاض إلى ان وصلت إلى 10 دولارات عام 1986 [3].

كان واقع انهيار أسعار النفط هذا كبير على منظمة أوبك اوضح حدود قدرتها في السيطرة على الأسعار مما جعل المنظمة تغير سياستها والتخلي عن دور المنتج المرجح وتبني سعرا مرجعيا مستهدفا يعرف بأسعار(نفوط سلة أوبك*) عند 18 دولار للبرميل حتى منتصف عام 1990 وسعر 21 دولار طيلة التسعينيات ،ونطاقاً سعرياً بمعدل 22_28 دولار بين عامي 2000 و2005[4].

وعندما انخفضت أسعار النفط دون السعر المستهدف في العام 2001 اتخذت أوبك اجراء يقضي بخفض الإنتاج بإجمالي مقداره 3.5 مليون برميل ،وهو ما اسهم في بقاء الأسعار عند مستوى 20 دولار وعدم انهيارها إلى المستويات التي شهدتها خلال العام 1999 والبالغة 17 دولار للبرميل .وفي سعيها للمحافظة على الأسعار ضمن النطاق السعري المستهدف عملت أوبك في مستهل عام 2002 على خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل لوقف التراجع في أسعار النفط الخام على اثر احداث الحادي عشر من ايلول 2001 الامر الذي أسهم في بقاء الأسعار عند 22.6 و28.4 خلال عام 2002[5].

---

[1] علي رجب ، تطور مراحل تسعير النفط الخام في السوق الدولية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، اوابك ،المجلد (38)، العدد(141) ، 2012، ص21.

[2] ماجد عبدالله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(41) ، 2008، ص76.

[3] احمد حسين الهيتي ، مصدر سابق، ص 256.

*تظم أسعار سلة أوبك سبعة نفوط هي (مزيج صحاري الجزائري ، ميناس الأندونيسي ، بوني النايجيري، العربي الخفيف السعودي ، دبي الاماراتي، تاجوانة الفنزويلي، استموس المكسيكي).

[4] ماجد عبدالله المنيف ، مصدر سابق ، ص78.

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامانة العام لجامعة الدول العربية واخرون ، صندوق النقد العربي ، 2001، ،ص79.

وشهدت الاعوام 2003 و2004 امتداد ارتفاع أسعار النفط الخام ووصولها إلى 30 دولار و36 دولار على التوالي .قامت أوبك برفع سقف انتاجها بحوالي 1.5 و 3.5 مليون برميل للأعوام 2003 و2004 لتهدئة أسعار النفط الخام وبقائها ضمن السعر المستهدف. واستمرت أوبك بسياستها الهادفة إلى استقرار الأسعار مع كل ارتفاع في أسعار النفط في السوق الدولية ،إلا انها عادت وخفضت الإنتاج بحوالي 1.6 مليون برميل لوقف انخفاض الأسعار خلال الاشهر الاخيرة من عام 2006[1].

وفي العام 2008 اجرت أوبك اكبر تخفيض في انتاجها منذ تأسيسها وحتى الأن بمقدار 4.2 مليون برميل للحد من تدهور الأسعار التي انهارت من اكثر من 100دولارللبرميل إلى 40 دولار خلال النصف الثاني من العام 2008 وقد انعكس مقدار الخفض هذا في تحسن مستويات الأسعار التي عاودت الارتفاع فوق حاجز 100دولار لتبلغ الأسعار مستوى 118 دولار عام 2011[2]. وعندما واصلت الأسعار الارتفاع اخذت أوبك بتزويد السوق النفطية باحتياجاتها من الامدادات إذ وصلت امدادات أوبك خلال العام 2014 إلى 30 مليون برميل على الرغم من القلق الكبير بشان انخفاض الأسعار خلال النصف الثاني من العام 2014[3]. وفي ايلول 2014 فقدت أسعار النفط الخام 54% من قيمتها في ظل وفرة الامدادات النفطية وعلى غير عادتها قررت أوبك زيادة الانتاج في اجتماعها في حزيران يونيو عام 2015 وهو ما أسهم بتعميق الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام [4].

ثانياً. العوامل المؤثرة في معدلات الطلب النفطي العالمي.

شهدت السوق النفطية متغيرات عدة مطلع القرن الحادي والعشرين في مقدمتها الطلب الواسع على النفط الخام من دول كانت ما يقرب عقد من الزمن لا تؤثر كثيراً في توازن العرض والطلب، ففي العقود الماضية كانت الولايات المتحدة واوربا تؤدي دورا رئيساً في توجيه الطلب العالمي على النفط الخام، اما في المرحلة الراهنة فقد اضيف دور الاقتصاديات الصاعدة الهند والبرازيل والصين إلى ادوار هذه الدول ، واصبحت هذه الاقتصاديات تمثل دوراً كبيراً في توجيه مسارات الاقتصاد العالمي، ولاسيما الطلب على النفط ، وانعكاسات تذبذب هذا الطلب سلبا ام ايجابا على أسعار النفط الخام العالمية . عموما يتميز الطلب على النفط بانه طلب مشتق من الطلب إلى المنتجات المكررة ، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها ان تؤثر في

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العام لجامعة الدول العربية واخرون ، صندوق النقد العربي للأعوام 2003،ص5، 2004،ص3، 2006،ص94.

[2] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الامين العام السنوي ،2011، ص55.

[3] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الامين العام السنوي ،2014،ص34.

[4] ممدوح سلامة ، مصدر سابق ،ص28.

الطلب فيها وتضاف إلى أسعار النفط الخام كمتغير أساس في معدل نمو الطلب على النفط بجانب متغيرات مستقلة اخرى. ويتأثر الطلب العالمي على النفط الخام بمزيج من العوامل ، منها النمو الاقتصادي، مستويات عرض مصادر الطاقة الاخرى ، وغيرها من العوامل التي يمكن تناولها بالآتي.

1. معدل النمو الاقتصادي.

تعُد التغيرات الحاصلة في الناتج القومي واحدة من اهم العوامل المؤثرة في تغيرات الطلب على النفط الخام ، وان ذلك التأثير تختلف نسبته من بلد لأخر تبعا لمستوى التقدم الاقتصادي ودرجة التحضر والبنية الصناعية ، واهمية النفط الخام في مزيج الطاقة ، وتؤثر هذه المحددات في الطلب على النفط الخام اما بشكل مباشر من خلال المرونة السعرية او عن طريق تغير اهمية النفط في ميزان الطاقة [1]. وان معدل النمو الاقتصادي ليس موحدا في جميع البلدان (المتقدمة او النامية) ففي حين ان استهلاك الطاقة ينمو بنسبة 1% سنويا في البلدان المتقدمة ، فان هذا المعدل اعلى اربع مرات منه في البلدان النامية ،إلا ان الدراسات الاقتصادية تشير إلى وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة (الطلب على النفط) سواء في الاقتصاديات المتقدمة او النامية ،فعندما حققت اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معدلات نمو تراوحت بين (2_5)% خلال المدة (1960-1990) كان الطلب على النفط الخام ينمو بنسبة (2_2.5)% سنويا[2]. ويتبين من نتائج احدى الدراسات للعلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط الخام للمدة (1960_2014) إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين التغيرات في النشاط الاقتصادي وأسعار النفط الخام ، اذ رافقت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في كثير من الاوقات ارتفاع أسعار النفط الخام وخلصت هذه الدراسة إلى ان زيادات معينة في معدلات نمو الاقتصاد العالمي تنعكس بشكل ايجابي في أسعار النفط الخام ،ففي الفترة التي امتدت من (1960_1979) كان 91% من التغيرات في أسعار النفط الخام تفسر في زيادة معدل النمو الاقتصادي ثم انخفضت هذه النسبة إلى 50% خلال المدة (1980_1999) وإلى 40% للمدة (2000_2014)[3]. فمعدلات نمو الاقتصاد العالمي تلعب دوراً رئيساً في التأثير على معدل نمو الطلب على النفط والتي تؤثر مباشرة في أسعاره وهذا ما تم معايشته خلال الفترة (1990_2010)،فعندما سجل الاقتصاد

---

[1] بسام فتوح ، ديناميات الطلب العالمي وانعكاساته على الدول المنتجة في الشرق الاوسط ، عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1 ،2011،ص62.

[2] عمار محمد سلو، تأثير انتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمدة (1980_2010)، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل ،العدد (31) ، 2013، ص156.

[3] Jose A. Tapia ,oil price and the global economy Aacausal investigation. at// https/thenextrecossion.files.wordpress.com./20120086/06/Tapia.pdf.p2.

العالمي معدل نمو قدره 5.2% عام 2006 ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام إلى اعلى معدل له عند 3.7% خلال العام 2004 ، وعندما ظهرت بوادر الازمة المالية العالمية وامتداد اثارها على الاقتصاد العالمي الذي انخفض معدل نموه من 5.4% عام 2007 إلى اقل من 2.9 عام 2008 ، فقد برز اثر ذلك جليا في انخفاض معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط الخام الذي تراجع معدل نموه من 1.4% عام 2007 إلى 0.2% عام 2008 وعندما تحول الاقتصاد العالمي من النمو إلى الركود خلال عام 2009 إذ سجل معدل نمو سالب قدره (-0.52%) انعكس ذلك على معدل نمو الطلب على النفط الذي سجل هو الاخر معدل نمو -1.63%، ثم ما لبث ان عاود معدل النمو في الطلب على النفط حيث ارتفع من -1.6% عام 2009 إلى 2.1 % خلال العام 2010 على اثر تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة النمو الاقتصادي من -0.5% خلال عام 2009 إلى 5.1% في عام 2010، وقد ادت تطورات النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط الخام على أسعار النفط ،التي شهدت نمو متسارعا منذ العام 2000 عندما قفز المعدل السنوي الأسعار أوبك من 27 دولار عام 2000إلى 94.5 دولار عام 2008([1]).

واستمرت أسعار النفط الخام بالارتفاع خلال السنوات الاخيرة مدفوعة بمعدلات النمو الايجابية للنمو الاقتصادي العالمي قبل ان تتراجع إلى 59دولار للبرميل خلال النصف الثاني من العام 2014 نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصاد من 5.4% عام 2010إلى 3.3% في عام 2014 ، وانعكاس اثر ذلك على نمو الطلب على النفط الذي انخفض من 2.9% في عام 2010 إلى 1.1%خلال العام 2014[(2)]. وبحسب وكالة الطاقة الدولية فان 20_35% من التراجع في أسعار النفط خلال عامي 2014 و2015 يعود إلى انخفاض الطلب على النفط بسبب تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وبخاصة الصين والركود الذي تعيشه اوربا[(3)].

2. الاسواق المستقبلية.

عادة ما توصف الأسواق المستقبلية من اسواق الصفقات الآجلة ،أو أسواق التسليم بالأجل، وايضا تسمى بسوق العقود الآجلة (سوق المستقبليات) وتتميز عن السوق الفورية التي تتم فيها عمليات التداول (البيع والشراء) بالأسعار الفورية ، وعلى اساس التداول بالسلع الحقيقية مع

([1]) الطاهر الزيتوني، الافاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط الخام ودور الدول الاعضاء في مواجهته ، مجلة النفط والتعاون العربي، اوابك، المجلد (37) العدد(139)، 2011. ص30.

[(2)] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الامين العام السنوي ،2014،ص119.

[(3)] خالد بن راشد الخاطر، مصدر سابق ، ص49.

التسليم والدفع الأني المباشر، وعقود التسليم الآجلة التي تبرم في البورصات المنظمة تسمى المستقبليات وسوق النفط الخام لا يخلو من هذا النوع من الاسواق[1].

شهدت السوق النفطية تطورا نسبيا باتجاه العقود الآجلة وبخاصة منذ أنتهاء العمل بالسعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية في اواخر عام 1973 لتصبح فيما بعد تجارة النفط الخام على استخدام واسع ضمن هذا النوع من الاسواق، بغض النظر عن تفاصيل العقود المستقبلية من حيث اساسها المادي او النقدي ، فإنها تعتمد على توقعات البائعين والمشترين ازاء الأسعار في المستقبل والأسعار الفورية والآنية ، وتبنى توقعات المضاربين بائعين ام مشترين افتراضا على واقع الطلب والعرض وحجم الخزين والسعر الجاري في السوق الأني من جانب ،والتوقعات المستقبلية من جانب اخر، وان الاسواق المستقبلية التي تداول فيها العقود الآجلة لسلعة النفط الخام هي(سوق نيويورك، سوق لندن ،سوق طوكيو ،سنغافورة)[2]. وتؤثر الاسواق المستقبلية في أسعار النفط الخام سواء بالارتفاع او الأنخفاض، فعندما تشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع الأسعار يبدأ المضاربون في شراء كميات النفط فترتفع أسعاره بصورة كبيرة ،وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فيزاد المعروض وتنخفض الأسعار[3]. وهذا ما حصل في عام 1997 فعندما كانت التوقعات توحي بارتفاع أسعار النفط في المستقبل بلغت المراكز طويلة الاجل (الرغبة في الشراء) داخل بورصة نيويورك رقماً قياسياً، غير ان هذا الاتجاه تحول إلى حركة محمومة إلى رغبة في البيع (مراكز قصيرة الاجل) خلال المدة من تشرين الأول اكتوبر وحتى كانون الأول ديسمبر عام 1997 ،مما يعكس توقعا بانخفاض الأسعار الامر الذي ادى إلى اطلاق ما جملته 120 مليون برميل اي ما يعادل 1.3مليون برميل يوميا من كميات النفط الخام التي كانت يحتفظ بها المضاربون كبائعة في بورصة نيويورك خلال الربع الاخير من العام 1997 ، الامر الذي افقد 5 دولار من سعر النفط ، واخذت المضاربة على النفط تتوسع بشكل كبير بحيث صارت تتم على مدار الساعة وعلى اساس ما يسمى بالبراميل الورقية والتي اصبحت تزيد عدة مرات على حجم التعامل في البراميل الحقيقية وعامل ذات تأثير كبير على حجم التعاملات في السوق الحقيقية [4].

وفي الوقت الحاضر اصبحت السوق الورقية في تجارة النفط الخام هائلة ، حيث تتم المتاجرة بأكثر من مليار برميل من النفط يوميا في بورصات النفط العالمية ، وهذا ما جعل كميات النفط

---

[1] ميثم ربيع هادي و محمد علي ابراهيم ، اساسيات عقود مستقبليات السلع مع التركيز على عقود مستقبليات النفط الخام ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء المجلد (6)، العدد(21) ، 2009، ص23.

[2] عبد الستار عبد الجبار ،العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية ،دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،العدد(64) ، 2007، ص 311.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط ،ط1،دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011، ص112.

[4] حسين عبدالله ، مصدر سابق ، ص30.

الخام المتداولة في السوق الورقية اكبر بنحو ثلاثين ضعفا من حجم كميات النفط الخام المستهلكة يوميا [1]. وقد يعبر عن ذلك النزع السريع للمضاربات السعرية التي سبقت الازمة المالية العالمية وارتفاع الأسعار إلى 147دولار عام 2008[2]. ويرى عدد كبير من المهتمين بالشأن النفطي ان لنشاط المضاربة على النفط الخام دور مهم وكبير في تفسير التقلبات الحادة لسعر النفط وانزلاقه دون 50 دولار للبرميل عام 2015، مستندين على حجة ان مستخدمي النفط (البلدان المستهلكة ،وشركات التصفية) حين تلمح ارتفاعا طفيفا في أسعار العقود المستقبلية عن الأسعار الفورية للنفط فسوف يتوقعون ارتفاع الأسعار في المستقبل وهكذا تؤثر الأسعار المستقبلية على توقعاتهم فيعمدون إلى شراء كميات من النفط تفوق احتياجاتهم اليومية ، بذلك يزداد الطلب على النفط الخام ويؤثر على سعره الفوري، والتحليل ذاته ينطبق عند انخفاض أسعار العقود المستقبلية للنفط الخام [3].

3. سعر صرف الدولار.

الدولار هو العملة الرئيسة المستخدمة في تسوية التعاملات الدولية ، واغلب السلع التجارية مقيمة به ؛ ولذا فان أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في أسعار السلع المقيمة به ، بما في ذلك النفط فانخفاض سعر صرف الدولار يرفع أسعار النفط الخام من خلال اثرين مباشر والاخر غير مباشر ، ويتمثل الاثر المباشر في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط الخام الامر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط ، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الاخرى المقومة بالعملات الاخرى ؛ لذلك يقبل عليها المستثمرون مما يرفع من أسعارها في الاسواق. اما الاثر غير المباشر فيتمثل في تغير اساسيات السوق عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط ،فمن نتائج انخفاض أسعار الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الأنتاجية وعدم نموها بشكل يوازي الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة ،التي لن تمكنها من توفير الاموال اللازمة لزيادة الطاقة الأنتاجية ، مما يؤدي إلى انخفاض المعروض مقارنة بالطلب مما يضغط على الأسعار باتجاه الارتفاع .

والتحليل نفسه ينطبق على شركات النفط الدولية التي تتسلم عوائدها بالدولار، لكنها تدفع تكاليفها بعملات اخرى ،وهذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعوائد الامر الذي يمنع هذه الشركات من زيادة استثمارها في طاقات انتاجية اضافية ، مما يخفض المعروض ويرفع أسعار النفط [4]. وهذا

---

[1] ليو در ولاس، نقاش حول القوى التي تحدد أسعار النفط ،عصر النفط التحديات الناشئة،ط1،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2011،ص146.

[2] علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة قراءة اولية في دواعي وحجم الطفرة حالة اقطار مجلس التعاون ، مصدر سابق،ص64.

[3] حيدر حسين ال طعمة ، مصدر سابق ، ص7.

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق، ص112.

ما يفسر ارتفاع أسعار النفط الخام خلال المدة (2002_2012)، فقد كان من نتائج انخفاض قيمة الدولار من 0.944 عام 2002 إلى 1.43 مقابل العملات الاخرى عام 2012 ، ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار النفط الخام من 26دولار عام 2002 إلى 107دولار في عام 2011[1].وعندما شهد النصف الثاني من العام 2014 ارتفاع قيمة الدولار بنسبة 10% مقابل العملات الاخرى اسهم ذلك في تدني أسعار النفط دون خمسين دولاراً للبرميل بعد ان كانت تتخطى عتبة 100دولار، فارتفاع قيمة الدولار تدفع دولا مثل الصين او اليابان او البلدان الاوربية إلى خفض الامدادات النفطية المستوردة للحفاظ على مستوى ايجابي لميزان مدفوعاتها، مما يؤدي إلى انخفاض طلبها على النفط الخام وانخفاض أسعاره . كما يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى خفض تكاليف الإنتاج الامر الذي يمكن عدد كبير من شركات النفط في المضي قدما بالمشاريع النفطية بسبب انخفاض التكاليف ، مما يزيد من حجم المعروض النفطي في الاسواق العالمية وبالتالي هبوط الأسعار[2]. ويتبين من نتائج احدى الدراسات ان ارتفاع قيمة الدولار بما يزيد عن 10% يؤدي إلى انخفاض في سعر النفط بمقدار 4.3%[3].

4.بدائل النفط الخام .

عندما تتعدد مصادر تجهيز المورد الواحد (النفط) وامكانية احلالها محل النفط الخام يشكل ذلك عاملا مؤثرا في سعر النفط في سوق النفط الدولية ، غير ان هذه البدائل ولكي تصبح بديل عن النفط تخضع إلى ضوابط وقيود وهي كلفة الإنتاج ، فتقنية تطوير المورد البديل تعمل عندما يتجاوز سعر المورد الاصلي سعر المورد البديل[4]. اذ يشير الاقتصادي وليام نورد هاوس بأن هناك في الخلف تكنلوجيا بديلة تحدد أسعار النفط الخام اطلق عليها تكنلوجيا الموقف الخلفي، فسعر النفط الخام لا يمكن ان يرتفع إلى ما لا نهاية وانما يصل إلى مستوى يطلق عليه سعر الاختناق وعند هذا السعر يصبح الطلب على النفط الخام صفرا، مما يدفع بطبيعة الحال إلى تحول المستهلكين نحو البدائل[5]. ويمكن الاستعانة بالشكل (1) الذي يوضح مسار سعر النفط وعرض المورد البديل. فعندما تكون البدائل تامة المرونة عند السعر (pn) اي امكانية الحصول عليها بكميات كبيرة فيمكن من خلالها تغطية الطلب الدولي على النفط الخام ففي الشكل (1)

---

[1]Mohammed kaml and others ،the relationship between oil price and the Algerian exchange rate،tlemcen university،MECAS،laboratory،faculty of economics and management،،aleria،vol.16.no.1،2014،p129.
www.Iuc.edu/orgs/meea/volume16/pdf.

[2] حميد عبد عبيد و حيدر حسين ال طعمة، ، مصدر سابق ، ص150.

[3]Odeyemi Gbenga ،the real exchange rate of oil exporting countries an African experience،research Jounal of finance and accounting ،vol.5.no.11،2014،p201.
www.iiste.org/journals/index.php/RJFA/article/view file.pdf.

[4] احمد ابريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي، ط1، بيت الحكمة بغداد،2011،ص 54.

[5] توفيق عباس، مصدر سابق، ص361.

يلاحظ انه في المدة(o -to) ان سعر النفط الخام (pm) مستمر بالارتفاع . وفي نهاية المدة (T1) يصل سعر النفط الخام إلى النقطة (pn) ، فعند ذلك السعر يتوقف الطلب على النفط الخام وتكون المصادر البديلة قابلة لتغطية الطلب العالمي على النفط مما يؤدي إلى تحول المستهلكين إلى هذه المصادر التي سوف تكون مرنة وتغطي الطلب على النفط الامر الذي يسهم في تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولية[1]. والشكل أدناه يوضح ذلك .

شكل (1) تحول المستهلكين إلى بدائل النفط الخام عند بلوغ سعر النفط الخام مستوى الاختناق.

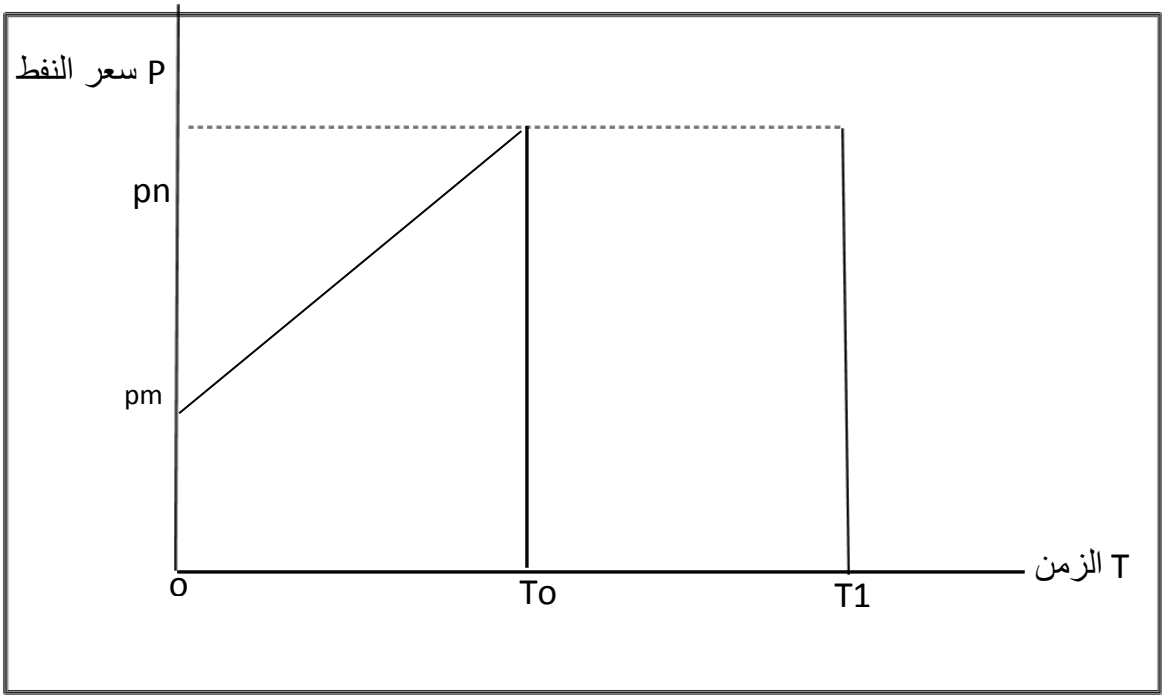

المصدر .احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط ،دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،2000، ص125.

(1) احمد حسين الهيتي، مصدر سابق، ص126.

المبحث الثاني: الانفاق العام : المفهوم والأهمية والأثار الاقتصادية .

أخذ موضوع الانفاق العام اهمية كبيرة منذ مدة طويلة ، وتناول الفكر الكينزي دوافعه وتطوره ومحدداته ، وقد تطور حوله النقاش بشكل كبير، مع تنامي دور الدولة في الاقتصاد، فمن خلال تحليل سياسات الانفاق العام ، يمكن معرفة حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للحكومة ، والكشف عن تعاظم دورها في حياة المجتمع . لقد تزايد اهتمام جميع الدول ، بأنظمتها السياسية والاقتصادية كافة، بدور الانفاق العام بوصفه أحد الوسائل المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المطلب الأول : مفهوم الانفاق العام ودوره في اطار المدارس الاقتصادية.

أولاً : مفهوم الانفاق العام.

يضم الفكر المالي العديد من التعاريف للإنفاق العام وحقيقة الامر وجود اكثر من تعريف للإنفاق العام لا يعني اختلاف المفاهيم، بل يعكس اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للإنفاق العام. فهناك من يعرف الانفاق العام على انه مبلغ من المال تنفقه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة لغرض تحقيق نفع عام[1].وعرفه آخرون على انه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة. أو أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق نفع عام[2].وكذلك عرف بأنه مجموع المبالغ التي أقرتها السلطة التشريعية ليقوم شخص من أشخاص القانون العام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما إن هناك من يعبر عن الانفاق العام بمبلغ من المال اقتصادي نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق المنافع العامة[3]. وذهب آخرون في تعريف الانفاق العام على انه مجموع المصاريف التي تقوم السلطات العامة بأنفاقها في شكل كمية من المال خلال مدّة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع الذي تنظمه هذه السلطة[4].وهناك صيغ أخرى تناول فيها الفكر المالي تعريف الانفاق ولكن بمجملها تدل على إجمالي المصاريف النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لأنتاج سلع وخدمات وإشباع الحاجات العامة المتنوعة وسداد إقساط الدين وفوائده.

---

(1) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي،ط2،منشورات العاتك لصناعة الكتاب،2007،ص17.
(2) عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام ،ط1،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2010،ص99.
(3) خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ،اسس المالية العامة،ط4،دار وائل للنشر، عمان، 2012 ،ص53.
(4) عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المالية العامة ،ط1،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة ،2010،ص191.

ومن التعاريف الواردة اعلاه يمكن اشتقاق ثلاثة اركان للإنفاق العام وهي [1] :-

الركن الأول. الانفاق العام مبلغ من النقود.

حتى يكون الانفاق انفاقا عاما فلابد ان يتخذ ذلك الانفاق شكلا نقديا ، اي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لتسيير مرافقها العامة. من هنا لا يعد انفاقا عاما ما اتبعته الدول سابقا . ومثال على ذلك ارغام الافراد على العمل سخرة من دون اجر ، او جباية ما تحتاجه عينا من الافراد دون ثمن ، فضلاً عن المزايا العينية كالسكن المجاني والاعفاء من الضرائب. وهناك جملة من الأسباب التي تقف وراء اتجاه الدولة إلى الصيغة النقدية في انفاقها العام وهي :-

1. تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ، وعليه لا يعقل ان يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل معهم الدولة بالصيغة العينية .
2. يثير الانفاق العيني مشاكل ادارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها او محاباة الدولة لبعض الافراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك ، فهذه المزايا تعد اخلالا لمبدأ المساواة بين الافراد في تحمل الاعباء العامة .

الركن الثاني. الانفاق العام يصدر عن شخص عام .

تعد كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام شخصا عاما ، هذا التحديد لجهة الانفاق يمكن من التمييز بين الانفاق العام والخاص، من هنا لا تعد المبالغ المنفقة من الافراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع لبناء مدرسة او مستشفى من قبيل الانفاق العام ، اذ يشترط ان يكون الانفاق عام ان يخرج من الذمة المالية لأشخاص القانون العام . ان الدولة وعند ممارستها لنشاطها العام يعتمد نشاطها هذا على سلطتها في ادارة المال العام عبر شخوصها العامة ، اخذة بالمعيار القانوني، اما اذا انفقت الدولة بصفتها تمارس نشاطا اقتصاديا مماثلا لذلك الذي يمارسه الافراد كقيامها بالمشروعات الأنتاجية فقد عده الاقتصاديون انفاقا خاصا وليس عاما مستندين في ذلك إلى التمييز بين النفقات بنوعيها العامة والخاصة التي تستهدف التأثير في مجرى الحياة الاجتماعية بعامة والاقتصادية بخاصة.

الركن الثالث .الغرض من الانفاق العام تحقيق المنفعة العامة القصوى.

لا يكفي إن يتحقق الركنان السابقان حتى يكون المبلغ النقدي الذي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي إنفاقا عاما مالم يؤدٍ إلى تحقيق المنفعة العامة أي من الضروري إن يستخدم من اجل إشباع حاجة عامة ويجد هذا الاشتراط تبريره في أمرين الأول وجود حاجات عامة ينبغي على الدولة أو الهيات العامة إشباعها نيابة عن الإفراد. والثاني هو إن الإفراد متساوون في

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص27.

تحمل الأعباء العامة ومن ثم ينفي مساواتهم في الأنتفاع من الانفاق العام إن يكون سداد لحاجة عامة وليس مصلحة خاصة وهذا يعتمد على مدى استخدام الدولة لسلطتها السياسية في التقدير فتقرر النفقة اللازمة لتحقيق المنفعة العامة طبقا للقواعد والضوابط التي تحكم الانفاق العام [1].

ثانياً. دور الانفاق العام في اطار المدارس الاقتصادية .

يعد الانفاق العام انعكاسا لدور الدولة في المجتمع والاقتصاد، فعندما ظهرت الدولة كسلطة منظمة وكان دورها محدودا نتج عنه دور ضيق للإنفاق العام وعند ما توسع هذا الدور وأصبحت الدولة تتدخل في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية توسع معها نطاق الانفاق العام وزادت مهامه ، وعليه فان العلاقة بين دور الدولة وحجم الانفاق العام هي علاقة تبعية متبادلة ،ومنها كان وجه الاقتران بين مفهوم الانفاق العام والدور الذي تقوم به الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأصبح بحق نشاط الدولة المالي يعبر عن نفسه من خلال الانفاق العام . وقد أولت المدارس الاقتصادية المختلفة اهتماما كبيرا بتحليل دور الانفاق العام وأهميته ، ودار جدال واسع حول الكيفية التي تعمل بها سياسة الانفاق العام لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وإشاعة الازدهار الاقتصادي وهذا الجدال له جذوره الممتدة عبر تاريخ طويل من تاريخ الفكر الاقتصادي . ومن الأهمية التعرض لهذا الجدل للوقوف على أهمية الانفاق العام في مدارس الفكر الاقتصادي.

1. المدرسة الكلاسيكية .

يقوم الانفاق العام في المدرسة الكلاسيكية على أساس قاعدة التخفيض والتحجيم على وفق الحد الأدنى الذي يسمح للدولة إن تقوم بالوظائف التقليدية المعروفة (الامن، العدالة ،والمرافق العامة) التي تشبع حاجات يتعذر القطاع الخاص تحقيقها . ولا يتعدى إلى غير ذلك باعتبار إن هذا الفكر يؤمن من إن الحرية الاقتصادية وقوى السوق كفيلة بان تعمل بصورة تلقائية وتحقيق التوازن في الاقتصاد دون إي تدخلات حكومية ، وان المنافسة الكاملة هي الإطار الأساسي اللازم لتحقيق ذلك على أساس انه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد والجماعة وفقا لإلية اليد الخفية، هذه النظرة للإنفاق العام جاءت انعكاسا للفلسفة الكلاسيكية والتي مضمونها إن الانفاق الحكومي في الغالب إنفاق غير منتج يؤدي إلى تحويل الموارد الاقتصادية من الاستخدامات الخاصة المنتجة إلى استخدامات عامة استهلاكية ، وبهذا انتهى الفكر الكلاسيكي إلى فرضية مؤادها إن الانفاق الأقل حجما والأكثر حيادية هو الأفضل[2].

---

[1] طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص19.

[2] عاطف وليم أندراوس، مصدر سابق، ص106.

2.المدرسة الماركسية .

تقوم فلسفة الفكر الماركسي على أساس تدخل الدولة وذلك للإيمان المطلق لهذا الاتجاه بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وان التخطيط الاقتصادي الشامل من خلال إعداد الخطة القومية هي مناهج ملزمة للدولة في إعمالها الاقتصادية وبذلك فان الانفاق العام وظف من اجل تقديم الخدمات العامة الأمر الذي يقضي توسع الانفاق العام وتنويعه من اجل تحقيق الأنتاج بواسطة مؤسسات القطاع العام ،فالدولة تتحمل مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الرئيسة لعملية التحول الاقتصادي وهذا بالطبع يعتمد على التوسع في الانفاق العام [1].

3.المدرسة الكنزية .

نتيجة للأحداث التي شهدها النظام الرأسمالي في ثلاثينيات القرن الماضي والمتمثلة بأزمة الكساد الكبير وعجز النظرية التقليدية عن أحداث أي تغير من شانه العودة بالاقتصادي إلى وضعه الطبيعي، فقد عزت النظرية الكينزية الأزمة (الكساد) إلى قصور الطلب الكلي، وللتخلص من ذلك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وانتشال الاقتصاد من الركود لابد من تحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وبذلك بادرت النظرية الكينزية إلى احتواء معدلات البطالة المرتفعة والطاقات الأنتاجية المعطلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي بالإنفاق العام ليصبح الانفاق أداة أساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج في أوقات الكساد وضبط المستوى العام للأسعار والمحافظة على القوة الشرائية للنقود في اوقات التضخم[2].

4 . المدرسة الكلاسيكة الجديدة (النقوديون).

أعقبت الحرب العالمية الثانية تغيرات وتطورات واسعة في نمط الإنتاج وحدث توسع هائل في حجم الانفاق العام نتيجة لتبني الأفكار الكينزية، فقد شهدت الدول الرأسمالية في أوائل السبعينيات أزمات حادة نتج عنها تدني معدلات الربحية في القطاعات الإنتاجية بسبب انخفاض الاستثمار الأمر الذي أدى إلى تعطيل الكثير من الطاقات الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وساد ركود اقتصادي رافقه ارتفاع المستوى العام للأسعار، وشهدت هذه الدول ظاهرة التضخم الركودي والذي عجز الفكر الكنزي عن تفسيرها ،مما قاد إلى ثورة في مجال التفكير الاقتصادي افرز فلسفة اقتصادية تعبر عن مرحلة جديدة لدور الدولة ومفهوم الانفاق العام، إذ ظهرت ملامح سياسات اقتصادية جديدة تتمثل بالتوجه نحو تقليص الانفاق العام خصوصا الانفاق الموجه لدعم

---

[1] خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ، مصدر سابق ، ص52.

[2] احمد عبد السميع علام ،المالية العامة،ط1،مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ،2012.ص45.

السلع والخدمات الاجتماعية وإجراء تخفيض في حجم التوظيف الحكومي وتجميد الأجور وتقليل الانفاق عبر تخفيض الخدمات التي تضطلع بها الحكومة[1].

5.مدرسة اقتصاديات العرض.

إن النجاح الذي حققته أدوات النظرية الكينزية عن طريق إعطاء الحكومة دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأكيد على جانب الطلب الكلي لتفادي أزمة الكساد والبطالة أصبح عاجزا عن معالجة ظاهرة الركود التضخمي مما دفع علماء الاقتصاد إلى تبني أفكار جديدة تدعو إلى إعطاء جانب العرض أهمية كبيرة من خلال التركيز على إعادة النظر في العوامل المؤثرة في معدل الاستثمار وتكوين رأس المال والعوامل التكنولوجية . وقد ناصرت مدرسة جانب العرض مبدأ إبعاد القطاع الحكومي عن التدخل في النشاط الاقتصادي؛ لأن ذلك يقيد من الحريات الاقتصادية ويقود إلى التضخم كما حدث في أزمة السبعينيات الأمر الذي يقتضي ضرورة خفض الانفاق العام وإتباع سياسة نقدية انكماشية لتقييد الطلب الكلي [2].

6 .مدرسة التوقعات العقلانية .

يؤكد انصار مدرسة التوقعات العقلانية أن صانعي القرارات يتعلمون من إحداث الماضي ويستخدمون كل ما متوفر لديهم من معلومات لصياغة وجهة نظرهم عن المستقبل، وتشير هذه المدرسة إلى إن السياسة الكلية المرنة قد تكون غير فعالة نسبيا في الأجل القصير لقدرة الافراد على توقع اثر تغيرات تلك السياسة وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أثرها .فإذا كان الاقتصاد يعاني من الركود وان الحكومة اتبعت سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق فسوف يتوقع الإفراد والمنشآت أثارا لهذه الزيادة في الانفاق ،مما يقود إلى ارتفاع الأجور النقدية والأسعار وهذا يعني إن الآثار الايجابية قصيرة الأجل التي تولدها السياسة التوسعية لن تحقق الأثر المستهدف بشكل كامل عندما يستطيع الإفراد توقعها وتأثيرها في الاقتصاد ،وبالتالي فان السياسات غير المتوقعة هي فقط تحدث تأثيرا على الإنتاج والاستخدام [3].

---

[1] حيدر عليوي شامي ، اصلاح هيكل النفقات العامة ودورها في سياسة التحول الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2012) معهد البحوث والدراسات العربية ،2013،ص35.

[2] محمد حسين كاظم الجبوري ، تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية للمدة (1988-2009)،اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،2012،ص64.

[3] المصدر السابق نفسه، ص65.

المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام.

تشير جميع الدراسات والبحوث الاقتصادية إلى إن الانفاق العام أداة مالية مهمة تؤثر في النشاط الاقتصادي في مجمله .بوصفه أحد متغيرات الطلب الكلي يؤثر في الاقتصاد بشكل عام ،في إطار انه يستخدم جزاء من الموارد الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية وبصورة مباشرة وغير مباشرة .وعلى هذا الأساس لابد إن يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام اثأر تتصل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه الآثار تختلف بمدى عمق تأثيرها من دولة لأخرى .فالإنفاق العام كأداة مالية تستعملها جميع الدول بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها في أحداث الآثار المرغوبة. وفيما يأتي توضيح للآثار المترتبة على الانفاق العام.

أولاً. اثر الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة تضخم. وتعني حالة التضخم قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، أي هي الحالة التي يفوق فيها إجمالي الانفاق القومي (استهلاكي + استثماري + حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي) إجمالي الإنتاج القومي، وهذا يعني ان الطلب الكلي يفوق إجمالي الإنتاج وهو ما يؤدي إلى أتساع الفجوة التضخمية. وحالة الأنكماش هذه حالة معاكسة تماماً اذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي أي ؛هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الانفاق القومي عن إجمالي الإنتاج القومي ، كما يوضح ذلك الشكل (2) الآتي:-

شكل(2) إجمالي الانفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل

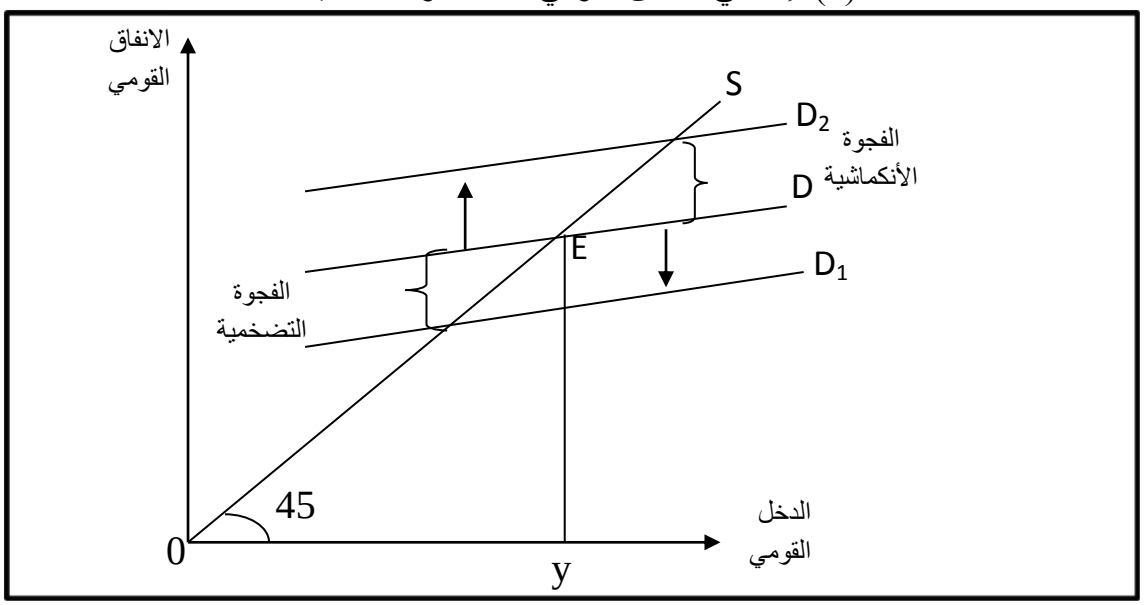

المصدر: عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي والضريبي،ط1، دار الحامد ،عمان،2007،ص73.

وأمام هذه الحالة تتدخل الدولة باستعمال أدواتها المالية أي باستعمال أدوات السياسة المالية وهما السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية. إذ إن أسباب التضخم هي ارتفاع في الطلب الكلي أي أن هناك قوة شرائية زائدة مما يدفع ذلك باتجاه قيام الدولة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة عن طريق خفض الانفاق الحكومي الذي يمثل أحد المكونات الرئيسة للإنفاق القومي على أوجه الانفاق ويصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب. أما في حالة الأنكماش وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي أي أن هناك ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي تكون الإجراءات المتخذة من الدولة باستعمال أدوات السياسة المالية التوسعية اذ تقوم الدولة بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الانفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج القومي[1].

ثانياً. اثر الانفاق العام في المستوى العام للأسعار.

تتأثر الأسعار بمستويات الانفاق بسبب تأثير الأخير في قوى العرض والطلب للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق. ويكون التأثير ايجابي على مستوى الأسعار اذا أدت الزيادة في الانفاق العام إلى زيادة في عرض السلع والخدمات بنسبة اكبر من الزيادة في الطلب عليها، فالنتيجة هي انخفاض مستويات الأسعار. أما اذا نتج عن الزيادة في الانفاق العام زيادة في الطلب بمقدار اكبر من الزيادة في العرض فان ذلك يقود بمستويات الأسعار إلى الارتفاع، وعلى هذا الأساس فإن التغير في حجم الانفاق العام يؤثر في المستوى العام للأسعار اما بارتفاع مستوياتها أو خفضها[2]. ويتوقف تأثير الانفاق العام في مستويات الأسعار على مرونة الجهاز الإنتاجي وكفاءة استخدام الموارد الإنتاجية .ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي.

---

[1] عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي والضريبي،ط1،دار الحامد ،عمان،2007،ص72.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،ط1،مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص182.

شكل (3) .اثر الانفاق العام في مستويات الأسعار تبعا لمرونة الجهاز الإنتاجي.

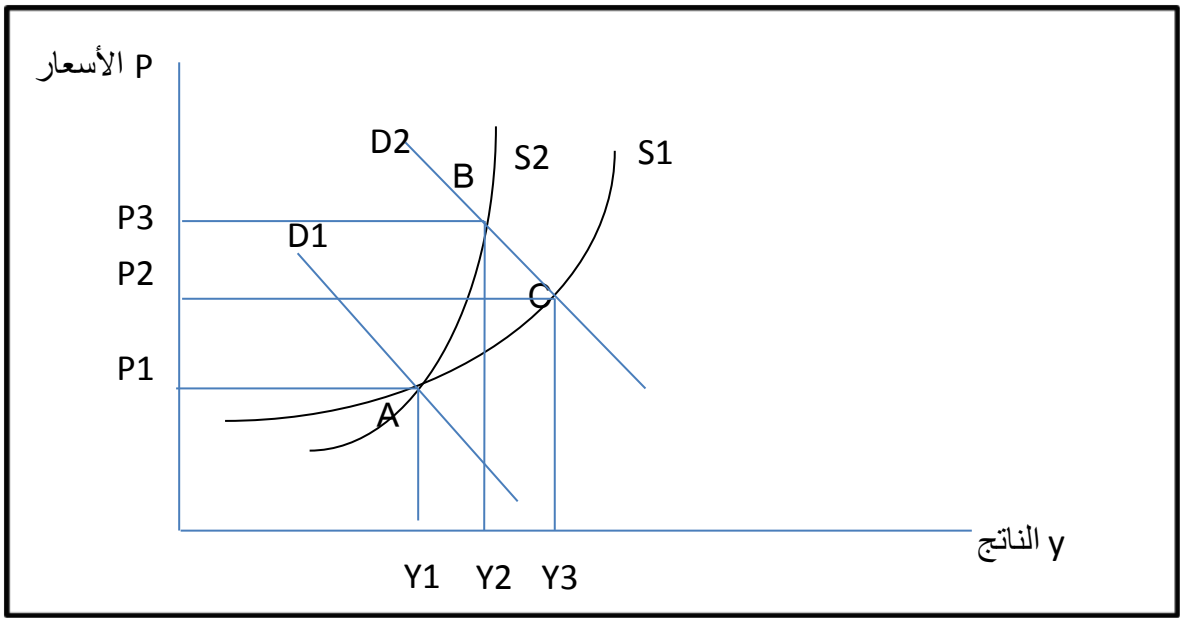

المصدر: يونس احمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2000، ص355.

يبين الشكل أعلاه إن التوازن يتم عند النقطة (A). وعندها يكون الناتج (Y1) ومستوى الأسعار(P1).ونفرض في الحالة الأولى إن هناك جهاز إنتاجي مرن ممثلا بمنحنى العرض(S1).فانه وفي هذه الحالة وعند زيادة الانفاق العام بمقدار معين فإن هذه الزيادة ترفع من مستوى الطلب من (D2_D1).مؤدية بذلك إلى زيادة الناتج من (Y3 _Y1).وتحقيق توازن جديد عند النقطة(C) وزيادة بسيطة نسبياً في مستوى الأسعار من (P2_ P1).إما في الحالة الثانية وعندما يكون هناك جهاز إنتاجي قليل المرونة ممثلا بمنحنى العرض(S2).فانه يترتب على الزيادة نفسها في الانفاق العام زيادة بسيطة في الناتج (Y2_ Y1) وزيادة كبيرة في مستوى الأسعار من (P3_P2). وهذه الحالة سببها قصور العرض الكلي الذي يرجع إلى عدم المرونة التي يتمتع بها الجهاز الإنتاجي.

ثالثاً. اثر الانفاق العام في مستوى الاستهلاك القومي.

يؤثر الانفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال الزيادة الأولية التي يحدثها في مستوى الطلب الاستهلاكي عن طريق نفقات الاستهلاك العام .والتي تكون بصورة أجور ومرتبات توزعها الدولة على الأفراد والتي يخصص جزء كبير منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات ،فعندما تقوم الدولة بأنفاق أموالها لغرض إشباع الحاجات العامة أو شراء سلع تتعلق بأداء وظائفها فان الدولة ،بهذه الحالة قد حولت الاستهلاك من الإفراد إليها وهو إنفاق استهلاكي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أيضا. ومن المعلوم أن الدولة عندما تقوم بتخصيص جزء من

الانفاق العام لموظفيها بشكل أجور ومرتبات ومعاشات فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول يخصصه هؤلاء لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات ،وتعد نفقات الدولة هذه مقابل ما يؤديه موظفوها من إعمال وخدمات من قبيل الانفاق العام المنتج الذي يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي ،ومن ثم فإن دخول الإفراد هنا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي. وفضلا عن ذلك كله فإنه يترتب على الانفاق الذي تقوم به الدولة بصورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات أو إعانات البطالة زيادة في الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي[1].

رابعاً. اثر الانفاق العام في الادخار القومي.

يمكن ان يمارس الانفاق العام تأثيرا على الادخار من ناحيتين [2] :-

1.إن قيام الحكومة بتنفيذ المشاريع وزيادة الانفاق وخاصة في المجالات الاستثمارية المنتجة يقود حتماً إلى زيادة الإنتاج والدخل القومي، وسيترتب على ذلك زيادة في حجم المدخرات المحلية، على فرض ثبات الميل الحدي للادخار، اذ إن زيادة الدخل الفردي سترفع من مقدرته الاستهلاكية ومقدرته الادخارية معاً، ناهيك عن احتمال حدوث تغير في الميل الحدي للادخار بالزيادة بسبب إن المستفيدين من الانفاق قد ينتقلون من فئة دخلية إلى أخرى أعلى مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار لديهم.

2.عند قيام الدولة بتقديم الخدمات المجانية في المجالات الصحية والتعليمية والإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد فان هذا يعني إعفاء الأفراد من دفع قيمة هذه الخدمات من دخولهم النقدية وما يترتب على ذلك من ارتفاع ميلهم للادخار أو زيادة المقدرة الادخارية لهم ،أو أن تقوم الدولة بتقديم اعانات اقتصادية لدعم أسعار السلع الضرورية ،أي دعم بعض السلع الاستهلاكية الواسعة فيترتب عليها ارتفاع دخول الأفراد الحقيقية مما يمكنهم من تخصيص جزء من دخولهم للادخار.

خامساً. اثر الانفاق العام في الناتج القومي.

يكون للإنفاق العام اثار مباشرة على الإنتاج القومي لأنه يشكل نشاطا رئيساً في الاقتصاد القومي ،وتتوقف القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي على عدة عوامل منها الموارد الإنتاجية (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية ،الإدارة والتنظيم وكذلك مستوى الفن الإنتاجي وتكوين رأس المال الثابت).وتظهر الآثار التي يتركها الانفاق العام على الناتج القومي من خلال الانفاق الاستثماري أو الإنتاجي فزيادة الانفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الأصول الرأسمالية مثل (المعدات ،الأبنية

---

[1] عادل احمد احشيش، اساسيات المالية العامة ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2007، ص116.

[2] عوض فاضل اسماعيل ،نظرية الانفاق الحكومي ،دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ،المكتبة الوطنية ،2003 ، ص371.

،الجسور شبكات الري والبزل وكل مقومات البنية التحتية) ،التي تسهم في زيادة مقدرة الاقتصاد على الإنتاج[1].

إما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي فيؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية فعندما تخصص المبالغ لأنتاج سلع وخدمات تستخدم في أغراض اجتماعية كالإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة الرفاهية أو عندما يتم في صالح الفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل فيترتب عليه زيادة الإنتاج القومي بفعل الزيادة الحاصلة في الطلب الناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية لهؤلاء وإشباع احتياجاتهم الرئيسة من السلع الاستهلاكية، فالإنفاق العام سواء كان استثماريا أو استهلاكيا يساهم في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال قيام الدولة بمنح إعانات اقتصادية لبعض المشاريع العامة والخاصة من اجل المحا فضة على استقرار الأسعار وحصول المستهلكين على السلع التي تنتجها هذه المشاريع بأسعار منخفضة مما ينعكس مباشرة على الإنتاج من خلال زيادة الطلب الذي يرتفع نتيجة للأنخفاض في الأسعار المدعومة من الدولة [2].

ومن ناحية أخرى يشكل الانفاق العام جزاء مهما من مكونات الطلب الفعلي الطلب على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية، فيؤثر بذلك بصورة مباشرة على حجم الإنتاج ويتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة والتشغيل، فيلاحظ إن الانفاق العام الاجتماعي سواء كان تحويلات عينية أو نقدية يقود إلى زيادة الإنتاج القومي فعندما تخصص مبالغ لأنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أهداف اجتماعية كان يكون تشجيع استهلاك بعض الفئات الضعيفة اقتصاديا أو الطبقات المحرومة، وحيث أن هذه الفئات لديها ميل كبير للاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب من قبل هذه الفئات الاجتماعية المحرومة مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج القومي لتلبية الطلب المتزايد[3].

وتعد الحالة الاقتصادية السائدة عاملا مهما في تحديد اثر الانفاق العام على نمو الناتج القومي ففي حالة الكساد الاقتصادي حيث تكون هناك مرونة عالية في الجهاز الإنتاجي وكذلك وجود طاقات إنتاجية معطلة فان زيادة الانفاق العام ستزيد من مستوى الطلب الكلي ومن ثم تتبعه زيادة في حجم الناتج القومي. إما في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد متخلف حيث جمود الأجهزة الإنتاجية وعدم الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية التحتية ،وحتى يؤدي الانفاق العام دوره في النشاط الاقتصادي وعدم إحداث إي اثأر غير مرغوبة تتمثل بارتفاع الأسعار وتفشي معدلات البطالة لابد من العمل على زيادة التكوين

---

[1] المصدر السابق نفسه ، ص363.

[2] حافظ شعيلي عمرو ،اساسيات المالية العامة والسياسة المالية ، منشورات جامعة الفاتح ،طرابلس،2006،ص91.

[3] عادل احمد احشيش ، مصدر سابق، ص110.

الرأسمالي ذلك من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات وتدعيم البنية التحتية حتى تظهر معالم مرونة الأجهزة الإنتاجية[1].والشكل (4) يوضح كيف إن المرونة الإنتاجية تحدد وتقرر اثر الانفاق العام على الناتج القومي.

شكل (4) اثر الانفاق العام على الناتج القومي تبعا لمرونة الجهاز الإنتاجي.

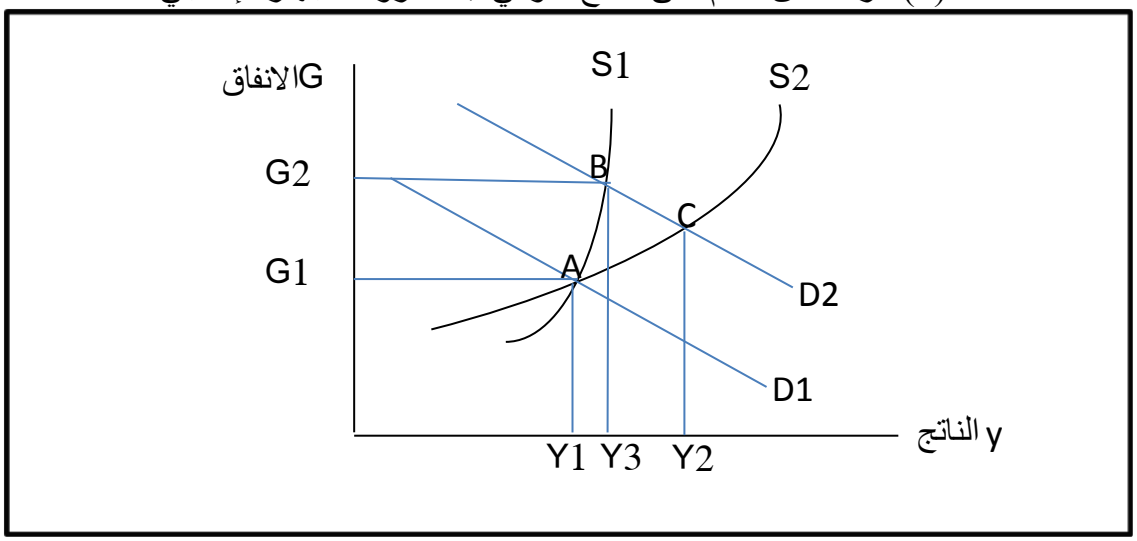

المصدر .سعيد عبد العزيز عثمان ،مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2003،ص481.

من الشكل البياني يتضح إن الاقتصاد يكون في وضع التوازن عند النقطة (A) حيث (S1=D1) ويكون الناتج عند (Y1).ومع وجود جهاز إنتاجي مرن وكفاءة في استخدام الموارد الإنتاجية فإن الأثر الذي يترتب على زيادة الانفاق العام من (G2_G1) وانتقال منحنى الطلب من (D1 _D2). هو زيادة الإنتاج القومي من (Y2_Y1) هذه الزيادة الكبيرة في مستوى الناتج القومي سببها مرونة العرض (S2).وفي الحالة الأخرى وعندما يكون منحنى العرض قليل المرونة (S1).فان اثر الانفاق العام على الناتج القومي يكون اقل بكثير مما هو في الحالة الأولى حيث يكون الأثر هو زيادة في الناتج بمقدار(Y3 _Y1) وهو بالطبع اقل من (Y2_ Y1). وهكذا نلاحظ كيف إن المرونة الإنتاجية تلعب دورا مهما في مستويات الناتج القومي ومن ثم تقييد سياسة الانفاق العام .مما يترتب على الحالة الثانية ارتفاع كبير في مستويات الأسعار مما يقود باتجاه خفض الانفاق الحكومي من اجل خفض الطلب الكلي.

[1] وليد عبد الحميد عايب ،مصدر سابق، ص131.

سادساً. اثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل القومي.

بإمكان الدولة ان تؤثر وبشكل كبير في تكوين الدخل القومي وتوزيعه من خلال نفقاتها ويتحقق هذا التأثير في توزيع الدخل القومي على مرحلتين [1].

المرحلة الأولى:- توزيع الإنتاج بين المنتجين المساهمين في العملية الإنتاجية، بصورة مكافآت لعوامل الإنتاج(اجور، فوائد، ربح، ريع)ويطلق عليه بالتوزيع الأولي.

المرحلة الثانية:- اعادة التوزيع من خلال ادخال التعديلات على التوزيع الأولي للدخل من خلال فرض ضرائب مباشرة تصاعدية على اصحاب الدخول المرتفعة واعادة توزيعها بصورة نفقات تحويلية (اعانات اجتماعية، اعانات اقتصادية) لأصحاب الدخول الواطئة. ويتضح تأثير الانفاق العام على توزيع الدخل القومي للمرحلتين الأولى والثانية من خلال تتبع اثر النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية. وتؤثر النفقات الحقيقية على التوزيع الأولي للدخل القومي من خلال التأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في المجتمع كما تؤثر على اعادة توزيع الدخل من خلال الآتي:-

أ- النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية:- التي تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين منها ومن امثلتها (الخدمات الصحية ،التعليمية) في حالة تقديم الدولة لهذه الخدمات بصورة مجانية او بأسعار تقل عن تكاليفها.

ب .اما بخصوص النفقات التحويلية فهي تؤثر على اعادة توزيع الدخل القومي من خلال النفقات التحويلية الاجتماعية ،والتي تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها بصورة نقدية وبالتالي تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل لصالح الدخول المنخفضة على حساب الدخول المرتفعة في حين النفقات التحويلية الاقتصادية تعيد توزيع الدخل في صورة عينية فتزيد دخول بعض الأنشطة في الدول على حساب البعض الاخر. ومن امثلتها الاعانات التي تمنح لبعض المشروعات لغرض رفع ارباحها او حماية الصناعة الوطنية، وفيما يتعلق بالنفقات التحويلية المالية فهي تمثل فوائد واقساط القرض العام، وتعمل على اعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المرتفعة على حساب ذوي الدخول المنخفضة.

سابعاً. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام من خلال (المضاعف والمعجل).

إن سياسة الانفاق العام لا تقتصر أثارها على الآثار المباشرة بل سوف تتفاعل هذه الآثار فيما بينها بفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا أخرا على الدخل والاستخدام، فالمالية العامة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية من اجل تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي عن طرق التأثير

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق، ص217.

في الادخار والاستثمار والاستهلاك وتكون هذه الآثار بالتتابع وعبر الزمن وهذا ما يوصف بأثر المضاعف والمعجل. يحدث الانفاق العام اثأرا على الاستهلاك والإنتاج والدخل القومي عن طريق الأثر الخاص لكل من المضاعف والمعجل، ويشير المضاعف إلى المعامل العددي للزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة في الانفاق سواء كان استثماريا أو استهلاكيا ، فزيادة أولية في مشتريات حكومية من السلع والخدمات تؤدي إلى سلسلة من إعادة الانفاق حيث تنفق الحكومة جزء من دخلها على شراء هذه السلع والخدمات مولدة بذلك دخولا إضافية لأناس آخرين يقومون بإعادة إنفاقها في شراء سلع وخدمات أخرى وهكذا حيث ترتب على الزيادة الأولية زيادات متتالية من الدخل والانفاق [1].

وتوضح فكرة المضاعف اثر الزيادة في الانفاق العام من خلال الزيادة الأولية في الانفاق العام الاستثماري التي تقود إلى خلق طلب جديد على السلع الرأسمالية وزيادة إنتاجها وارتفاع دخول منتجيها والتي يتم توزيعها بشكل أجور ومرتبات وفوائد وإرباح وان المستفيدين من هذه الدخول يقومون بإنفاق جزء منها في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وزيادة الطلب عليها ثم ارتفاع دخول منتجي هذه السلع وهكذا يترتب على الزيادة الأولية في الانفاق الاستثماري سلسلة متتالية من زيادة الدخول والانفاق بفعل المضاعف[2]. ويتأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك الذي يرتبط معه بعلاقة طردية فيزداد بزيادته وينخفض بانخفاضه [3] .

إما الأثر الأخر غير المباشر للإنفاق العام فيكون عبر المعجل الذي يعبر عن اثر التغير في الانفاق العام على حجم الاستثمار وفكرة المعجل تنصرف إلى انه زيادة متتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية تتبعها زيادة في توسع الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) نتيجة قيام المنتجين بتوسيع طاقاتهم الإنتاجية بشراء الآلات والمعدات والأدوات الإنتاجية وعلى هذا الأساس يلتقي اثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية بنسبة اكبر من الانفاق الأولي وهذا هو اثر المضاعف الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار وهو اثر المعجل الذي يتوقف على معامل رأس المال إي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج والذي يحدد ما يلزم من رأس المال لأنتاج وحدة واحدة في صناعة ما[4].

---

[1] بول ساموبلسون و ويليام نورد هاوس ، الاقتصاد ،ط2، ترجمة هشام عبدالله، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان،2006 ص485.

[2] عوض فاضل اسماعيل، مصدر سابق، ص601.

[3] حافظ شعيلي عمرو ، مصدر سابق، ص82.

[4] عادل احمد احشيش، اساسيات المالية العامة، مصدر سابق، ص118.

المطلب الثالث:- ظاهرة تزايد الانفاق العام

لقد شهدت المالية المعاصرة لجميع الدول ذات الأنظمة والهياكل المختلفة والظروف الاقتصادية والاجتماعية المتباينة ظاهرة عامة هي ظاهرة تزايد الانفاق العام وتنوعها ولم تقتصر هذه الزيادة على حجمه المطلق بل تعدت ذلك إلى زيادة حجم الانفاق النسبي (أي حجم الانفاق العام منسوباً إلى حجم الدخل القومي) وقد أصبح هذا الاتجاه في التزايد سمة مميزة من سمات المالية المعاصرة ولا يخل بهذه الظاهرة أن يحدث انخفاض أو استقرار في النفقة العامّة لسنة معينة ولكن عموماً فان الاتجاه المتزايد هو السمة المميزة للإنفاق العام:

أولاً. الاطار النظري لظاهرة تزايد الانفاق العام.

لقد اثارت هذه الظاهرة اهتماما خاصا من بعض الاقتصاديين لدراستها والتعرف على اسبابها ونتائجها، وكانت من هذه الدراسات ما تطرق اليه الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر، وكل من الاقتصاديين بيكوك ووايزمان وفيما يأتي عرض مضمون هاتين الدراستين.

1. دراسة الاقتصادي فاجنر (نظرية فاجنر)

لقد أثارت هذه الظاهرة اهتماماً خاصاً من بعض الاقتصاديين لدراستها والتعرف على أسبابها ونتائجها، وكان أول الاقتصاديين الذين درس هذه الظاهرة باهتمام هو الألماني (أدلوف فاجنر الذي استطاع أن يكشف العلاقة بين نمو الدخل القومي والزيادة التي تحصل في النفقات العامة ومن خلال بحثه في التطور الاقتصادي والمالي لمجموعة من الدول المتقدمة اذ استطاع في عام 1883، أن يضع قانوناً سمي بقانون تزايد نشاط الدولة وقد استلهم فاجنر هذا القانون من الملاحظات الواقعية التي تدل على أن التطور الصناعي لأي بلد ترافقه زيادة نسبية في فعالية الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية تتمثّل بزيادة نفقاتها العامة، بمعنى آخر إنّه كلما حقق مجتمعاً ما من المجتمعات معدّلاً معيناً من النمو الاقتصادي فان ذلك يرافقه توسع في نشاط الحكومة وزيادة في نفقاتها العامة بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، أي إن نسبة النفقات العامة إلى الناتج القومي تميل إلى الزيادة أكثر من نسبة الزيادة في الناتج القومي نفسه [1].

ويرى فاجنر أن هنالك ثلاثة عوامل تدفع الدولة لزيادة نشاطها الاقتصادي([2]):-

الأول: عامل التصنيع والتحديث الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصّة وبروز الحاجة إلى وظائف حمائية وتنظيمية وتشريعية جديدة لمواكبة هذا التطور الصناعي وبذلك ستشهد النفقات العامة تزايداً وتنوّعاً.

---

[1] علي محمد خليل و سليمان احمد اللوزي ،المالية العامة، دار زهران ،عمان،1999،ص122.

([2]) سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2003، ص468.

الثاني: إن نمو الدخل القومي لأي بلد سيقود إلى توسيع في الانفاق الثقافي والرفاهي والصحي للمجتمع وخاصة في مجالات التعليم والثقافة والصحة والخدمات الأخرى.

الثالث: التقدم الفني والتكنولوجي الذي يتطلبه التطور الصناعي.

ويمكن تمثيل فرضية فاجنر بالرسم البياني الآتي:

شكل (5) فرضية فاجنر

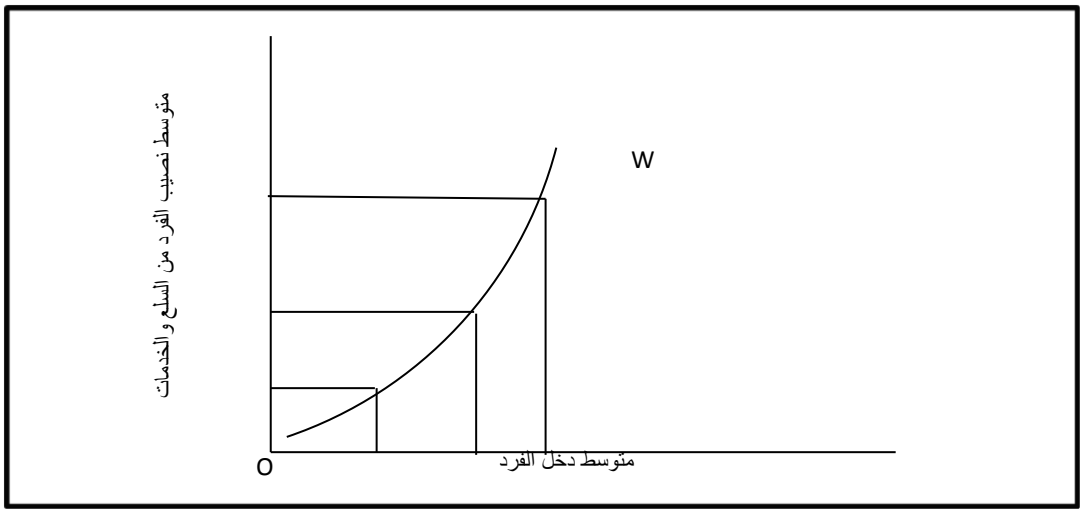

المصدر: عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي ،دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، المكتبة الوطنية، بغداد، 2003،ص110.

يمثل المحور الأفقي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، أمّا المحور العمودي يمثّل متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامّة والمنحنى (OW) يعبر عن فرضية فاجنر الذي يوضّح إن متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامّة يميل إلى التزايد بصورة أكبر من التزايد في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

2. دراسة الاقتصاديين بيكوك ووايزمان (فرضية الأثر الازاحي). هذه النظرية قدمها استاذان في مدرسة لندن للاقتصاد هما (بيكوك ووايزمان سنة 1961 اذ قاما بدراسة تطور الانفاق العام في المملكة المتحدة للمدة (1890-1955) واستطاعا من خلال فرضيتهما تأكيد أن النفقات العامّة لا تتزايد بشكل متناسق بل على شكل قفزات متتالية، ويعود سبب ذلك لوجود حالات عدم الاستقرار الأمني والاضطرابات الاجتماعية التي تدفع النفقات العامة والإيرادات إلى مستويات أعلى من مستوياتها السابقة ثمّ تستقر بعد انتهاء الاضطرابات ولكن في مستوى جديد أعلى من المستوى الذي كانت عليه ، وفرضية (بيكوك –وايزمان) بنيت على ثلاثة أسس هي: -

1- إنّ الدولة تسعى دائماً إلى تقديم الأفضل لأفرادها وتسعى للبحث عن مجالات ذات منفعة للأفراد، حيثما تنفق الإيرادات المتوفرة لديها.

2- إن الأفراد لا يرغبون دائماً في معدلات الضريبة المرتفعة.

3- الحكومة ليس لها خيار سوى القبول بتنفيذ رغبات الشعب وقت الاضطرابات.

ويقسّم الباحثان المدة الزمنية إلى نوعين:

الأولى: مدّة السلام: وهي الفترة التي يعم فيها نوع ما من الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتشهد استقراراً في النفقات العامة ومعدلات الضرائب والإيرادات.

الثانية: مدّة الاضطرابات والحروب التي تشهد تزايداً في النفقات العامة والإيرادات الضريبية، فالاضطرابات الاجتماعية تدفع بالحكومة للسعي نحو توفير السلع والخدمات العامة لإرضاء الشعب وبالتالي تزيد من نفقاتها العامة ،كذلك ستزيد من طاقاتها الضريبية لزيادة مجالات فرض الضريبة، اذ سيكون هنالك رغبة لدى الأفراد في تمويل الانفاق المتزايد وبعد انتهاء الاضطرابات سيكون هنالك استقرارٌ في حجم التدفقات العامّة والإيرادات الضريبية في مستويات أعلى من مستوياتها السابقة، ويعرف هذا الأثر (بأثر الإزاحة) أي إزاحة الانفاق العام المنخفض والإيرادات المنخفضة من الانفاق العام والإيرادات الضريبية المرتفعة. ثمّ يبدأ بعد ذلك أثر التفتيش ،وهنا ستجد الدولة أنشطة جديدة تنفق عليها كزيادة الانفاق العسكري والصحي والتعليمي وفي النهاية سيتأثر حجم الانفاق العام بأثر التركيز الذي يسهم في زيادة نشاط الدولة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية([1]). ويمكن تمثيل فرضية بيكوك – وايزمان بالرسم البياني الآتي:

شكل(6) فرضية بيكوك – وايزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامّة

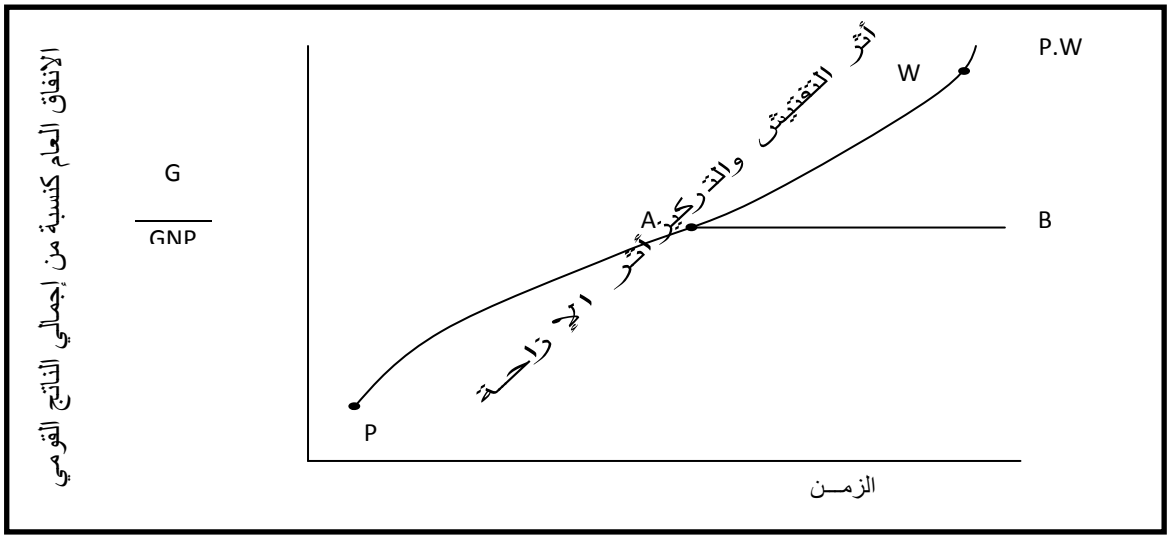

المصدر. علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي ،المالية العامة، دار زهران ،عمان،1999،ص126.

([1]) علي محمد خليل و سليمان احمد اللوزي، مصدر سابق، ص124

اذ يبين المحور العمودي نسبة الانفاق العام إلى إجمالي الناتج القومي، والمحور الأفقي الزمن والمنحنى (P.W) يمثل المسار الزمني لتزايد نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومي الإجمالي.

في بداية الأمر يكون الانفاق الحكومي عند المستوى (P) ثم يزداد بسبب حدوث الاضطرابات الاجتماعية فينتقل إلى مستوى أعلى عند النقطة (A) بسبب أثر الإزاحة كما ذكرنا سابقاً وقد يستمر هذا التزايد اذا ظهر أثر التفتيش والتركيز وبالتالي سترتفع نسبة الانفاق العام حتّى تصل إلى النقطة (W)أمّا لو فرضنا عدم ظهور آثار التفتيش والتركيز فان نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومي الإجمالي ستكون ثابتة عند مستوى واحد عبر الزمن وهذا الافتراض يتمثّل بالخط المتقطّع (AB) ويستمر هذا الثبات لحين حدوث اضطرابات جديدة ترفع هذه النسبة.

ثانياً. الأسباب الواقعية لظاهرة تزايد الانفاق العام.

مهما اختلف الاقتصاديون في تبريراتهم لتفسير هذه الظاهرة فإنها تبقى عامة وسائدة في مختلف الدول سواءً متقدمة أم نامية وتكمن خلفها جملة أسباب قد تكون حقيقية تؤدي إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة ويترتب عليها زيادة في كمية السلع والخدمات العامّة، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة أو قد تكون الأسباب ظاهرية فتؤدي بذلك لزيادة ظاهرية في النفقات العامة دون أن يصاحبها توسعاً في كمية السلع والخدمات العامّة .

1. الأسباب الحقيقية لنمو الانفاق العام.

يعني النمو الحقيقي للإنفاق العام إن هناك توسع في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى القائم منها .وبذلك يكون النمو الحقيقي للإنفاق العام هو التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها. ويقف وراء النمو الحقيقي في الانفاق العام أسباب عديدة منها اقتصادية وأخرى اجتماعية، إدارية ،مالية ،سياسية [1]. وفيما يأتي توضيح تلك الأسباب:

أ. الأسباب الاقتصادية.

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في الانفاق العام اذ تمثل دوراً مهماً في تقرير مستوى الانفاق لأية دولة ومن أهم هذه الأسباب زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى الأخص حالة (الأنكماش) فزيادة الدخل القومي تمكن الدولة من زيادة مقدار ما يمكن اقتطاعه من ضرائب أو أعباء مالية عامة حتى لو لم تزداد أنواع الضرائب أو ترتفع أسعارها فزيادة الدخل القومي يعني زيادة حجم الأوعية الضريبية وبالتالي الإيرادات العامة مما يشجع

[1] محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ،ط2، دار المسيرة، عمان، 2010 ،ص112.

الحكومات على زيادة إنفاقها في مختلف الوجوه [1].كذلك يؤدي التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة إلى زيادة الانفاق العام والذي تهدف من خلاله السلطات العامة تنمية رأس المال الثابت (المواصلات والموانئ والسكك الحديدية الخ..)[2].وكما للصمود إمام قوى المنافسة الدولية من دور في زيادة الأعباء المالية للدولة التي تتمثل بما تقدمه من إعانات اقتصادية لبعض منشأتها بهدف دعم القوة التصديرية ففي الدول النامية يكلفها ذلك كثيرا بسبب أهميتها لتنمية الكثير من صادراتها لضعف قدرتها في المنافسة الدولية[3].

ب. الأسباب الاجتماعية.

من العوامل التي ساعدت على زيادة الانفاق العام للدولة هي الأسباب الاجتماعية فالأنتقال من دور الدولة الحارسة إلى المنتجة أدى إلى إحلال سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فلم يعد هدف الدولة تحقيق الزيادة في الأنتاج ورفع مستوى الدخل فحسب، بل تحسين توزيعه وإقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات لجميع فئات المجتمع وفي مختلف الميادين من صحة وتعليم وتأمينات للإفراد ضد البطالة والفقر والعجز والشيخوخة ورعاية الأطفال وتغذيتهم؛ لذا فقد ترتب على قيام الدولة بهذه الخدمات والإعانات الاجتماعية زيادة إنفاقها وبصورة خاصة الانفاق الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم[4].

ت. الأسباب الإدارية.

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه وما رافق ذلك من ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية للازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز ومما لا شك فيه إن يؤدي هذا التوسع إلى زيادة الانفاق العام سواء كان بشكل أجور أو رواتب ، وكذلك من العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة الانفاق الحكومي هو سوء التنظيم الإداري وزيادة عدد العاملين وانخفاض كفاءتهم الأنتاجية مما يزيد الحاجة إلى عدد اكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة الانفاق وهي ظاهرة ملموسة في اغلب البلدان النامية[5]

ث. الأسباب المالية .

ترتبط هذه الأسباب بتطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة من الحياد إلى التدخل فاتجهت الدولة الحديثة إلى التوسع في حجم الانفاق العام ساعدها على ذلك سهولة الحصول على

---

[1] محمد طاقة هدى و العزاوي ،اقتصاديات المالية العامة ط ، 1دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، 2007 ،ص45.
[2] باهر محمد عتلم ،المالية العامة وادواتها الفنية واثارها الاقتصادية ،مكتبة الآداب ،القاهرة ،1998،ص100.
[3] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة ،ط2، 1996،ص57.
[4] خالد شحادة الخطيب احمد زهير شامية ، مصدر سابق.ص83.
[5] سعيد عبد العزيز عتمان مصدر سابق، ص473.

الإيرادات العامة (القروض العامة) وتعد القروض العامة من أكثر الأسباب مساهمة على زيادة حجم الانفاق العام فلم تعد هذه القروض مصدراً استثنائياً للإيرادات العامة لا تلجأ إليه الحكومات إلا في ظروف غير عادية، بل أصبح للدولة الحق في اللجوء إلى مثل هذه المصادر لتغطية إنفاقها المتزايد لإشباع الحاجات العامة المتنامية. وأمام ضغط الحاجة إلى تلك المصادر الأيرادية تستخدم الدولة للوصل إلى مدخرات الإفراد العديد من الوسائل لتشجيعهم على الاكتتاب في سندات القرض العام كالإعفاء الضريبي وعدم قابلية السندات للحجز، زد على ذلك فهي تلجا إلى القروض الإجبارية في حال عجزت القروض الاختيارية عن الوفاء بنفقاتها المتزايدة [1].

ج. الأسباب السياسية .

ترتبط الزيادة في الانفاق العام بانتشار المبادئ والنظم الديمقراطية البرلمانية ففي الدول النامية كان لأنتشار هذه المبادئ إن اتجهت هذه الدول نحو الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل أو تقديم مزيدا من الخدمات لهم كالإعفاء الضريبي ودعم السلع الضرورية. كما أدى ترسيخ مبدأ مسؤولية الدولة إمام القضاء إلى زيادة الانفاق العام لمواجهة إي مسؤولية تتعرض لها الدولة من تعويضات أو مسائلة قانونية أو سياسية إمام المجالس النيابية لذلك اتجهت معظم الدول إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات مثل التعليم والصحة وذوي الاحتياجات الخاصة الأمر الذي ترتب عليه زيادة الانفاق العام .كما ان للأحزاب السياسية وتنافسها على السلطة دورا مهما في زيادة هذا الانفاق اذ تبذل هذه الأحزاب جهودا كبيرة من اجل كسب رضا الناخبين وتحقيقا لذلك تعمل أنظمة الأحزاب الحاكمة إلى الإكثار من المشاريع الاجتماعية والإفراط في تعين الموظفين فمن الطبيعي إن ينتج عن ذلك كله زيادة الانفاق العام على مثل هذه الخدمات العامة.وقد ترتب على نمو العلاقات الدولية وزيادة أهمية التمثيل الدبلوماسي بين الدول وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية واشتراك الدول في عدد من المنضمات الدولية والإقليمية المتخصصة وغيرها، الأمر الذي أدى إلى زيادة الانفاق العام في هذه الدول وترجع الأسباب السياسية لزيادة الانفاق العام في الدول المتقدمة إلى الإعانات والمساعدات والقروض التي تقدمها هذه الدول إلى البلدان النامية [2].

ح . الأسباب العسكرية .

ترجع في الوقت الحاضر معظم الزيادة في الانفاق العام إلى الأسباب الحربية فالاستعداد لها يزيد من الانفاق العسكري للحكومات ليس فقط في أوقات الحرب بل في الأوقات السلمية وما يؤكد هذه الحقيقة الحربان العالميتان والظروف الدولية والإقليمية الراهنة والصراعات على مراكز القوى العالمية وتتفاوت الزيادة في الانفاق العسكري اللازمة للحرب أو تسوية أثارها بين مختلف الدول

---

[1] خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية ، مصدر سابق.ص86.

[2] احمد عبد السميع علام ، المالية العامة ،ط1،مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية،2012،ص57.

وحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي [1].ففي الدول المتقدمة يلاحظ تزايد الانفاق العسكري وهذا يعود إلى طبيعة الأهداف الاستراتيجية لتلك الدول فقد ازدادت الأهداف الأمنية والقواعد العسكرية لها وارتباطها بأحلاف واتفاقيات عسكرية مع دول إقليمية أو دولية ،إما في الدول النامية فالتزايد يعود إلى إنشاء الجيوش والاستعداد للدفاع عن الوطن من التهديد الخارجي وما يترتب عليه من تكلفة تجهيزها [2].

2. الأسباب الظاهرية لنمو الانفاق العام.

يقصد بالنمو الظاهري للإنفاق العام تلك الزيادة العددية في الأرقام النقدية دون أن تقابلها زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستوى القائم منها بمعنى عدم تلبية حاجات إضافية للإفراد وبعبارة أخرى تنصرف تلك الزيادة إلى الزيادة الظاهرية في الانفاق العام والتي لا يترتب عليها زيادة مباشرة في نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة فهي اذن زيادة حسابية ورقمية في حجم الانفاق العام تتمثل في انخفاض قيمة النقد وتغيير أساليب إعداد الموازنات العامة واتساع إقليم أو مساحة الدولة[3].وفيما يأتي توضيح تلك الأسباب.

أ. انخفاض قيمة النقود.

تعزى الزيادة الظاهرية في الانفاق العام إلى انخفاض قيمة النقد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا الأمر ينطبق على جميع الدول بغض النظر عن طبيعة النظام السائد، اذ يقصد هنا انخفاض القدر الذي تشتريه وحدة النقد من السلع والخدمات، وهذا الأمر يظهر بوضوح خلال أوقات التضخم والتي عانت منها اغلب دول العالم. ففي الدول المتقدمة التي تعتمد على آلية السوق والتي أفرزت معها ظاهرة التركز في المشروعات، وظهور المشروعات الاحتكارية العملاقة التي تدفع بالأسعار نحو الارتفاع المستمر اعتمادا على قوتها الاحتكارية وسيطرتها على السوق لغرض تحقيق هدفها في الحصول على اكبر قدر ممكن من الأرباح. وكذلك يتحقق الارتفاع في الأسعار في الدول النامية نتيجة عوامل عديدة منها ضعف مرونة الجهاز الأنتاجي، واختلال الهيكل الأنتاجي وبصورة تؤدي إلى ضعف استجابة الأنتاج والعرض للزيادة التي تتحقق في الطلب الأمر الذي ينجم عنة زيادة تكاد أن تكون مستمرة في مستويات الأسعار ولاسيما في البلدان التي ليست لديها القدرة في سد هذه الفجوة عبر الاستيراد. وهناك سبب آخر يفسر هذا الارتفاع المستمر في الأسعار في الدول النامية، وهو التضخم المستورد من الدول المتقدمة. وعلى الرغم من التباين في ارتفاع الأسعار في كل من الدول النامية والمتقدمة إلا أن ذلك يقود بمجملها إلى زيادة النفقات العامة، أي زيادة ما يتم أنفاقه على شراء السلع والخدمات

---

[1] طاهر الجنابي ، مصدر سابق ،ص42.

[2] محمود حسين الوادي، مصدر سابق ،ص114.

[3] اعاد حمود القيسي ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،دار الثقافة ،عمان،2011،ص53.

نتيجة ارتفاع أسعارها دون أن يرافق ذلك زيادة أو توسع في وظائف الدولة ومهامها؛ لذا فانه يعد ارتفاع ظاهري وليس حقيقي في النفقات العامة [1].

ب. أختلاف الفن المالي.

قد تعزى الزيادة في الانفاق العام إلى التغير في الفن أو الأسلوب المالي ،فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة الأخذ بفكرة الموازنة الصافية أو الإجمالية وتقوم فكرة الموازنة الصافية على ما يسمى (بظاهرة تخصيص الإيراد العام) لأنفاق معين ومؤدي ذلك إن تجري مقاصة بين الإيراد العام للهيأة العامة وإنفاقها بحيث يخصم الانفاق من الإيراد المستحصل، ومن ثم لا يظهر في موازنة الدولة إلا فائض الإيراد على الانفاق .إما فكرة الموازنة الشاملة أو الإجمالية فإنها لا تقوم على مبدأ تخصيص الإيراد لبنود إنفاق معين وبالتالي تظهر في الموازنة العامة بنود الانفاق كافة والتي تقوم بتنفيذها المؤسسات العامة؛ لذلك فان الأخذ بمبدأ الموازنة الشاملة يقود إلى وجود قدر من الزيادة في الانفاق العام بالمقارنة مع سنة مالية سابقة كان إعداد الموازنة العامة فيها يعتمد الأخذ بمبدأ الموازنة الصافية ولكنها زيادة ظاهرية ليس إلا بسبب تضخم أرقام الانفاق العام. ومن الصور الأخرى في تغير الفن المالي هو إن يزداد الانفاق العام زيادة ظاهرية تغير الأساليب الحكومية اذما حصل تعديل في بدء السنة المالية الجديدة ،وكذلك فان تعدد الموازنات العامة وما ينشأ من تداخل فيما بينها يؤدي إلى نمو حجم الانفاق العام وزيادته زيادة ظاهرية على غير الواقع[2].

ت. زيادة مساحة الإقليم أو زيادة عدد السكان .

قد تعود الزيادة في الانفاق العام إلى اتساع إقليم الدولة أو ارتفاع عدد سكانها كما في حالة قيام الدولة بضم مناطق جديدة لها الأمر الذي يترتب عليه إن تتوسع الدولة في خدماتها لواجهة مطالب السكان الجدد ، وهذا ما ينعكس بالطبع على حجم الانفاق العام بالزيادة لكنها زيادة ظاهرية لعدم حصول تحسن في النفع العام . ولا يتأثر الانفاق العام بالزيادة المطلقة في حجم السكان فحسب وإنما بالتغيرات الهيكلية في السكان فارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم والتحاقهم بالمدارس يؤدي إلى زيادة الانفاق العام لمواجهة الزيادة الحاصلة في إعدادهم ،كما إن زيادة إعداد العجزة والمسنين يؤدي إلى زيادة في المرتبات التقاعدية والانفاق الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم (3).

---

[1] فليح حسن خلف ،المالية العامة ،ط1،عالم الكتب الحديث، عمان، 2008 ، ص107.

[2] امجد عبد الهادي مساعدة و محمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة،ط1،مكتبة المجتمع العربي، عمان ،2011،ص95.

[3] منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ،مصر،2004،ص41.

المطلب الرابع :- حدود وضوابط الانفاق العام.

إن انفراد السلطة العامة بإقرار الانفاق العام لا يعني المضي بها قدما إلى مديات غير محددة، وانما يكون ذلك وفق معايير ومحددات تضبط الحجم الضروري والنوع الامثل للإنفاق العام الواجب تنفيذه ، اذ يفيد كثيراً وضع حجم معين للإنفاق العام في معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة لمباشرة النشاط المالي للاقتصاد العام ، حرصا على اضفاء الفاعلية في اثرها على الاقتصاد والمجتمع ، وحتى يجيء هذا الانفاق محققا للأثار المرجوة يتعين التقيد بجملة من الضوابط والحدود.

أولاً :- حدود الانفاق العام .

إن المالية العامة ليس لها مديات تستطيع من خلالها ان تتوسع في الانفاق العام ؛لأن هناك قيود تحد من قدرتها على التوسع في الانفاق ، الذي يعبر في جوهره عن مبلغ نقدي تقوم الدولة باقتطاعه من الدخل القومي ، ومن ثم انفاقه بقصد اشباع الحاجات العامة . من هنا يتفق اغلب الاقتصاديين على انه ليس من المصلحة ان يتجه الانفاق العام نحو التزايد وبلا حدود، انما المصلحة تقتضي ان يصل إلى حجم معين لا يزيد عنه وهو ما اطلق عليه الحجم الامثل للإنفاق العام ، وفي اطار الصعوبة العملية لتحديد هذا الحجم وضع بعض الاقتصاديين نسبة معينة من الدخل القومي وهي (25_30%) لا يصح تجاوزها ،إلا انه ما يؤخذ على هذا المنطق جمود النسبة التي يحددونها وتجاهلها للظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها الاقتصاد القومي لدولة معينة عن غيرها من الاقتصادات [1] .وعلى العموم فإن هناك جملة من العوامل التي ترسم حدود هذا الانفاق .

1. مستوى النشاط الاقتصادي.

كان الفكر الاقتصادي التقليدي يرى بوجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الانفاق العام، وأن مستوى النشاط الاقتصادي متغير مستقل وحجم الانفاق العام متغير تابع وهذا يعني أن أي تغير يطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي لا بد أن يؤثر على حجم الانفاق العام في نفس الاتجاه، ومن ثَمَّ فان ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الانفاق العام. ولكن الفكر الاقتصادي تغير بعد ظهور النظرية الكينزية عام (1936) حيث أصبح الانفاق العام أحد الأسلحة الهامة التي يمكن استعمالها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وهو يمثل أهم أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في مستوى التوازن الاقتصادي الكلي، وعلى وفق هذا الفكر فان النفقات العامة هي أحد بنود الطلب الكلي الذي يؤثر في الأنتاج والدخل والاستخدام أي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وبحسب المرحلة أو الدورة الاقتصادية سواء

[1] سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة ، عمان، 2011، ص74.

كانت ركوداً أم إنتعاشاً، وبعبارة أخرى فان حجم الانفاق العام أصبح هو المتغير المستقل ومستوى النشاط الاقتصادي هو المتغير التابع، وعلى ذلك ففي حالة الرواج ومدة الأنتعاش حينما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ومن ثَمَّ فان هذا سيخلق ضغوطاً تضخمية متمثلة بارتفاع المستوى العام للأسعار، تلجأ الدولة إلى إنقاص حجم الانفاق العام لتجنب ظهور الآثار التضخمية أو على الأقل الإقلال منها، وعن طريق تخفيض النفقات العامة سينخفض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتساوى به مع العرض الكلي مما يعود إلى حالة التوازن من جديد، وفي مدد الكساد عندما يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الانفاق العام بالقدر اللازم لرفع مستوى الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي مما يحقق التوازن الاقتصادي والتوظف الكامل. وهذا يعني أن الدولة أصبح عليها أن تصمم سياستها المالية بحيث تنفق أكثر من مواردها الجارية عن طريق استحداث عجز في الموازنة اثناء مدة الكساد، وعليها أن توجد فائضاً لديها اثناء مرحلة الرواج، بدلاً من أن توازن موازنتها عاماً بعد عام، وبمعنى آخر على الدولة أن توازن موازنتها عبر عدة سنوات وليس خلال سنة واحدة كما كان سائداً قبل ذلك[1].

2. طبيعة البنيان الاقتصادي .

تشير طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد .ومن هذا المنظور فان لطبيعة هذا البنيان اثر في تقرير حجم الانفاق العام ،فبالنسبة إلى الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم فالملاحظ ان حجم الانفاق العام كرقم مطلق كبير لسبب رئيس هو ضخامة الدخل واتساع نطاق الخدمات فيها بعكس الدول ذي البنيان الاقتصادي النامي فان الحجم المطلق للإنفاق نسبيا منخفض لضالة الدخل وضيق الخدمات .وبالإمكان ملاحظة العكس تماما اذا تم التخلي عن معيار الحجم المطلق للإنفاق ، والاخذ بمعيار الاهمية النسبية التي يمثلها الانفاق العام في اجمالي الدخل، اذ يشكل الانفاق العام اهمية نسبية مرتفعة في الدخل القومي في البلدان ذات البنيان الاقتصادي النامي قياسا بالدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم نظرا للدور المهم للإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، اذ لا يمكن تحقيق هذه التنمية في غياب الدولة [2].

3. المقدرة المالية القومية.

هي مسألة مرتبطة بمدى قدرة المجتمع على تحمل عبء الانفاق العام، فمن الطبيعي أن يتحدد حجم الانفاق العام بمدى قدرة الدولة في الحصول على الايرادات العامة سواء الايرادات الاعتيادية أم غير الاعتيادية، وتجدر الإشارة إلى ان الدولة تتمتع بقدر كبير من المرونة في

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مصدر سابق ص241.

[2] عادل فليح العلي ،المالية العامة والقانون المالي والضريبي ط2،اثراء للنشر والتوزيع، الاردن 2011، ص52.

تحديد حجم الانفاق العام لما لها من سلطة سيادية في فرض الضرائب والرسوم، أضف إلى ذلك إمكانيتها في الحصول على القروض الداخلية والخارجية بل إمكانية لجوئها إلى الإصدار النقدي. لكن ليس معنى ذلك ان قدرة الدولة في الحصول على الايرادات العامة تكون قدرة مطلقة، فالواقع يشير إلى أن هذه القدرة تكون محدودة وأن المغالاة في استغلال هذه المقدرة ستكون لها نتائج سلبية على الاقتصاد متمثلة بالتضخم وهروب رؤوس الأموال للخارج وانخفاض المستوى المعاشي أو الإنتاجي لأفراد المجتمع ولذا على الدولة أن تأخذ في الاعتبار هذا القيد عند تحديد حجم نفقاتها العامة[1].

وتعتمد المقدرة المالية القومية على عاملين أساسين. يتمثل العامل الأول بالطاقة الضريبية ،والتي تعد أهم عنصر لما يسمى بالطاقة المالية للاقتصاد القومي والتي تشير إلى قدرة تيار الايرادات العامة على تغذية النفقات العامة التي يستلزمها نشاط الدولة، وتقاس هذه الطاقة بمدى تحمل الدخل القومي على بلوغ اقصى حصيلة ضريبية يمكن اقتطاعها منه كإيراد عام الأمر الذي يضع حداً على الانفاق العام وقيداً عليه[2].

وتعد الطاقة الضريبية القومية أو المقدرة التكليفية القومية العامل الأساس في التأثير في المقدرة المالية القومية، ويراد بذلك قدرة الدولة على اقتطاع نسبة من الناتج القومي أو الدخل القومي عن طريق الضرائب والرسوم من دون الإضرار بالادخار والاستثمار والحافز على العمل، أي من دون العبث بالمقدرة الأنتاجية القومية أو بمستوى معيشة الأفراد[3].والعامل الاخر يتمثل بالطاقة الإقراضية ، اذ تشكل إلى جانب الطاقة الضريبية المقدرة المالية القومية، وإن القروض العامة تمنح الدولة قدرة عالية في الحصول على الايرادات؛ لأنها تمتص ولو مؤقتاً جزءاً من دخول الأفراد وثرواتهم،[4] إلا أن قدرة الدولة في عقد القروض هي قدرة غير مطلقة ؛لأنها تتأثر بعوامل متعّددة أهمها مدفوعات خدمة الدين العام الداخلي، وطبيعة الظروف الاقتصادية، والتنافس بين الاقتراض العام والخاص، وحجم الادخار القومي الذي يعد بمثابة العامل الأهم من بين العوامل السابقة اذ يقصد بالادخار هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الانفاق على الاستهلاك، وكلما زاد الادخار القومي كلما ازدادت مقدرة الدولة الإقراضية والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى ويتوقف الادخار القومي على حجم الدخل الحقيقي. اذ يمثل الثاني المتغير

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ،ص240.
[2] سعيد علي محمد العبيدي ، مصدر سابق،2011ص77.
[3] خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ،مصدر سابق، ص71.
[4] وليد عبد الحميد عايب ،مصدر سابق ص121.

المستقل أما الادخار فهو متغير تابع فعند زيادة الدخل الحقيقي يزداد الادخار ومن ثم تزداد المقدرة الإقراضية للدولة [1].

4. المساواة بين المنفعة والتضحية.

لقد وضع الكلاسيك معياراً إقتصادياً مهماً للإنفاق العام إلا وهو معيار المنفعة والتضحية، فقد أوضح الكلاسيك بأن الانفاق العام يؤثر في الثروة بقوة تأثير الانفاق الخاص نفسه، وبحسب الكلاسيك فان الانفاق العام والخاص يخضع للمبادئ الاقتصادية نفسها؛ لذلك فان الدولة والفرد يتشابهان في نمط الاستهلاك، ويكون الانفاق العام منتج بحسب هذا المعيار عندما تكون المنفعة أكبر من التضحية أو التكلفة وهنا من الممكن أن تتوسع الدولة في الانفاق العام ، أما اذا كانت المنفعة من الانفاق العام أقل من التكاليف أو التضحية فهنا سيتولد إنفاقاً غير منتجاً ولا بد من تقليص حدوده؛ لأن المحصلة النهائية للإنفاق تكون تحطيما وتضيعا للثروات ، وسيتحمل المجتمع اضرارا دون اي تعويض .وبهذا يتحدد الحجم الامثل للإنفاق العام عند المستوى الذي تتعادل عنده المنافع مع التضحيات التي يتحملها افراد المجتمع ، وبهذا تستطيع الدولة ان تتوسع في انفاقها العام [2].

5. مدى المحافظة على قيمة النقود والاستقرار النقدي.

يعد هذا المعيار مهماً في مجال تحديد حجم الانفاق العام بسبب ما تولده الزيادة في الانفاق العام من إختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن ثَمَّ ارتفاع المستوى العام للأسعار وأخيراً إنخفاض قيمة النقود. وهذا الأثر يظهر في الدول النامية بشكل أوضح منه في الدول المتقدمة بسبب عدم امتلاكها جهازاً انتاجياً مرناً، مما يودي إلى عدم قدرة العرض الكلي على الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الانفاق العام ، وبخاصة في الفترة القصيرة فان زيادة الانفاق العام على حجم معين ،لابد ان تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وظهور الضغوط التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للنقود. اما في البلدان المتقدمة التي تعمل عند مستوى التشغيل الكامل، تؤدي زيادة الانفاق العام إلى زيادة الطلب الفعلي على المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل لعوامل الأنتاج، او المحافظة عليه[3].

6. دور الدولة وفلسفتها السائدة.

إن دور الدولة يرتبط بعلاقة طردية مع حجم الانفاق العام فكلما زاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي كلما زاد حجم الانفاق العام والعكس صحيح. وعلى وفق الفكر الكلاسيكي فان دور الدولة محدود بالوظائف التقليدية الرئيسة الثلاث وهي الدفاع والأمن والقضاء فهم لا يعتقدون

---

[1] عادل فليح العلي، مصدر سابق ، ص299.
[2] عوض ،فاضل اسماعيل ،مصدر سابق ص167.
[3] خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ، مصدر سابق، ص73.

بوجوب استعمال الانفاق العام للتأثير في الوضع الاقتصادي باعتباره كأداة من أدوات السياسة المالية، وبحسب أفكارهم فان حدود الانفاق العام ضيقة لضيق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما الفكر الحديث فينظر إلى الانفاق العام كأداة مهمة وفاعلة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهنا يلاحظ ان دور الدولة أوسع وأشمل فتعددت وظائف الدولة على وفق هذا الفكر؛ لذا استوجب الأمر التوسع في الانفاق العام [1]. وبالإضافة إلى ذلك فان إشباع الحاجات العامة يتوقف على النظرية السياسية أو فلسفة السلطة السياسية التي تقوم عليها الدولة ففي ظل النظام الرأسمالي الذي يتسم باتباع مبدأ الحرية الاقتصادية فان إشباع هذه الحاجات من الدولة يكون في أضيق نطاق اذ تقتصر وظائف الدولة على الدفاع والأمن والقضاء، وبعض الاشغال والخدمات الاجتماعية، وتفسح الدولة هنا للقطاع الخاص والأفراد مجال النشاط الاقتصادي بأوسع حدوده، أما في ظل النظام الاشتراكي والذي يتسم بتدخل الدولة بكافة الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عن طريق توسعها في إشباع الحاجات العامة فان الانفاق العام يكون في أوسع الحدود[2].

ثانياً :ضوابط الانفاق العام.

باعتبار إن الانفاق العام اداة من ادوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، فان اقراره يكون بعد التقيد بجملة من المعايير والضوابط التي تستلزم بها مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام لدى قيامها بالإنفاق العام ،حتى يجيء محققا لأثاره المرجوة، عن طريق اخضاع نشاط الدولة المالي في هذا المجال لكافة الاجراءات والتدابير التشريعية السائدة. ومن تلك الضوابط الآتي.

1. ضابط المنفعة في الانفاق العام .

يعد تحقيق المنفعة العامة القصوى من الانفاق العام شرطا ضروريا ومنطقيا اذ لا يمكن تبرير الانفاق العام إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليه بالنسبة للمجتمع ،وبالتالي فانه اذا لم توجد منافع تعود على المجتمع من جراء الانفاق العام في مجال معين فان هذا الانفاق لا يجد مبررا له .وهذا يعني إن المنفعة هي التي تبرر الانفاق وعليه يجب إن يهدف الانفاق العام إلى تحقيق الصالح العام وان لا يوجه لصالح فئة معينة من المجتمع دون الأخرى لما تتمتع به من نفوذ سياسي واجتماعي ،فينبغي النظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق من هذه المرافق وكل وجه من وجوه الانفاق المختلفة[3].

---

[1] محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام ،مبادئ المالية العامةط1،دار المسيرة ،عمان ،2007،ص121.
[2] محمد طاقة هدى و العزاوي، اقتصاديات المالية العامة،ط1،دار المسيرة ،عمان ،2007،ص36.
[3] سوزي عدلي ناشد ،مصدر سابق ص51.

2 . ضابط الاقتصاد وتخليص الانفاق من مظاهر التسبب المالي.

يعد الاقتصاد في الانفاق العام شرطا ضروريا لاستكمال ضابط المنفعة ،اذ ان المنفعة الجماعية العامة القصوى لا تتصور إلا اذا كان تحقيقها ناتجا من استخدام اقل نفقة ممكنة ولهذا. يتعين مراعاة الاقتصاد في الانفاق العام، ويتطلب ذلك حسن التدبير ومجانبة التبذير والسعي إلى تحقيق اكبر منفعة باقل تكلفة .ويتطلب تحقيق الاقتصاد في الانفاق العام العمل على زيادة انتاجيته ، مما يستلزم بحث الفرصة البديلة وتكاليفها لاختيار اقلها تكلفة في تحقيق الهدف ، وهذا يتحقق من خلال الدقة في حساب النفقة والمنفعة المترتبة عليها ومعرفة متوسط النفقة والعمل على رفعها. وهو ما يعني ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على الانفاق العام مع التضحية التي تسببها على الممولين ، وعليه يجب ربط منافع الانفاق العام مع تكاليفه[1].

3. ضابط العدالة في توزيع الانفاق العام .

يقتضي تحقيق ضابط المنفعة من الانفاق العام ان تكون هناك عدالة في توزيعه ، وهو لا يتحقق إلا بعد الاخذ بقاعدة التوزيع العادل للإنفاق العام . وهذا يعني عدم اقتصار المنفعة على فئة دون الاخرى او منح قدراً من الانفاق لمرفق يفوق ما يخصص لمرافق اخرى ،ويجد مبدأ عدالة توزيع المنافع اساسه في فكرتين ،تتمثل الأولى في ان اجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع وليس مصلحة فرد او فئة معينة ،اما الثانية فتتمثل في انه طالما ان الانفاق العام يتحمله كافة الافراد فإن النفع العام المتولد من الانفاق يجب ان يعم الافراد كافة .ويتطلب تحقيق ذلك اعتماد مبدأ التخطيط اذ يقوم المخطط بأجراء الموازنات لتحقيق اقصى منفعة جماعية ممكنة[2] .

4. ضابط المرونة في الانفاق العام .

يؤكد هذا الضابط على ضرورة وجود درجة مناسبة من المرونة في الانفاق العام، لكي تتمكن للسلطات العامة من تغير مستويات الانفاق العام وفقا للظروف ، أي إمكانية زيادة الانفاق العام إثناء الفترات الطارئة وخفضه في الأوقات الطبيعية وبشكل يستجيب مع ما يثبت الواقع وما يمكن إن يتاح فعلا من إيرادات لتغطية مثل هذا الانفاق وكذلك الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تحصل خلال عملية الانفاق وما تفرزه من احتياجات ضرورية للإنفاق ،وبالتالي فإن الحاجات الضرورية جداً هي التي تفرض الأخذ بمبدأ المرونة في الانفاق العام [3].

---

[1] يحيى عبد الغني ابو الفتوح ،الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، مكتبة الملك فهد الوطنية،السعودية،2014، ص59.

[2] عادل فليح العلي المالية العامة والقانون المالي والضريبي ،مصدر سابق ص45.

[3] فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص116.

5 . ضابط الإنتاجية في الانفاق العام .

ينصرف هذا الضابط إلى إن تستهدف سياسة الانفاق العام تشجيع الكفاءة في الإنتاج في أي بلد، بمعنى إن يخصص الجزء الأكبر من الانفاق العام للإنتاج وللإغراض التطويرية فالإنتاجية في الانفاق العام تعني ضرورة إسهام الانفاق العام في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها سواء تلك التي تقوم بها الدولة بشكل مباشر أو تلك التي تقوم بها الجهات الخاصة وتبرز ضرورة الأخذ بهذا الضابط والاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص نضراً لحاجتها الماسة إلى زيادة وتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية من اجل رفع الإنتاجية المتدنية فيها [1].

ثالثاً . آليات الرقابة على الانفاق العام .

لما كان الانفاق العام في جوهره مال يخرج من الخزانة العامة غير مملوك لفرد معين يدفعه حرصا عليه ،اذن فالأمر يقتضي الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أجدى وجوه الاستغلال وبالشكل الذي يجعله يتحقق وبصورة قطعية مع ما تم تحديده من أهداف يراد الوصول إليها في الموازنة العامة وبطريقة تتطابق مع ما تضمنته الموازنة وما صدرت به وما تم اعتماده فيها من دون هدر وضياع للأموال حتى يكون إنفاقها في مبلغه ووفقا لما تم تخصيصه واعتماده دون انحراف أو قصور أو تبديد في الصرف ، وهذا لا يتحقق إلا اذا توفرت رقابة تمنع إمكانية التصرف غير المناسب في الانفاق العام ، ذلك في إطار تطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح وما تتضمنه من قواعد وإجراءات مالية .فيجب إن تكون هناك آليات ووسائل رقابية تتابع تنفيذ البرامج الانفاقية على أكمل وجه وبصورة دائمة ومستمرة حتى يتم التأكد من التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد القومي بما أقرته السلطة التشريعية ومدى قدرتها في تحقيق الأهداف المبتغاة [2]وتتعدد آليات وإشكال الرقابة على الانفاق العام ،فهناك الرقابة الحسابية والتقييمية فضلاً عن التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي ما يأتي توضيح هذه الآليات الرقابية .

1. الرقابة الإدارية. (وزارة المالية).

وهي رقابة تتولاها عادة السلطة التنفيذية (وزارة المالية) على مختلف المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيأت العامة . وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف إي مبلغ إلا اذا كان لأوجه واردة في الموازنة العامة وفي حدود الاعتماد المقرر [3]. وتتخذ هذه الرقابة إشكالا متعدد منها التصريح للبنك المركزي بوضع المبالغ التي أقرتها السلطة التشريعية تحت تصرف العاملين في الوزارات

---

[1] المصدر نفسه، ص116.

[2] يحيى عبد الغني ابو الفتوح، مصدر سابق، ص29.

[3] خالد شحادة الخطيب و محمد خالد المهايني ،المالية العامة ،منشورات جامعة دمشق .بدون سنة نشر،ص415.

والمصالح العامة المختلفة للإنفاق منها، وقد تتضمن ضرورة الحصول مقدما على إقرار من الجهة المختصة بصحة كل عملية من عمليات الانفاق من الوجهة القانونية وقد تمتد هذه الرقابة لتشمل فحص المستندات الخاصة بكل عملية للتأكد من أنها قد تمت على أكمل وجه[1].

2. الرقابة السياسية .(البرلمانية).

هذا النوع من الرقابة تمارسها السلطة التشريعية ، مهمتها الأساسية التأكد من إن جميع الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة قد تمت وفقا لما إجازته هذه السلطة من إنفاق مقرر، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان (السلطة التشريعية) في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة بأكملها وحق تدقيق ومراجعة ومناقشة الحساب الختامي ومقارنته بالتقديرات الواردة في الموازنة وهي رقابة لاحقة تطهر بوضوح عند اعتماد الموازنة والحساب الختامي[2] .

3. رقابة الهيآت المستقلة.(القضائية).

رقابة يعهد بها إلى هيأت مستقلة لا تخضع في إعمالها والياتها الرقابية للسلطة التنفيذية ومهمتها هي فحص ومراقبة الحسابات الحكومية ومقارنتها مع مستندات الصرف لترفع بها تقريراً مفصلاً بالوقائع والأخطاء والمخالفات القانونية وإخطار الجهات التنفيذية والتشريعية بها وهي تمارس من قبل موظف رفيع المستوى يتمتع باستقلالية تامة وله الصلاحية في المراقبة سواء قبل الصرف أو بعده من خلال مراجعة وتدقيق كل تفاصيل الانفاق استنادا إلى التقارير التي ترفع له من قبل موظفين مختصين في جميع الإدارات الحكومية[3].

4. الرقابة التقييمية .(تقييم النشاط المالي).

تنصرف هذه الرقابة إلى الجوانب التشكيلة للإنفاق العام فهي بالإضافة إلى مهمتها في مراقبة سلامة الدفاتر والمستندات المحاسبية وصحة تطبيق القوانين واللوائح المالية المعمول بها تمتد لتشمل تقييم النشاط المالي نفسه ، من خلال البحث في مدى تحقيق الموازنة العام لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ويتم ذلك بالاستناد إلى دراسة التكاليف النمطية لكل وجه من وجوه الانفاق العام ومتابعة كل ما تم تنفيذه ومقارنته بكلفة كل عمل أو برنامج أو مشروع للكشف عن سوء استخدام الموارد الاقتصادية العامة ومدى الكفاءة التي تتمتع بها الوحدات الإدارية ووضع المقترحات الضرورية للارتقاء بها إلى مستوى اعلى[4].

---

[1] خليل احمد الكايد ، الادارة المالية الدولية والعالمية ط1،كنوز المعرفة ،عمان ، 2010،ص26.
[2] خالد شحادة الخطيب محمد خالد المهايني ، مصدر سابق ص420.
[3] خالد شحادة الخطيب ومحمد خالد المهايني ،مصدر سابق ،ص422.
[4] خليل احمد الكايد ، مصدر سابق ،ص27.

الفصل الثاني

الريع النفطي والأنفاق العام : علاقات الارتباط والتلازم.

تمهيد.

إن للنفقات العامة في الإقتصادات الريعية خصوصية تميزها عن نظيراتها في الإقتصادات الأخرى. فبمراقبة موازنات الدول الريعية يلاحظ وبوضوح أن هنالك توليفة من أنماط الانفاق العام متزامنة مع هذه الموازنات في طبيعتها الاستهلاكية مع ملاحظة الأهمية الكبرى لإيرادات المورد الواحد (النفط) وغياب مصادر الايرادات الأخرى . وهذا ما انعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تلك البلدان .ومن هنا فان هذا الفصل سيكون مخصصاً لتحليل نظري موسع لعرض طبيعة ومسار واتجاهات وانعكاسات ارتباط الانفاق العام بالنفط في الإقتصادات الريعية وعلى هذا الأساس تم تقسيمه على مبحثين ، تناول الأول الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حدود المفهوم وابرز السمات ، فيما تضمن المبحث الثاني موضوعة طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وانماط الانفاق العام في الإقتصادات الريعية وانعكاساتها على هذه الإقتصادات.

المبحث الاول: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حدود المفهوم وابرز السمات.

اولا: **الاقتصاد الريعي :**

أن لظاهرة الاقتصاد الريعي جذور تاريخية تعود إلى بدايات القرن السادس عشر عندما حصلت اسبانيا على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية . وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة نفسها في الحصول على المعدن النفيس. وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز فيها. وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها. كذلك ظهرت تلك الاعراض في افريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكاربونية . وفي العقود الاربعة الاخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في معظم الاقتصادات العربية ، وفي الدول النفطية على وجه الخصوص[1].

([1])مايح شبيب الشمري ، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات أصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ،العدد (15)، 2008 ، ص7.

وانطلاقاً من ذلك عرف الاقتصاديون ،الاقتصاد الريعي بأنه: "ذلك الاقتصاد المدعوم بالإنفاق جوهرياً من قبل الدولة، أذ تصبح الدولة وسيطة بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى، أي أنها تتسلم العائدات الريعية، ومن ثم تخصصها الى فروع النشاط الاقتصادي الاخرى من خلال برامج الانفاق العام([1]). وقد عُرف الاقتصاد الريعي بأنه "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحاً كبيرة من دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط انتاجي أو أبداعي يذكر، سوآءا أكان رجل أعمال فرداً، أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص، أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسوآءا أكانت الدولة المركزية، أم شركات من القطاع العام، أو هيئات محلية([2]). ومن هذا التعريف يتضح إن الاقتصاد يعد ريعيً بمجرد امتلاكه لقطاعات تدر أرباحً كبيرة ، من دون ممارسة نشاط إنتاجي أو أبداعي. ويستعمل مصطلح الاقتصاد الريعي عندما يكون للريع الخارجي دور أساسي في الحياة الاقتصادية، أي عندما يوصف اقتصادً ما بأنه ريعي، يشار عادة الى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي الذي يُعد أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي([3]).

إن تنامي الاقتصاد الريعي وترسخه ،يؤدي الى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الصناعة، والزراعة ، وكذلك تراجع على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة. كما إن تنامي الاقتصاد الريعي يولد ثقافة خاصة به، هي الثقافة الريعية، كما يولد قوى وشرائح اجتماعيه، تحتضنه وترعاه وتحميه، وهذه القوى تكون بعيده عن ذهنية العمل والإنتاج والإبداع اي إن مشكلة الاقتصاد الريعي لا تكمن في طبيعة الاقتصاد فقط، بل في الركون اليه والاستسلام له ، ومن ثم عدم ايجاد أشكال أخرى من الاقتصاد أو مصادر مولده للدخل. وبمعنى آخر لا يُعد الريع مشكلة اقتصادية بحد ذاته، وإنما المشكلة هي في فشل أو اخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطه غير ريعية([4]).

ولو أسقطنا مقولة الاقتصاد الريعي على مجمل الاقتصادين العراقي والسعودي لوجدنا زيادة الناتج المحلي الاجمالي العراقي من (107828.5) مليار دينار بالأسعار الجارية في عام (2007) الى (155635.5) مليار دينار في عام (2008) كانت بسبب زيادة أسعار النفط([5]).

([1])محمود عبد الفضيل،"السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية "، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، ج1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص314.

([2])جورج قرم ، " التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي " ، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 2008، ص14.

([3])حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، ج1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989،ص283.

([4])محمد حسين الجبوري و كامل علاوي، اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد (2) ، العدد (5) ، 2013، ص246.

([5])التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2008، ص18.

ونظراً لارتباط اسعار النفط بالخارج، يلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي لم يحافظ على مستواه اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (139330.2)مليار دينار لعام (2009)، ويرجع ذلك الى التراجع الحاد في اسعار النفط خلال منتصف عام (2008) وبداية عام (2009)،بسبب الازمة الاقتصادية العالمية([1]).اما الاقتصاد السعودي فقد انخفض ناتجه المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (1786.6) مليار ريال عام 2008 الى (1421.6) مليار ريال عام 2009([2]).

ثانيا: الدولة الريعية:

ربمّا يكون الاقتصادي كارل ماركس أوّل من لفت النظر إلى ما أسمّاه (الرأسمالية الريعية) ، وكان يقصد ظاهرة اقتصادية ـ اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً ودخلها لا يتأتى من إنتاج البضائع والسلع ، بل من خلال امتلاك مصادر الريع ، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة .

غير أنّ من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديمياً هو ديفيد ريكاردو في كتابه ((مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب)) ، والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الارض الحدية المستعملة لنفس الغرض ، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الانتاج من عمل ورأس مال . أي أنّ الارض الخصبة تنتج غلة أكثر من الارض الرديئة حتى لو استعملنا نفس المدخلات من بذور وأسمدة وعمل ومياه ، والارض الحدية تغطي الكلفة ، وما دون الحدية لا تستغل . والدخل الناتج من الارض الأخصب من الحدية هو (الريع) . وكذلك ينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية ، ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع (المنجم) الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من انتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الانتاج اقل بكثير من سعر البيع [(3)].

أمّا مفهوم الريع بمعناه الواسع فإنه يشير إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى هبات طبيعية وكذلك تلك الدخول التي لا ترتبط بمساهمة حقيقية في انتاج السلع والخدمات . إلّا أن الهبات الطبيعية تعد الشكل الاكثر شيوعاً في مفهوم الريع ، إذ يعرف الريع (بأنهّ الثمن أو المقابل الذي

([1])التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، 2009، ص7.

([2])مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام 2011، ص25.

[(3)] عدنان عبد المنعم الجنابي ، الدولة الريعية والدكتاتورية ، متوفر على الرابط : http // www.iraqieconomists .net , p1.

يحصل علية مالك الموارد الطبيعية ، وخصوصاً الأرض في مقابل الخدمات التي تقدمها تلك الموارد)[1].

لم يقتصر مفهوم الدولة الريعية على دولة معينة ،او مجموعة معينة من الدول، فإسبانيا في نهاية القرن السادس عشر تعطينا مثلاً تاريخيا لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأميركتين وقد أستخدم الاقتصاديون في مطلع القرن العشرين، مفهوم الدولة الريعية لوصف تلك الدول الاوربية التي كانت تقدم القروض الى الحكومات غير الاوربية[2]. وقد جاءت المساهمات الاولى في تطوير مفهوم الدولة الريعية من خلال دراسة التبعات الاقتصادية لتأميم قطاع النفط في ايران خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع ملحوظ في العائدات النفطية ، وتبوء الدولة موقع المركز في الاقتصاد، من خلال ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى فرض الضرائب. وأفضت الزيادة الحادة في أسعار النفط ومن ثم حجم العائدات النفطية للدول المصدرة في اعقاب حرب تشرين الاول عام (1973) الى إعادة الاهتمام بمفهوم الدولة الريعية [3]. لقد أطلق عالم الاقتصاد الايراني حسين مهدوي مفهوم الدولة الريعية ، وقام آخرون ، بتطوير هذا المفهوم وتطبيقه على الدول الناشئة في الخليج العربي إذ بين مهدوي أن الدولة الريعية تعني" الدولة التي تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم وهذا يعني ان الدولة الريعية تستلم دخلها من مصادر خارجية، وهي بدورها تقوم بأنفاقه على مواطنيها من خلال توفير الخدمات الأمنية والإدارية وتأمين الوظائف من أنشطتها الاقتصادية المختلفة، فهي تقوم بالدفع لمواطنيها بدلاً من استحصال الضرائب منهم، مقابل كسب ولائهم ومن ثم تضمن استمرارها بالسلطة من دون منازع، وبعبارة أخرى ان الدولة الريعية تعقد أتفاقاً مع مواطنيها ، فهي تؤمن الوظائف لهم وتقدم الخدمات العامة مقابل تقديم الولاء للسلطة الحاكمة مما يتيح المجال للأخيرة لتتصرف كما تشاء. ويضيف حسين مهدوي بأن الدولة الريعية هي "الدولة التي تتلقى ريوعً ضخمة من أفراد أجانب أو شركات أو حكومات أجنبية.

وقد عرف اقتصاديون آخرون الدولة الريعية بكونها" الدولة التي تتلقى كميات كبيرة من الريع الاقتصادي الخارجي على أساس منتظم، سواءً أكان ذلك بشكل مباشر كعوائد البترول، أم بشكل غير مباشر، عن طريق تحويلات العمالة التي تزايد الطلب عليها في الدول البترولية الى دولها الأصلية. وبذلك فأن الدولة الريعية هي الدولة التي تمارس أدارة اقتصادية لمصادر تقع خارج

---

[1] زينب حسين عوض الله وسوزي عدلي ناشد ، مبادىء الاقتصاد السياسي ،بدون دار نشر، بيروت ، 2007 ، ص 495

[2]مايكل روس ، هل يعيق النفط الديمقراطية ، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2007، ص151.

[3]محمد حسين الجبوري و كامل علاوي، مصدر سابق، ص248.

نطاق سيطرة الطاقة الانتاجية للدولة. وهي بذلك تكون عرضة للتقلبات الشديدة في عوائد تلك المصادر، وفقاً لما يحدث في السوق العالمي[1].

أمّا الدولة الريعية النفطية فقد تم تعريفها بأنهّا " تلك التي تعتمد في معظم صادراتها وتمويل موازنتها العامة على تصدير النفط الخام أو الغاز أو المنتجات النفطية أو المنتجات البتروكيمياوية وتملك أو تسيطر على معظم العوائد النفطية "[2].

أنَ الحديث عن الدولة الريعية ،فأنه حديث عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئه تحصل على نصيب من الناتج ، دون أن تكون لها مساهمة أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج. أي ان نمط السلوك الاجتماعي يفقد النظرة الانتاجية ، ويكاد ينعزل عن دورة الانتاج وما يتطلبه من جهود وتحمل المخاطر[3]. وبهذا ينصرف مفهوم الدولة الريعية الى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسية ولا سيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الإنتاجية لتلك المصادر[4]. والدولة الريعية التي تعتمد على الريع الخارجي في تحقيق دخلها ، أي إنها لا تقوم باستخراجه من مواطنيها، يكون دور الدولة دوراً توزيعياً ، أي تقوم بإعادة توزيع ذلك الريع الخارجي بالشكل الذي تراه يتناسب ومصلحتها السياسية ، ويضمن ديمومتها ، فلا حاجة لتطوير أي نظام إنتاجي أو مؤسسي داخلي ، أو تنويع مصادر الدخل الأخرى ، مثل الضرائب ، فالدخل يتراكم من مصادر طبيعية وما على الدولة إلا إعادة توزيعه وتدويره .وهذا عكس ما نراه في الدول غير الريعية التي تسعى إلى توسيع مصادر الدخل من خلال تطوير المؤسسات والأنظمة الإنتاجية فيها ، وتنويعها وفرض ضرائب متنوعة[5].

وعند الحديث عن الدول الريعية النفطية، سنجدها دول ريعية يظهر فيها النشاط الريعي بنمطيه معاً، فالنفط يُمثل أحد الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه فهو سلعة استراتيجية ذات تأثير عالمي. أن اعتماد الحكومات في الدول النفطية على الريع الخارجي، قد حررها من الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي في تحقيق الدخل، علاوة على ذلك فأن العائدات النفطية الهائلة ونمط أنفاقها زاد من قدرة الدولة على إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وغدا تطور القاعدة الانتاجية وهياكلها في هذه الدول يعتمد الى حد كبير على نمط الانفاق الحكومي. وقد مكن غياب

([1]) نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد الطاقة ، ط1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة ، 2017، ص255.

([2])علي مرزا ، العراق الواقع والافاق الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ، 2013 ،ص 8 .

([3])حازم الببلاوي ،مصدر سابق ،ص281.

([4])مظهر محمد صالح ،"انموذج التنمية الاقتصادية للعراق- الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية"، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص8.

([5])محمد زاهي المغربي ،"أنماط السياسات العامة والتطور المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الريعية"،ليبيا اليوم للنشر والتوزيع، طرابلس، 2004،ص2-3 .

الضرائب، الحكومة من الحركة بحرية في المجتمع بهامش غير مسبوق. فألى جانب الاليات المباشرة لتوزيع الريع، أسهمت الدولة أيضاً في تنمية بعض المجالات التي تسود فيها أشكال مختلفة من الريع الداخلي من خلال سن القوانين والتشريعات المختلفة التي تدخل ضمن دائرة الاليات غير المباشرة لتوزيع الريع، التي يمكن لها أن تفرز ريعاً احتكاريا، كمنح الوكالات التجارية التي غالباً ما كان أصحاب الحظوة السياسية يحصلون عليها، وما ترتب على ذلك من استحواذهم على كميات غير قليلة من الدخل الريعي، فيما تنخرط الفئات الاجتماعية الاخرى الأقل حظاً في الانشطة الانتاجية، بسبب عدم قدرتها على اختراق دائرة الريع([1]).

ثالثاً : نموذج النمو في الدولة الريعية.

يطلق الريع على كافة اشكال الدخول التي يكون مصدرها هبات الطبيعة، وبهذا المعنى تعد الدول النفطية دول ريعية بامتياز كونها تحقق مداخيلها من تصدير مورد طبيعي إلى الاسواق الدولية ، أي ان الريع الذي تحصل عليه لم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويعد الريع النفطي المحور الاساسي للأنشطة الاقتصادية في هذه الدول إذ تعتمد موازناتها وصادراتها على العوائد النفطية بشكل اساسي، الامر الذي يجعل من اقتصاد تلك الدول مرتبطا بالريع المتولد من انتاج النفط المملوك للدولة وغير المرتبط بدورة الإنتاج ([2]). والاقتصاد الريعي يكون في الغالب عرضة للازمات وتقلبات أسعار المواد الأولية، إذ يعتمد على المبادلات التجارية بشكل رئيس، وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، ولا يعطي للصناعات التحويلية والزراعية اهمية، حيث تتمتع فيه الدولة بعوائد مالية كبيرة عادة ما تنتقل بشكل مباشر إلى البناء والتشييد وتوزيع الاجور للموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة ، دون استثمارها في القطاعات الإنتاجية لإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية لقطاع النفط وهيمنته على موازنة الدولة[(3)] . وهو وضع يخلق حالة يبقى فيها النمو والاستقرار الاقتصادي مرهونا بتقلبات أسعار النفط وديناميكية الاقتصاد الخارجي، فمن مميزات الاقتصاد الريعي ان الدولة تتدخل في بعض الأنشطة الاقتصادية عن طريق تمويل وانشاء وضمان اغلب المشروعات الصناعية والتجارية ، كما واصبحت الدولة وسيط عبر تلقي العوائد من المحيط الخارجي لتنفقها في فروع النشاط الاقتصادي كافة وتقديم كافة السلع والخدمات الضرورية[(4)] . ولهذا يصف البعض الاقتصاد المعتمد على الريع النفطي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزا له عن اقتصاد الإنتاج،

([1])محمد حسين الجبوري و كامل علاوي، مصدر سابق، ص251.

([2]) نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق، ص250.

([3]) صالح ياسر النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، 2013، ص4.

([4])،محمد حسين الجبوري و كامل علاوي ، مصدر سابق، ص246.

فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الريع، ويصبح اغلب النشاط الاقتصادي وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهة انتاجية [1]. فلا حاجة لتطوير أي نظام انتاجي او مؤسسي داخلي، او تنويع مصادر الدخل الاخرى، مثل الضرائب، فالدخل يتراكم من عوائد النفط الخام، وما على الدولة إلا اعادة توزيعه وتدويره داخل الاقتصاد المحلي عن طريق سياسة الانفاق العام، وهذا نقيض ما يلاحظ في الدول غير الريعية التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير المؤسسات والأنظمة الإنتاجية فيها [2].

تشير الادبيات الاقتصادية إلى ان الدول الغنية بالموارد الطبيعية تميل، على المدى الطويل، إلى تحقيق معدل نمو اقل من تلك الدول التي تفتقر إلى تلك الموارد. وفي وقت مبكر تحدثت هذه الادبيات عن تجربة احد البلدان الغنية بالذهب، والتي كانت مثيرة للاستغراب، إذ اصبحت بعد مدة من استخراج وتصدير هذا المورد افقر مما كان عليه قبل عملية الاستغلال. وحصلت هذه الحالة في البلدان النفطية مع فورة أسعار النفط في الاسواق العالمية، وبأشكال مختلفة وصلت في بعض الاحيان إلى حد اثبات العلاقة العكسية بين وفرة المورد الطبيعي وعملية النمو الاقتصادي. [3]. وفي سياق ذلك ظهرت ظواهر تفسر هذه السلوكية بين المورد الطبيعي والنمو الاقتصادي لعل اهمها:-

1- لعنة الموارد.

تشير دروس الماضي إلى وجود علاقة عكسية بين بعض اشكال الدخل الذي يتحقق من توافر موارد طبيعية وبناء الدولة بناء تنمويا ناجحا، وقد برزت في سياق هذا التنظير قرائن قوية تبرهن ان الدول التي لديها ثروات وموارد طبيعية وفيرة تؤدي اداءً اقتصادياً اضعف من تلك التي لا تمتلك هذه الموارد، وعلى مدى الخمسين سنة الماضية تناولت الادبيات الاقتصادية الكيفية التي يتأثر بها الاداء التنموي بتصدير الموارد الطبيعية غير المصنعة او المصنعة في الحد الادنى من قبيل النفط والمعادن الصخرية، وبرزت عدة تفسيرات تبين العلاقة السلوكية بين النمو الاقتصادي والدخل المتحقق من تصدير المورد الطبيعي وتقع معظمها في واحدة من الخانات الثلاث[4].

(أ). التفسير المجتمعي الذي يفيد بان صادرات المورد الطبيعي تعزز جبروت قطاعات وطبقات ومصالح جماعات ميالة إلى اتباع سياسات معيقة للنمو الاقتصادي.

([1]) محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية ، بحث منشور على شبكة الأنترنت .www.ahewar.org

([2]) محمد حسين الجبوري و كامل علاوي ، مصدر سابق، ص251.

([3]).احمد أبريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،2012، ص72.

([4]). مايكل روس، مصدر سابق، ص60.

(ب). التفسير الادراكي المتعلق بالوعي والادراك الذي يرى ان وفرة المورد الطبيعي يولد نمطا من قصر النظر عند صانعي السياسة والتغير .

(ج) دور الدولة يتمركز هذا التفسير حول دور الدولة باعتبارها المركز المقرر للكيفية التي تستثمر بها عوائد المورد الطبيعي.

وقد اظهرت نتائج دراسات عديدة خلال المدة (1970_1998)،التي شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً في أسعار الموارد الطبيعية وخصوصا النفط منها، ان معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات الكثافة العالية في الموارد الطبيعية (سوأ كانت نفط ام معادن) مقاسا بحجم صادرات تلك الموارد إلى الناتج المحلي الاجمالي تقل عن معدلات النمو في الدول ذات الكثافة المنخفضة من المورد الطبيعي، واثناء المدة نفسها اظهرت احدى الدراسات التي شملت (95) دولة ان معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي للفرد في الدول ذات الكثافة العالية للمورد بلغ (0.6%)، بينما بلغ هذا المعدل (2.7%) في الدول ذات الكثافة المنخفضة للمورد الطبيعي([1]).

وقد انطبقت هذه الظاهرة على البلدان الريعية النفطية التي تعتمد على سلعة اولية تصديرية واحدة، وحين ارتفعت أسعار النفط خلال عامي (1973_1974) إلى أربعة أضعاف ، حيث انتقل سعر النفط العربي الخفيف من 2 دولار عام 1970 إلى 11.6 دولار عام 1974([2]).

واخذت هذه البلدان بزيادة معدلات الانفاق بشكل كبير من اجل تطوير البنى التحتية وتسليح الجيوش ورفع مستويات المعيشة، فقد اعتقدت حكومات الدول النفطية ان هذا الرخاء سيوفر لهم قاعدة مستديمة لاقتصاد ما بعد النفط والاستخدام الكامل وتحقيق الامن القومي والاستقرار السياسي، ومن ثم الالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة لكن اتضح لاحقا ان هذه التنبؤات والتكهنات لا مكان لها على ارض الواقع، فبعد مرور اكثر من أربعة عقود على الفورة النفطية لعقد السبعينيات وعلى الرغم من حصول قفزتين كبيرتين في أسعار النفط خلال عقد التسعينيات، إلا ان هذه الدول بقيت في ضل ازمة اقتصادية لا مفر منها، متمثلة بانهيار الإنتاج وهروب رؤوس الاموال ،وتدني الكفاءة وارتفاع معدلات التضخم، ، وعجز الموازنة وغيرها من الاختلالات الهيكلية مما دفعها إلى الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية والوقوع في المديونية نتيجة هدر الموارد التي تدفقت عليها من جراء ارتفاع أسعار النفط وهو ما يتوافق مع التفسير الذي يتمركز حول دور الدولة إذ إن وفرة الدخل المتولد من المورد الطبيعي يفضي إلى قصر النظر ووضع سياسات انية لا تخدم مسار الاقتصاد الوطني على المدى الطويل وبعدما تعمقت

([1])RBAAH Arezki and Alan Gelb , resource windfalls optimal public investment and redistribution the role of total factor productivity and administrative gapacity , IMF working paper WP/12/200/,2012, p118.

([2]) . علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة قراءة اولية في دواعي وحجم الطفرة حالة اقطار مجلس التعاون ، مصدر سابق ،ص65.

الاختلالات البنيوية في الاقتصادات الريعية زاد اعتمادها على ريوع النفط بنسبة اكبر وقابله توسع في سياسة الانفاق العام بشكل لا يتلاءم مع خطط التنمية وتطوير البنى التحتية، وكانت معدلات الانفاق تتجاوز بكثير ما تحصل عليه الدولة من ايرادات([1]).

ويمكن استعارة فرضية الدخل الدائم للاقتصادي ميلتون فريدمان لوصف حالة حكومات الدول النفطية في كيفية التعامل مع الدخل المتأتي من الايرادات النفطية التي تشير إلى أن الفرد عندما يحصل على دخل اضافي اعلى من دخله المعتاد يتصرف على اساس أن هذا الدخل دائم ومستمر وعدم خفض انفاقه الاستهلاكي اذا ما طرأ انخفاض على دخله الجاري في محاولة منه للحفاظ على نمطه الاستهلاكي الذي اعتاد عليه حتى لو اضطره ذلك إلى السحب من مدخراته السابقة او الاقتراض من الاخرين ، هذه الظاهرة تنطبق على البلدان الريعية التي اخذت تنفق وكأن دخلها المستمد من المحيط الخارجي بفعل ريوع النفط دخل دائم ومستمر ولم تدرك عواقب التقلبات المفاجئة التي يمكن ان تطرأ على هذا الدخل المرتبط بسلعة متأرجحة الأسعار، وانعكاس ذلك بصورة مباشرة على الانفاق العام الذي يمكن ان يشهد تقلبات حادة تمتد اثارها إلى تغيرات سريعة في الطلب وسعر الصرف الحقيقي ، وتزايد الاخطار بالنسبة للمستثمرين في القطاع غير النفطي فهذه التقلبات في الانفاق تجعل من الصعب على القطاع الخاص وضع خطط طويلة الاجل للاستثمار واتخاذ القرارات، مما يثبط همة الاستثمار الخاص ونمو الاقتصاد غير النفطي وهذا تكريس لظاهرة لعنة الموارد ([2]).

ومن جانب اخر ان الانفاق العام عندما يزداد لا يمكن تخفيضه بسهولة ، فمع كل قفزة في الأسعار يرتفع الانفاق الجاري بسبب الميل الواطئ للادخار من المورد الطبيعي، مما يعرض البلاد إلى ازمات مالية كبيرة ويضطرها إلى الاقتراض وابتعادها كثيرا عن مقتضيات التنمية الحقيقية ، وفي سياق هذه الفرضية (لعنة الموارد) عززت هذه السياسات السلوك الريعي في هذه الاقتصاديات وهو مفهوم مصاديقه كثيرة ومن بينها اندفاع الافراد المحموم نحو الكسب السريع ومراكمة ثروات من مزاولة انشطة هامشية لا تتطلب رؤوس اموال ومخاطرة وبعيدة عن الميادين التي تخدم التنمية او مشكوك في جدواها الاقتصادية وامتد هذا السلوك الريعي إلى الجهاز الاداري للدولة ومن مظاهره سوء الادارة والفساد المالي([3]).

واصبحت الاقتصادات النفطية جميعها تتشكل تشكيلاً جوهريا بفعل تدفق الدولارات النفطية على نحو ميزها عن باقي الدول الاخرى فقد، ارسى تدفق الدولارات النفطية ترسيخ قواعد الحكم

([1]). تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد،2007 ، ص111.

([2]).ستيفن بارنيت، رولأندواوسووسكي، ما الذي يرتفع ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد (40)، مارس 2003، ص37.

([3]). احمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص73.

وخلق نوع من التواطؤ بين القطاع العام والخاص ،وتقوية مراكز السلطة السياسية، مما أدى إلى اختلال التنمية واعتمادها الاحادي على دعم الأسعار المصطنع بفضل ريوع النفط والدولارات النفطية، بدلا من اعتمادها على الايرادات المستمدة من الضرائب المحلية، واصبحت نماذج النمو الرئيسية في الاقتصادات النفطية تنبع مباشرة من الاعتماد المفرط على عائدات النفط باعتبارها ركيزة استقرار النشاط الاقتصادي الذي يميل إلى وضع حاجات الصناعة النفطية فوق ما عداها من الصناعات الاخرى ، وغياب الروابط الإنتاجية وهيمنة الايرادات النفطية، والانحياز المفرط للقطاع النفطي (اختلال بنيوي على حساب قطاع الزراعة والصناعة)، وبهذا المعنى فإن الدولارات النفطية تعيق خطط التنمية القائمة على النفط، ففي سائر الاقتصاديات النفطية تتركز القوة الاقتصادية على القدرة المزدوجة على استخلاص الريوع من المحيط الخارجي واعادة ضخها داخليا باستخدام الاليات والمعايير السياسية وتصبح اغلب برامج النمو مرهونة بالنتائج السياسية بدلا من النتائج الاقتصادية وهذا حال اغلب اقتصادات الريع النفطي([1]).

2- المرض الهولندي.

إن أول اشارة للمرض الهولندي ظهرت في مجلة الأكونوميست البريطانية في عام 1977 وهو يشير إلى المشاكل الهيكلية الخطيرة التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي نتيجة للازدهار الكبير في العوائد النفطية بعد تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي فيها خلال العقد السابع من القرن الماضي والتي ادت إلى تباطؤ كبير في نشاط الصادرات التقليدية (الزراعة والصناعة التحويلة) وبالرغم من ان هذا المصطلح قد ارتبط بازدهار العوائد النفطية الهولندية إلا انه في حقيقة الامر قد عانت منه دول اخرى مثل اسبانيا خلال القرن السادس عشر نتيجة تدفق الذهب والفضة اليها من مستعمراتها، كما وظهر هذا المرض في كل من المكسيك ونيجيريا واذربيجان وفي العقد السابع من القرن الماضي توافقت هذه الظاهرة في الاقتصادات النفطية مع ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية وما ترتب عليها من تدفقات نقدية كبيرة([2]).

وتتلخص هذه الظاهرة بان صادرات المورد الطبيعي تؤدي إلى وفرة العملة الاجنبية مما يقود إلى رفع قيمة العملة المحلية مقترنا بانخفاض السعر النسبي للسلع المتاجر بها إلى السلع غير المتاجر بها ويؤدي ذلك إلى تدهور القدرة التنافسية الدولية للبلد المصدر الامر الذي يدفع إلى تقليص نسبي في قطاع الإنتاج السلعي لصالح المستوردات الاجنبية ان العلاقة بين وفرة العملة الاجنبية في مقابل الطلب عليها وسعر الصرف معروفة إلا ان التغيرات في سعر الصرف النقدي بالعلاقة مع التضخم الداخلي والخارجي تتطلب المزيد من العناية في بلدان الصادرات الطبيعية

([1]). تيري لين كارل، مصدر سابق، ص 121.
([2]) مايح شبيب الشمري، مصدر سابق، ص171.

إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الاجنبية إلى تنامي قطاعات الخدمات مع تزايد التكاليف والأسعار على حساب دور القطاع السلعي ([1]).

وتقدم نظرية المرض الهولندي تفسيراً حول سبب عدم ارتقاء الدول النفطية إلى مستوى امكانياتها الاقتصادية فعلى وفق هذه الفرضية فإن هناك اثرين رئيسيين لزيادة العوائد النفطية على الاقتصادات المحلية التي من شأنها تضييق القطاع الصناعي وبالتالي الاضرار بنمو الاقتصاد على المديين المتوسط والبعيد. يتمثل الاثر الأول بالكيفية التي يتم فيها انفاق الايرادات النفطية في الاقتصاد المحلي وان الية تأثير الانفاق ستعتمد على سعر الصرف للعملة المحلية فيما اذا كان ثابتاً او مرناً، فاذا كان سعر الصرف ثابتاً فإن الارتفاع في حجم الانفاق والناجم عن الزيادة في العوائد المتحققة في القطاع النفطي من شانه ان يرفع من حجم الطلب الكلي ،ولما كانت الطاقة الاستيعابية في البلدان النفطية محدودة، ولكون هياكل الإنتاج فيها لا تتميز بالمرونة الكافية لمواكبة هذه الزيادة في الطلب فإن هذا الطلب، الاضافي سيتم امتصاصه من خلال الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي، اما اذا كان سعر الصرف مرناً فإن العرض المتزايد من العملة الاجنبية والمتأتي من صادرات القطاع النفطي سوف يرفع من قيمة العملة المحلية وهو ما يعني ضمناً ايضاً زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الأسعار المحلية ،وفي كلتا الحالتين يضعف ارتفاع قيمة العملة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة لأن؛ الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية سوف تشتري سلعاً وخدمات في الاسواق المحلية اقل مما كانت تفعله من قبل كما ان الوحدة الواحدة من العملة المحلية ستشتري سلعاً وخدمات في الاسواق الخارجية اكبر مما كانت تفعله من قبل، والنتيجة الحتمية ستكون تعثر قطاعات السلع التبادلية ([2]). اذ ستتوقف صادراتها إلى الخارج لأن؛ أسعار هذه المنتجات ستكون مرتفعة في الاسواق الخارجية وفي الوقت نفسه سيتحول الطلب المحلي إلى المنتجات المستوردة لأن أسعارها ستكون ارخص ثمناً من وجهة نظر المواطن المحلي. والاثر الاخر هو ان زيادة الانفاق سيؤدي دوراً سلبياً على القطاعات التبادلية من خلال استقطابه لعوامل الإنتاجية من هذه القطاعات وتوجيهها نحو قطاعات السلع غير التبادلية ،ففي الوقت الذي لا يمكن لأسعار السلع التبادلية ان ترتفع لأنها يجب ان تتساوى مع الأسعار العالمية، فإن السلع غير التبادلية غير معرضة للتنافسية الدولية، وبالتالي ستبقى محافظة على الارتفاع النسبي في أسعارها، وهذا يعني ارتفاع معدل تبادلها الداخلي نسبة إلى السلع التبادلية وهذا من شانه ان يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج فيها مقارنة بالسلع

([1]) احمد ابريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص72.

([2]) كريستين ابراهيم زاده، المرض الهولندي، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، مجلد (40)، العدد(1)، 2003،ص50.

التبادلية، ونظراً لعدم امكان رفع دخول عوامل الإنتاج في القطاعات التبادلية لأن؛ ذلك يعني ارتفاع كلف انتاجها وهي غير قادرة على تحمل هذه التكاليف العالية بسبب المنافسة الاجنبية فستكون النتيجة انسحاب تلك العناصر الإنتاجية إلى قطاع السلع غير التبادلية وحيث ان هذا القطاع لن يتمكن من استيعاب جميع العناصر الإنتاجية المنسحبة من قطاع السلع التبادلية؛ لأن ذلك يرتبط بالميل الحدي لاستهلاك انتاج هذا القطاع ،فضلا عن ان بعض رأس المال في قطاع السلع التبادلية هو رأس مال متخصص ولا يمكن الافادة منه في مجالات السلع غير التبادلية، كما ان جزء من العمالة تعد ايدي ماهرة متخصصة ايضا ولا يمكنها ممارسة الدور ذاته في غير مجالاتها التخصصية ومن ثم سيكون هنالك جزء كبير من العناصر الإنتاجية من رأس المال والعمل معطلة ،و ستكون لذلك تداعيات سلبية على قدرة الاقتصاد القومي على التوسع في الطاقة الاستيعابية، إذ إن تداعيات المرض الهولندي ستصيب النشاط الزراعي ونشاط الصناعة التحويلية بالشلل وسوف لن يؤدي ذلك إلى تعطيل الجزء الاكبر من التراكم الرأسمالي المتحقق فيهما فحسب، وانما سيقود إلى العزوف عن التوسع في حركة التراكم الرأسمالي لهما ،لأن نشاطهما لن يكون ذا جدوى اقتصادية بسبب ارتفاع كلف الإنتاج وتعرضها للمنافسة الاجنبية وبكل تأكيد فسوف يؤدي ذلك إلى تقليص حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي لانهيار اثنين من اهم الأنشطة الاقتصادية فيه، وسيترتب على ذلك انخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة ،إذ إن القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية هما من اهم القطاعات المولدة لفرص العمل ، ويعول عليهما كثيراً ، ولأن هذين القطاعين لا يمكنهما الاستمرار والتوسع بسبب تداعيات المرض الهولندي فانهما سيكونان طاردين للعمالة بدلا من امتصاصها([1]).

([1]) يوسف علي عبد و ميثم عبد الحميد، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد10، العدد37، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، 2014، ص40.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وانماط الانفاق العام .

الاعتماد على النفط كمورد رئيس في تمويل الموازنات العامة وفي توفير العملات الاجنبية ووسيلة لتنفيذ الخطط والمشروعات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي لا يحدد فقط تكوين طبقات اجتماعية وأنماط حكم فحسب بل أنه يحدد تكوين مؤسسات الدولة نفسها وإطار صنع القرار سواء السياسي منه أم الاقتصادي وبخاصة ما يتعلق بالإنفاق العام إذ تعطي العوائد النفطية المتدفقة على الخزائن الوطنية للإقتصادات النفطية صفة خاصة لذلك الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري ومسارات تختلف في طبيعتها واتجاهاتها عن مثيلاتها في الاقتصادات الأخرى.

أولاً. النفط والموازنة العامة(التأثير المالي).

يوثر النفط بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للدول النفطية إذ تعد الايرادات النفطية المورد الرئيس لإيرادات الدولة، وإن حجم الإيرادات المتأتية من العوائد النفطية يتحدد أساسا بمستوى مداخيل الصادرات النفطية، التي ترتبط بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعني ارتباط الموازنة العامة في الدول النفطية بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط دوليا. وعلى اعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة، فإن أداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيس لمدى استقرار مختلف السياسات الاقتصادية في الدول النفطية وفقدان القرار الاقتصادي المستقل في هذه البلدان لصالح الارتباط بتقلبات أسعار النفط الخام وتمارس العائدات النفطية تأثيراً مباشراً على الموازنة العامة للدول النفطية سواء كان ذلك بالارتفاع أو الأنخفاض، فأي تغير يطرأ على الإيرادات النفطية أو أسعار النفط، ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض أو عجز وحيث أن الموازنات متكونه من إيرادات ونفقات فيمكن القول إن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام والانفاق العام سواء كان ذلك بصورة مباشرة عن طريق زيادة العوائد النفطية أو بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة الدخول والاستثمارات .([1])

ويعد الانفاق العام المحرك الاساس لكافة النشاطات الاقتصادية في الدول النفطية باعتباره المغذي الرئيس لكافة القطاعات والدخول والأنشطة الاقتصادية، ونظرا لاستحواذ الحكومة على مجمل الايرادات الناتجة عن قطاع النفط الخام تقوم بإعادة تدوير جانب مهم من هذه الأموال في الاقتصاد القومي على شكل انفاق عام بشقيه الانفاق الجاري أو الانفاق الاستثماري ويهيمن المورد النفطي على سلوك الانفاق العام في البلدان النفطية نظرا لضعف الموارد الاخرى

([1]) نبيل جعفر عبد الرضا و مصطفى عبدالله محمد، المسارات العكسية للنفط العراقي،ط1 ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق، 2016، ص72.

كالضرائب، مما، ولد سياسة مالية تعمل في جانب واحد مساير بشكل مباشر لدورات أسعار النفط الخام في الاسواق الدولية([1]).

ويخلف الاعتماد المفرط على النفط تقلب مستويات النشاط الاقتصادي في البلدان النفطية، فحين ترتفع أسعار النفط الخام تشهد هذه البلدان موازنات انفجارية تؤدي في الغالب إلى تأجيج الضغوط التضخمية وارتفاع قوائم الاستيراد وتعزيز الاحادية الاقتصادية، بينما يولد انهيار أسعار النفط انحسارا كبيرا في النشاط الاقتصادي المحلي وتفاقم معدلات البطالة فيها. وتشكل الموازنة العامة في الاقتصادات النفطية نسبا مرتفعة (إلى الناتج المحلي الإجمالي) من حيث الفوائض والعجوزات فعلى سبيل المثال، شكل الفائض في المملكة السعودية قرابة 50% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1974 ، في حين وصل العجز الحكومي في عامي 1985 و1990 لحوالي 16.1 و 17.9 بالمائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. بينما كان الفائض في عام 2005 قرابة 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي([2]).وفي كلتا الحالتين تنتج اثار تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني فعند ارتفاع أسعار النفط تعيش الاقتصادات النفطية حالة من الرخاء ويرتفع الانفاق الاستهلاكي ويحصل العكس في حالة تراجع أسعار النفط إذ تصبح هذه الاقتصادات في حالة من العسر المالي وتعيش حالة من التقشف الامر الذي يضع السلطات المالية في هذه الدول امام تحديات كبيرة لكونها تعتمد على الايرادات النفطية اعتماداً شبه كامل بحيث اصبحت الموازنات العامة للدول النفطية تبنى على اساس أسعار ومستويات انتاج النفط الخام وكانت حكومات هذه البلدان خلال أوقات الفورة النفطية تزيد من حجم الانفاق العام على كل مشاريع البنية التحتية ، والانفاق على الواردات السلعية والخدمية ، وزيادة حجم القطاع الحكومي عن طريق سياسات توظيف المواطنين ، ناهيك عن كبر حجم الانفاق العسكري والامني. فالمحصلة النهائية هي ارتفاع متواصل في حجم ذلك الانفاق الذي اغلبه لا يتصف بالمرونة (مثل الاجور) مما جعل بعض الشعوب المنتجة للنفط تعيش كافة مظاهر الترف والتبذير، واعتادت على نمط من الانفاق الاستهلاكي بعيدا عن مجالات الانفاق الأنتاجي المحفز للنمو الاقتصادي الامر الذي ادى إلى وجود موازنات مصممة لأثار توزيعية يتعاظم فيها الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري([3]). فبعد ان تمكنت بلدان الأوبك من السيطرة على مقدراتها النفطية وتصحيح هيكل الأسعار بدأت التنمية مسألة ميسورة فبالنسبة لحكومات البلدان العربية النفطية لقد انفقت هذه البلدان الأموال الطائلة على مشاريع البنية الأساسية ذات الطابع المظهري للتنمية

([1]) خالد بن راشد الخاطر، مصدر سابق ، ص52.

([2]) احمد ابريهي علي، سياسة الانفاق العام والموازنة مع سعر النفط المنخفض، بحث منشور على شبكة الأنترنت.www.ahewar.org

([3]).عبد الرزاق فارس الفارس ، مصدر سابق ، ص288.

حيث اتسمت تلك المشاريع بالكلف العالية حتى انها بلغت اضعافها في بعض الاحيان، وقد بالغت تلك البلدان في المناهج الأستثمارية وفي رصد التخصيصات باتجاه المزيد من البنى التحتية للأقتصاد ، كالطرق والجسور والموانئ والفنادق ووحدات الاسكان المجاني وغيرها وليس من ثمة شك انّ الانفاق على مشاريع البنية الأساسية مطلوب للأنطلاق في بناء القاعدة الأنتاجية ولكن يمكن لهذه الدول ان تعمد إلى الانفاق على مشاريع البنية الاساسية في إطار إستراتيجيات تنموية ([1]).

واتخذت آليات توزيع الريع أشكالاً مختلفة ، وقد مثل التوظيف الحكومي الآلية الرئيسية لتوزيع الريع على السكان وعليه تم تكوين بيروقراطيات ضخمة لأستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان الداخلين في سوق العمل ولم ترتكز سياسات التوظيف إلى الحاجات الفعلية لحجم العمل وغدا التوظيف الحكومي في العديد من الدول احد الحقوق المكتسبة للمواطنين وشكل التوسع في السلع والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والأسكان والخدمات الأجتماعية إلى جانب سياسة دعم السلع الغذائية الرئيسة والكهرباء والماء والبنزين انماطاً مختلفة لتوزيع الريع على المواطنين([2]). ويبقى خطر احتمال الأنهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع متمثلاً بالأنخفاض المفاجئ في الايرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وبخاصة تلك التي تعتمد في دخلها وناتجها القومي على الايرادات النفطية ، هو الذي يحدد هذه الأنماط من الانفاق ويكمن هذا الخطر في تأثيره على اوضاع المالية العامة ، إذ يمكن ان يؤدي إلى اختلالات كبيرة في تنفيذ خطط الانفاق العام ([3]).فاعتماد الموازنات العامة في هذه البلدان بشقيها الأيرادي والانفاقي على العوائد النفطية لا يترك سوى ضغط الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في الحالة التي تتراجع فيها الأسعار وتعرض الموازنات العامة لعجوزات مالية كبيرة، ويصبح ضغط الانفاق هدفا بحد ذاته، اذ يتم رفع الدعم المقدم لبعض السلع والخدمات، والحد من سياسات التوظيف في القطاع العام ، وتجميد الصرف على اغلب برامج الانفاق الاجتماعي التي تتبناها اغلب الحكومات النفطية ابان فورة أسعار النفط ، ونظرا لصعوبة تقليص الانفاق الجاري بشكل كبير لأسباب منها ، ان خدمة الدين وتسديده يشكلان جزءاً من هذا الانفاق ، وهما التزامات يجب على الحكومات الوفاء بهما ،و لأسباب سياسية واجتماعية تلجا الحكومات إلى عدم المساس بالأجور بالقيم الاسمية ؛ ولذا فان معدلات التخفيض التي تطال الانفاق الجاري غالبا ما تكون اقل

([1]). اسامة عبد الرحمن ، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص84.

([2]). حامد عباس المرزوك ، اتجاهات الانفاق العام في الدولة العربية الريعية المملكلة العربية السعودية انموذجا، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2008،ص136.

([3]).سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب الشريدة ، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 31، 2013، ص2.

من معدلات خفض الانفاق الاستثماري ، ففي كثير من الاحيان يتم تقليص الموارنة الاستثمارية بشكل كبير([1]).

ولهذا النمط نموذج في الاقتصادات العربية النفطية ففي بداية عام 1982 حدثت تغيرات في سوق النفط الدولي تحولت فيه السوق النفطية من سوق بائعين إلى سوق مشترين كما ان فاعلية منظمة أوبك والدول العربية ضعفت بشكل كبير تجاه إتخاذ القرارات لمواجهة الأزمة ' مما أدى إلى إنهيار أسعار النفط الخام من (36) دولار للبرميل عام 1980 إلى (13) دولار في عام 1986' وقد وجدت تلك الاحداث صداها في الدول النفطية ، خاصة إن إنهيار أسعار النفط الخام رافقه تغيرات في السياسات الأقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية التي تضمنت رفع سعر الفائدة بمعدلات عالية أدى إلى مضاعفة خدمة الدين الخارجي في مدّة وجيزة ، الأمر الذي دفع بأغلب البلدان العربية النفطية إلى إتباع سياسة العجز في الموازنة الحكومية والأعتماد على السحب من إحتياطياتها المالية مع إعتماد جزئي على الجهاز المصرفي المحلي ، وبالرغم من ذلك إستمرت معدلات الانفاق الحكومي في معظم البلدان العربية النفطية بنفس الوتيرة مجسدة للعقلية الريعية التي سادت في عقد السبعينات، وبالتالي فقد واصل الانفاق الجاري تفوقه على الانفاق الاستثماري طيلة المدة اللاحقة لعقد السبعينات ويعود السبب في ذلك إلى أن سياسة التقشف التي إتبعتها تلك البلدان في فترة تدني أسعار النفط قد طالت أوجه الانفاق الاستثماري أكثر من الانفاق الجاري ولذا فإن معدلات التخفيض في الانفاق الاستثماري فاقت مثيلاتها في الانفاق الجاري مما أدى إلى أن تستمر حصة الانفاق الجاري من الانفاق العام بالزيادة على حساب حصة الانفاق الاستثماري إن ذلك التوجه الانفاقي ينسجم مع رغبة تلك الحكومات التي لا تريد تعريض إقتصادها لتبعات التكيف الجديد لشعورها بأن إنخفاض الأيرادات مؤقت وسرعان ما تعاود السوق النفطية إلى الأنتعاش وهذه سمة الحكومات الريعية([2]).

وقد تجلى ذلك بوضوح ابان الطفرة النفطية الثالثة اذ شهدت أسعار النفط إرتفاعاً حادا، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في العائدات المالية للدول المصدرة للنفط، وبالتالي حققت البلدان العربية فوائض مالية لم يشهدها تاريخها الحديث ، حيث وصل حجم تلك الفواض في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى 51% من الموازنة العامة للفترة من (2000_2007). حتى بدأت توسع قنوات الانفاق العام وكأنها في سباق مع العائدات وعليها واجب رفع مستوى الانفاق العام الذي يعد من اهم ادوات الدولة الريعية التي تستخدمه في ابواب مختلفة ، فقد تستخدم الريوع النفطية بإفراط في توفير الخدمات العامة وذلك الاسباب مختلفة منها رغبة هذه الحكومات في

([1]). عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001، ص59.

([2]).حامد عباس المرزوك، مصدر سابق، ص90.

كسب رضا المواطنين، الامر الذي انعكس في زيادة الانفاق قليل الجدوى الذي لا يخدم النمو والتنمية الاقتصادية نظرا لعدم وجود خطة او رؤية تنموية واضحة([1]). فقد ازاد حجم الموازنات العامة في بعض الاقتصادات النفطية بأكثر من ثلاثة اضعاف خلال فورة أسعار النفط عام 2008، وتجاوزت مبالغ رصد التخصيصات ما هو مقرر في الموازنة العامة ، ومع الهبوط الحاد في أسعار النفط مؤخرا سيكون على معظم الاقتصادات النفطية تخفيض الانفاق العام ، وسيكون التخفيض المطلوب في بعض الدول كبيرا نتيجة العجوزات التي تعانيها موازناتها العامة وهنا يكمن الدور الرئيس الذي تستطيع الموازنة العامة القيام به في نقل التقلبات في أسعار النفط إلى الاقتصاد المحلي، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وعرقلة النمو القابل للاستمرار وذلك بسبب اعتماد نماذج النمو على الانفاق الممول بالإيرادات النفطية ، الذي عادة ما يستخدم بطريقة موافقة للدورة الاقتصادية ، اي زيادة الانفاق في فترة الرواج وخفضه في مدّة الأنكماش وهي سياسات تعمق الركود في حالة الأنكماش وترفع معدلات التضخم في حالة الرواج([2]).

ثانيا. مرونة السياسة المالية والطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية.

لقد وردت عدة تعاريف للطاقة الاستيعابية كلها تتمحور حول القدرة على التنفيذ والأنتفاع من حجم الموارد المالية المتوفرة في الاقتصاد القومي وفي الاقتصادات النفطية وبخاصة بعد الطفرتين الأولى والثانية في أسعار النفط الخام وحصول البلدان النفطية على موارد مالية هائلة ، فقد اشير إلى الطاقة الاستيعابية بحجم الدخل النفطي اللازم لتوليد مستوى معين من الانفاق الذي يحقق اهداف وبرامج حكومات تلك البلدان سواء الانفاق الاستهلاكي او الاستثماري، وان اي انحراف عن ذلك يعني عدم القدرة على الامتصاص والأنتفاع من ذلك الانفاق([3]). وبالنسبة للدول النفطية ، فبسبب الوفرة المالية التي تعتبر اكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، فتزيد تلك الاموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنية الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة وبخاصة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الامر الذي يؤدي إلى انحراف مستوى الأنتفاع من الانفاق العام لصالح الانفاق التشغيلي في الموازنات العامة وتضاؤل الانفاق الاستثماري فيها، فارتفاع أسعار النفط وتعاظم حجم الايرادات النفطية يتيح المرونة الكافية للسياسة المالية ، فما ان تتأكد البلدان المنتجة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية حتى تبدأ توسع قنوات الانفاق العام([4]).

([1]) علي خليفة الكواري، العين بصيرة مثلث التجاهل النفط والتنمية والديمقراطية ، مصدر سابق، ص132.

([2]) كيف يمكن للسياسة المالية العامة تهدئة قطار الرعب الذي يحمل السلع الأولية ، النشرة الالكترونية، صندوق النقد الدولي، 2015، ص2.

([3]) يوسف علي عبد و ميثم عبد الحميد، مصدر سابق ، ص38.

([4]) علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة قراءة اولية في دواعي وحجم الطفرة حالة مجلس التعاون ،مصدر سابق، ص84.

ومعرف ان نموذج النمو الاقتصادي فيها إنموذجاً توزيعيا كثيف الاحادية صوب القطاع النفطي، مع ضعف النمو والإنتاجية في القطاعات الاخرى بسبب غلبة التوزيع والاستخدام الوظيفي غير المنتج وخلق سوق استهلاكية اقرب إلى المضاربة منها إلى الاستثمار على حساب اتساع النشاط الإنتاجي فإن الاداء الانفاقي للسياسة المالية ينحرف دائما نحو الانفاق التشغيلي([1]) وذلك يعني ان الطاقة الاستيعابية للإنفاق الجاري تمتلك المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والانتفاع والتنفيذ المالي ، في حين تنحرف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية وهبوطها عن معدلات الانتفاع الحقيقي، ويمكن ان يحول الفائض الناتج عن مستوى الأنتفاع من الطاقة الاستيعابية للإنفاق الاستثماري في الموازنات العامة إلى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في نفقات الموازنة الجارية ، والذي يصبح قوة انفاقية استهلاكية تضاف إلى مصاريف عالية المرونة تمثل قوة طلب استهلاكية لا يقوى الاقتصاد الوطني على مواجهتها بعرض حقيقي إلا عن طريق الاستيراد وسد فجوة العرض الحقيقي، وهو ما يفسر معدلات الأنكشاف الخارجي للبلدان النفطية([2]). ان تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على حجم الطاقة الاستيعابية للنفقات الاستثمارية تظهر عن طريق مضاعفات المرض الهولندي التي تصيب نشاط الزراعة والصناعة التحويلة وتؤدي إلى تعطيل الجزء الاكبر من التراكم الرأسمالي فيهما ، فارتفاع أسعار النفط يعرضهما إلى المنافسة الاجنبية الشديدة بسبب ارتفاع كلف الإنتاج الامر الذي يؤدي إلى عزوف الاستثمارو تقليص العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي ينتجها هذين القطاعين ، والتي لا يمكن توفيرها إلا عن طريق الاستيراد وهذا يعني مزيد من الانفاق الاستهلاكي وانحراف مستوى الأنتفاع من الانفاق العام لصالح النفقات الجارية([3]).

ثالثاً. الايرادات النفطية والانفاق العام .

تعتمد موازنة البلدان النفطية بشكل أو بآخر على ايرادات النفط الخام اذ يعتبر قطاع النفط من أهم وأكثر القطاعات الإنتاجية في هذه الأقطار لما يحققه هذا القطاع من إيرادات ضخمة تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في تمويل الموازنات الحكومية بسبب افتقار هذه البلدان إلى روافد اخرى تعزز خزينة الدولة ومواردها المالية حتى اصبحت الايرادات العامة دالة للإيرادات النفطية، إلا أن هذا الاعتماد يختلف من بلد إلى آخر وبما أن الموازنات متكونه من إيرادات ونفقات فيمكن القول إن هناك علاقة طردية بين هذه الايرادات والانفاق العام عن طريق أسعار

([1]) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي ، قسم البحوث، 2011، ص10.

([2]) مظهر محمد صالح ، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد، 18، العدد،65، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2012،ص257.

([3]) يوسف علي عبد و ميثم عبد الحميد، مصدر سابق،ص42.

النفط الخام وبذلك يصبح الانفاق العام تابعاً للتغيرات الحاصلة في الأسعار والايرادات النفطية في تلك البلدان([1]). ومنذ عقد السبعينيات والذي مثل بداية تحول كبير في معدلات نمو الانفاق العام كانت هناك استجابة كبيرة في معدلات الانفاق العام للتغيرات الحاصلة في الايرادات النفطية على اثر تصحيح أسعار النفط الخام للمدة(1973_1982) مما ادى إلى زيادة كبيرة في حجم الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط فقد ازدادت تلك الأيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي فقط من 46.1 مليار دولار في عام 1975 إلى 150.2 مليار دولار في عام 1980. واتسمت هذه المدة من عقد السبعينات بتراكم الفوائض المالية لتلك البلدان اذ بلغت بحدود (55) مليار دولار في عام 1980 تركزت 70% منها في ثلاث دول هي السعودية والكويت والأمارات. ليبلغ معدل النمو السنوي للإنفاق العام في مجموعة البلدان العربية النفطية على اثر هذه الزيادة في الايرادات 22% لتلك المدة، بعد ذلك شهدت الايرادات الحكومية تراجعاً كبيراً واتسمت بالتذبذب طلية عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية ، ومنه تأرجحت الأيرادات في موازنات تلك الدول ما بين (74.6-81.4) مليار دولار خلال المدة (1985-1999). لينخفض على اثرها معدل نمو الانفاق العام بشكل كبير اذ وصل عام 1999 إلى 4.0% وقد افرزت تلك الاحداث الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية في تمويل ذلك الانفاق([2]). ومع عودة تصاعد الايرادات النفطية منذ العام 2000 بشكل مطرد وكبير نتيجة الارتفاع الحاد الذي شهدت أسعار النفط الخام وبخاصة عام 2008 والتي وصلت على اثرها تلك الايرادات إلى 614.7 مليار دولار في مجموعة البلدان العربية النفطية لتشكل ما نسبته 99.7% من حجم الايرادات العامة في تلك البلدان. مما نجم عنها زيادة كبيرة في حجم الانفاق العام الذي وصل إلى 565.9 مليار دولار بعد ان بلغ معدل نموه السنوي 29.8% في عام 2008 وهو العام الذي حققت خلاله الايرادات النفطية ارقام غير مسبوقة ([3]). إلا ان تدني أسعار النفط الخام مؤخراً وبخاصة بين عامي 2014 و2015 وما نتج عنها من تدهور كبير في الايرادات النفطية لمعظم الدول المصدرة الرئيسة للنفط حيث انخفضت تلك الايرادات من 570.8 إلى 315 مليار دولار واصبحت حكومات هذه الدول تعاني من العسر والضائقة المالية بعد سنوات من الافراط في الانفاق ([4]).

([1]) هيام خزعل ناشور، العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مجلد (29)، عدد(23)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، 2012، ص234.

([2]) حامد عباس المرزوك، مصدر سابق، ص89.

([3]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل السادس ، التطورات المالية ، صندوق النقد العربي، 2008، ص104،.

([4])منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، تقرير الامين العام السنوي ، 2015، ص54.

رابعا. نمط الريع في كفاءة وأداء الانفاق العام .

يرتكز تحليل الكفاءة في الأساس، على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات . وتحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات(أو الموارد)، وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات، أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات.وينطبق ذات التحليل على كفاءة الانفاق العام، فالمدخلات المتمثلة في صورة إنفاق عام توظف للحصول على المخرجات المختلفة التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال ذلك الانفاق .وتستخدم نسبة المدخلات إلى المخرجات لتحديد مدى كفاءة الانفاق العام، بحيث يرتفع مستوى تلك الكفاءة كلما ارتفعت نسبة المخرجات مقارنة بقدر معين من الانفاق أو المدخلات المستخدمة، أو كلما انخفضت نسبة الانفاق أو المدخلات اللازمة لأنتاج قدر معين من المخرجات ولذا فان هيكل الانفاق العام وليس حجمه هو المهم في هذا المجال أضف إلى ذلك وجود التوليفة المثلى التي يتم من خلالها الانفاق على مختلف البنود والأنشطة والمجالات الفرعية التي يستهدف ذلك الانفاق التأثير فيها ويستلزم ذلك مجموعة من الاجراءات التكميلية التي من شأنها رفع كفاءة ذلك الانفاق والتي في مقدمتها محاربة الفساد والرقابة على اوجه الصرف ([1]).

وقاعدة كهذه لا يوجد لها تطبيق في اوجه الانفاق العام في الاقتصادات النفطية حيث ان الانفاق على الجوانب التشغيلية ذات الطبيعة الاستهلاكية بدء من الرواتب والاجور والنفقات التحويلية وانتهاء بالمشتريات الحكومية من السلع والخدمات باتت متلازمة مع سهولة معايير الصرف في الموازنات العامة من دون مراقبة وتقويم لنسب الصرف والتنفيذ قياسا بحجم التخصيصات الموضوعة واصبحت أسعار تكاليفها في الغالب لا تتناسب والعائد المتحقق عن انفاقها أي ان ارتفاع تكاليف الموازنة العامة (الانفاقية) لا تقابلها سوى عوائد متدنية الأنتاجية تولدها قطاعات الاقتصاد المختلفة طالما ان الانفاق يتم على اسس غير اقتصادية عالية التكلفة وهذا ما تمثله بحق عوائد الموازنة العامة من خارج مورد النفط اذ لم تشكل تلك العوائد اهمية موازية من اجمالي الايرادات العامة في هذه الموازنات ([2]). ولذلك فان يسر الحصول على العوائد النفطية

([1])Ulrike Mandl، Adriaan Dierx and Fabienne Ilzkovitz، "The Effectiveness and Efficiency of Public Spending"، Economic and Financial Affairs، ***Economic Papers***، N.301، European Commission، February 2008، P.2، at:

http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/publication11902_en.pdf

([2]) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاض على نضام مالي سليم ، البنك المركزي العراقي، بغداد ، 2012، ص62.

واستئثار الدولة بها وتحكمها في تلك العوائد ادى إلى وجود العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي اثرت بالسلب في درجة أداء وكفاءة الانفاق العام ([1]).
وفيما يلى توضيح لأهم تلك العوامل وكيفية تأثيرها على الانفاق العام في الاقتصادات النفطية.

1. **نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى إجمالي :** يؤثر حجم الحكومة مقاساً بنسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالي على درجة أداء وكفاءة الانفاق العام، حيث استنتجت عدة دراسات أن الحكومات ذات الحجم الأصغر التي لا تتجاوز نسبة إنفاقها العام 40% من الناتج المحلى الإجمالي عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الأداء والكفاءة على حد سواء، وذلك مقارنة بتلك الحكومات ذات الأحجام الأكبر .فكلما كبر حجم الحكومة مقاساً بنسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالي، انخفض مستوى كفاءة ذلك الانفاق ([2]). ويوجد في حكومات الدول النفطية نموذج لهذا النمط ، حيث وجود الدولة الراعية والتي من صفاتها ان تكون المشغل الوحيد للقوى العاملة، مما يجعلها بيروقراطية متضخمة وغير كفؤة تستخدم الانفاق العام في كسب الولاء للسلطة الحاكمة عن طريق استيعاب المزيد من اعداد العاملين في اجهزة الدولة المختلفة رغم غياب اوجه الارتباط بين الاجر والأنتاجية مما انعكس سلبا على مخرجات ذلك الانفاق. واضافة إلى ذلك ادى تضخم عدد هؤلاء العاملين إلى زيادة حجم الانفاق العام الذي اصبح يقترب كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي([3]).
2. **نمط تخصيص الانفاق على القطاعات الفرعية :**اتفقت أغلب الدراسات على أن نمط تخصيص الانفاق على القطاعات الفرعية المختلفة التي يشتمل عليها كل قطاع يؤثر بدرجة كبيرة على مستويات الكفاءة، وذلك بما يعنى أن تعديل ذلك النمط دون تعديل حجم أو نسبة الانفاق على القطاع ككل من شأنه أن يؤثر على مستوى كفاءة ذلك الانفاق . ومن ثم، فإن إجراء التعديلات على التوليفة التي يتم من خلالها الانفاق على مختلف البنود أو الأنشطة والمجالات الخاصة بالقطاع وتحويل بعض الموارد من مجال لآخر قد يكون كفيلاً برفع مستوى كفاءة الانفاق على تلك القطاعات([4]). وعليه، فإن البحث عن التوليفة الملائمة للتدخل والتي من شأنها رفع مستوى كفاءة الانفاق تفتقرها السلطات المالية في الاقتصادات النفطية نتيجة انعدام التنسيق بين السياسة العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، فغياب التقييم

([1]) مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من اداة للدكتاتورية إلى قاعدة محتمله للديمقراطية، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط1، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007، ص322.

([2])Antonio Afonso, Ludger Schuknecht, and Vito Tanzi, "Public Sector Efficiency: An International Comparison", *European Central Bank Working Paper*, N.242, July 2003, at: http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp242.pdf

([3]) علي ميرزا ، العراق الواقع والافاق الاقتصادية ، مصدر سابق، ص10.

([4]) هبه محمود الباز، قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 2010، ص20.

الأولي لأداء الموازنات الاستثمارية ونسب الصرف والتنفيذ وادراج المشاريع الاستثمارية بناءاً على ما يرد من الجهات المنفذة من مقترحات وهي غالبا ما تكون المستفيدة من هذه المشاريع بسبب الحظوة السياسية وقدرتها على اختراق دائرة الريع حيث تقترح التخصيصات بصورة تخمينية دون ان تستند إلى دراسة جدوى حقيقية مما يؤدي إلى المغالاة في طلب التخصيص وتضخم حجم الموازنات وحيث ان تمويل هذا الانفاق يعتمد بصورة متزايدة على الايرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي اصبح يعاني من انخفاض نسب التخصيص وبالتالي تدهور معدلات كفاءة وانتاجية ذلك الانفاق([1]).

3. **الحوكمة والفساد ودرجة الرقابة على أداء الحكومة.** توصلت بعض الد راسات إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الحوكمة الرشيدة الذي تحققه الدولة وبين كل من أداء وكفاءة الانفاق العام فيها .ويرجع السبب في ذلك إلى أن تحسن مستويات الحوكمة يؤدي لتحسن أداء وكفاءة قطاع الإدارة العامة، مما ينعكس في النهاية بالإيجاب على أداء وكفاءة القطاع الحكومي ككل، وذلك نظرا لأن قطاع الإدارة العامة هو أحد القطاعات الفرعية التي يُعتمد عليها لقياس أداء وكفاءة القطاع الحكومي ككل ([2]). إلا ان النجاح الكبير للدول النفطية في التخلص من اسقاط المدنية ومطالبة المجتمع للمشاركة في صنع القرار من خلال مداخيل الريع النفطي التي تم توظيفها في شراء الشرعية واسكات الاغلبية اعطاها الاستقلالية في القرارات المالية والقابلية الكبيرة في ترويض المعارضة وتجنب المسائلة (بسبب ضعف القاعدة الضريبية). الامر الذي جعل الانفاق العام فيها يتجه نحو غايات اساسية تتمثل في خلق نموذج دولة الرعاية او الابوية وتوجيه الانفاق العام نحو الأنشطة ذات الطبيعة الخدمية والتوزيعية دون ان يوجه إلى المجالات التي تخدم عملية النمو والتنمية وبدلا من ذلك انصرف إلى المجالات غير التجارية والمشكوك في جدواها الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي([3]).

4. **مصادر تمويل الانفاق العام :** توصلت بعض الدراسات إلى أن البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على الموارد الخارجية في تمويل إنفاقها العام غالباً ما ينخفض بها مستوى كفاءة ذلك الانفاق، وذلك مقارنة بتلك التي تعتمد بدرجة أكبر الضرائب في تمويل الموازنة . ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الدافع والرقابة لحسن استغلال تلك الموارد في حالة الايرادات

([1]) علاء الدين جعفر، مرونات النمو القطاعية واعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الدراسات والبحوث، بغداد، 2009، ص2.

([2]) هبه محمود الباز، مصدر سابق، ص21.

([3]) علي ميرزا، العراق الواقع والافاق الاقتصادية، مصدر سابق، ص8.

الخارجية . فالمواطنون الذين يتحملون نسب أعلى من الضرائب يطالبون حكوماتهم بتقديم خدمات أفضل، مما يدفع الحكومة للبحث عن أفضل السبل لزيادة كفاءة الانفاق العام، وكذلك الحال في حالة توسيع القاعدة الضريبية حيث يزداد عدد المواطنين الذين يراقبون أداء الحكومة([1]). ولكن الحال يختلف في الدول النفطية حيث المصدر الرئيس لتمويل الانفاق العام هي الصادرات النفطية والتي تتحدد قيمتها خارج حدود الاقتصاد الوطني كما ان الحكومات النفطية عندما تستحوذ على مبيعات كافية من النفط الخام لا تعود بحاجة إلى فرض الضرائب الباهظة او لا تعود بحاجة لفرض أية ضريبة على الاطلاق، ومقابل ذلك ستخف مطالبات الافراد بمحاسبة الحكومة اذ يصبح ليس من حقها المطالبة بمحاسبة الحكومة ، ناهيك عن المطالبة بأن يمثلوا في هذه الحكومة وبذلك تختفي اليات المراقبة والموازنة لأداء الحكومات واجهزتها التنفيذية المختلفة ([2]).

([1]) هبه محمود الباز، مصدر سابق، ص22.

([2]) مايكل روس، مصدر سابق، ص158.

الفصل الثالث

تحليل العلاقة بين اتجاهات أسعار النفط ونمط الانفاق العام.

تمهيد.

يعدّ الاقتصادان العراقي السعودي من الاقتصاديات المعتمدة على الايرادات النفطية وهو ما يسمى باقتصاديات المورد الواحد ، وذلك ما يجعل الطبيعة غير المستقرة لأسعار النفط تنعكس على الاداء الاقتصادي العام وضعف السياسة المالية والحد من فاعليتها . ولأجل معرفة واقع العلاقة بين تغيرات أسعار النفط ومتغيرات السياسة المالية واثر ذلك في نمط الانفاق العام في بلدان العينة وفي الاطار التحليلي سيتناول هذا الفصل مبحثين وبالتحليل الوصفي بيان واقع واهمية القطاع النفطي في تشكيل الاقتصادين السعودي والعراقي واثر ذلك في نمط الانفاق العام فيهما.

المبحث الأول : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق العام في السعودية .

أسهم النفط في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في اغلب الدول النفطية خلال العقود الخمسة الماضية، إذ استخدمت عائداته المالية في تحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية. كما مكن تدفق المورد النفطي هذه الدول من زيادة الأحتياطات الاجنبية والحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبياً. وفي المملكة العربية السعودية ترتبط التنمية الاقتصادية بالنفط وعائداته، شأنها في ذلك شأن بقية البلدان النفطية ويمكن بيان واقع هذا الارتباط عبر المطالب الآتية.

المطلب الأول : واقع واهمية القطاع النفطي في تشكيل الاقتصاد السعودي.

شهد الاقتصاد السعودي خلال العقود القليلة الماضية تطورات اقتصادية مهمة نتيجة لتحسن مستويات أسعار النفط وارتفاع الطاقات التصديرية. وقد انعكست الزيادة في الايرادات النفطية على كافة مؤشرات وقطاعات الاقتصاد الوطني ويمكن الكشف عن هذه التطورات من خلال المؤشرات الآتية:-

أولاً. تحليل مؤشرات الناتج (اتجاهات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية).

يعد حجم الناتج المتولد في الاقتصاد ومعدل نموه فضلا عن المساهمات القطاعية في توليده من اهم مؤشرات اداء هذا الاقتصاد وكفاءته. ويمكن الوقوف على اداء النمو الاقتصادي في السعودية خلال المدة (1970-2015) من خلال المؤشرات الاتية .

1. الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه.

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة محددة، فهو يعطي صورة واضحة عن واقع الاقتصاد ومسار تطوره، في حين يمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج مؤشرا للنمو الحقيقي. وعند دراسة مؤشر معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في السعودية خلال المدة الزمنية (1970-2015). يتضح إن الاقتصاد السعودي قد شهد حالة من الازدهار والأنتعاش خلال عقد السبعينيات ، إذ اتجهت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع عموما .وتبين بيانات الجدول (1) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من (484.433) مليار ريال في عام 1970 إلى (1035.748) مليار ريال في عام 1974 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ في المتوسط (20.9%) للمدة (1970-1974)، سجل الناتج المحلي الاجمالي خلالها اعلى معدل نمو له في العام 1973 والبالغ (24.2%).كما ويلاحظ خلال تلك المدة ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (107.912) مليار ريال في العام 1970 إلى (217.192) مليار ريال في العام 1974 وبمعدل نمو سنوي بلغ (36.8%) ، كذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد الذي ارتفع هو الاخر من (3373) ألف ريال في عام 1970 إلى (23237) ألف ريال في العام 1974 وبمعدل نمو بلغ في المتوسط (71.4%) للمدة (1970-1974). ويعود الارتفاع الحاصل في الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه خلال المدة المذكورة بدرجة كبيرة إلى التطورات في أسعار النفط الخام التي سجلت طفرتها الأولى عام 1973 بعد أن لامست حدود(3.5) دولار للبرميل على اثر قيام منظمة أوبك برفع أسعار نفوطها من جانب واحد دون الرجوع إلى الشركات الاحتكارية، والمقاطعة النفطية التي فرضتها البلدان العربية على الدول المساندة لإسرائيل في حرب تشرين الأول عام 1973 ([1]). اما المدة (1975-1979) فقد تحسن فيها اداء الناتج المحلي الاجمالي ايضا، فقد ارتفع من قرابة (943.270) مليار ريال عام 1975 إلى (1262.539) مليار ريال عام 1979 وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ في المتوسط (4.5%) للمدة (1975-1979) وذلك بفعل الطفرة الثانية التي سجلتها أسعار النفط

([1]) جاسم السعدون، الازمة المالية العالمية والنفط توصيف الازمة وقراءة انعكاساتها العامة وتأثيرها في النفط، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2009، ص107

الخام على اثر قيام الثورة الايرانية عام 1979 وارتفاع الأسعار مجددا لتبلغ قرابة (29.2) دولار للبرميل ([1]).

الجدول (1).

الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في السعودية للمدة (1970-2015) بالأسعار الثابتة لعام 2010.

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي(مليار ريال)	نسبة التغير %	الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط(مليار ريال)	نسبة التغير %	متوسط نصيب الفرد من الناتج(الف ريال)	نسبة التغير%
1970	484.433	-	107.912	-	3373	-
1971	583.801	20.5	117.980	9.3	5373	59.2
1972	717.670	22.9	134.016	13.5	6378	18.7
1973	891.135	24.2	158.728	18.4	8420	32.0
1974	1035.748	16.2	217.192	36.8	23237	175.9
المتوسط	742.557	20.9	147.165	19.5	9356.2	71.4
1975	943.270	8.9-	268.365	23.5	22579	-2.8
1976	1111.370	17.8	274.949	2.4	29523	30.7
1977	1190.204	7.1	295.821	7.5	32536	10.2
1978	1128.079	-5.2	313.345	5.9	32323	-0.6
1979	1262.539	11.9	328.450	4.8	42402	31.1
المتوسط	1127.092	4.5	296.186	8.8	31872.6	13.7
1980	1333.904	5.7	357.055	8.7	58782	38.6
1981	1359.821	10.9	391.319	9.5	63739	8.4
1982	1077.932	-20.7	417.314	6.6	51142	-19.7
1983	904.909	-16.1	427.511	2.4	41369	-19.1
1984	862.727	-4.7	425.514	-0.4	37204	-10.0

([1]) المصدر السابق نفسه ، ص107.

-0.3	50447.2	5.3	403.742	-4.9	1107.858	المتوسط
-15.0	31623	-0.6	422.769	-9.8	778.227	1985
-18.5	25764	-5.3	400.193	17.0	910.625	1986
-5.1	24448	-0.4	398.581	-6.6	850.228	1987
-1.9	23973	3.0	410.605	13.1	961.687	1988
2.8	24659	1.3	416.196	-0.5	956.849	1989
-7.5	26093.4	-0.4	409.668	2.6	891.523	المتوسط
17.4	28967	3.4	430.408	15.2	1102.228	1990
7.2	31001	2.1	439.506	15.0	1267.649	1991
-1.1	30636	5.5	464.085	4.0	1318.197	1992
-5.9	28822	1.9	472.992	-1.4	1300.220	1993
-0.7	28599	0.9	477.498	0.6	1307.485	1994
3.3	29605	2.7	456.897	6.6	1259.155	المتوسط
3.5	29600	1.0	482.612	0.2	1310.258	1995
8.0	31977	3.8	501.064	2.6	1344.815	1996
2.0	32647	5.1	526.726	1.1	1359.658	1997
-13.5	28217	2.6	540.779	2.9	1398.998	1998
7.5	30345	2.7	555.803	-3.8	1346.350	1999
1.5	30557.2	3.0	521.396	0.6	1352.015	المتوسط
14.3	34708	3.6	576.303	5.6	1422.088	2000
-5.1	32915	2.7	592.236	-1.2	1404.870	2001
0.5	33080	3.2	611.669	-2.8	1365.264	2002
11.9	36749	3.6	633.959	11.2	1518.748	2003
17.1	43066	9.2	692.853	8.0	1639.617	2004
7.7	36103.9	4.4	621.404	4.1	1470.117	المتوسط
22.5	52757	7.3	744.079	5.6	1731.006	2005
10.0	58517	8.3	806.170	2.8	1779.274	2006

10.2	64501	8.8	877.383	1.8	1812.139	2007
17.1	75590	8.1	949.276	6.2	1925.394	2008
-20.1	60357	5.6	1002.796	-2.1	1885.745	2009
7.9	62344.4	7.6	875.940	2.8	1826.711	المتوسط
18.7	71674	9.0	1093.723	4.8	1975.543	2010
23.4	88497	8.1	1183.219	10.0	2172.286	2011
6.4	94247	5.6	1249.894	5.4	2289.252	2012
-1.5	93060	6.2	1327.991	2.7	2350.373	2013
-1.2	91870	4.8	1392.195	3.6	2435.896	2014
9.1	87869.6	6.8	1249.404	5.3	2244.67	المتوسط
-16.3	76853	3.1	1435.684	3.5	2520.802	2015

المصدر.

- مؤسسة النقد العربي السعودي، الاحصائيات السنوية، قسم الحسابات القومية .
- معدلات النمو أحتسبت من قبل الباحث.

وقد انعكست الوفرة المالية التي ولدها القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي فكانت سببا في تنشيط القطاعات الاخرى من خلال تمويله للاستيرادات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية ([1]). وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، اذ أرتفع مقدار الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (268.355) مليار ريال عام 1975 إلى قرابة (328.450) عام 1979 وبمعدل نمو موجب بلغ في المتوسط (8.8%) للمدة (1975-1979). كما وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي للمدة ذاتها من (22579) الف ريال إلى (42402) الف ريال وبمعدل نمو بلغ في المتوسط (13.7%). اما خلال عقد الثمانينيات فقد اتجه النشاط الاقتصادي في السعودية نحو التباطؤ نتيجة إنخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية في النصف الأول من الثمانينات والأنهيار الذي منيت به الأسعار في النصف الثاني من ذلك العقد، واقدام السعودية على خفض انتاجها من النفط بما يزيد على 60% خلال المدّة (1981- 1985)

([1]) جميل طاهر، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية ، العدد(114)، مجلة النفط والتعاون العربي ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك ، 2005، ص81.

بوصفها المنتج المرجح(*) في أوبك لأجل وقف تدهور أسعار النفط التي وصلت إلى 13 دولار للبرميل عام 1985 وتحملت المملكة العربية السعودية العبء الاكبر من التخفيض مما انعكس في هبوط الناتج المحلي الاجمالي بشكل حاد ([1]). وكما يظهر ذلك الشكل (7). حيث يلاحظ خلال المدة (1980-1984) تراجع اداء الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير من(1333.904) مليار ريال عام 1980 إلى (862.727) مليار ريال عام 1984. في حين يلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (357.055) مليار ريال عام 1980 إلى (425.514) مليار ريال عام 1984 مستفيدا من الوفرة المالية التي ولدها القطاع النفطي في السبعينيات وبداية الثمانينيات حين بلغ سعر برميل النفط (35) دولار للبرميل عام 1980 على اثر قيام الحرب العراقية الايرانية . اما متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد انخفض من (58782) الف ريال عام 1980 إلى (37204) الف ريال عم 1984 وبمعدل تغير سنوي (10.0-%). اما المدة (1985-1989) فشهدت تراجع أسعار النفط بشكل كبير من مستوى (27) دولار للبرميل عام 1985 إلى دون (13) دولار للبرميل عام 1986 واستمرت بالتذبذب بين 13 دولار إلى 17 دولار للبرميل طيلة المدة المذكورة ويعود هذا التراجع الحاد في أسعار النفط الخام إلى انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط الخام وتزايد عرض النفط من مناطق خارج أوبك وعدم التزام الدول الاعضاء في أوبك بالحصص المقررة مما ادى إلى وجود فائض في السوق النفطية بلغ قرابة 4ملايين برميل عام 1986 والتي كانت سببا في انهيار أسعار النفط إلى 13 دولار للبرميل عام 1986. وقد كان لهذا الأنخفاض الذي منيت به أسعار النفط بالغ الاثر في انخفاض قيم الناتج المحلي الاجمالي السعودي، التي سجلت معدلات نمو سالبة لمعظم سنوات تلك المدة، ليبلغ متوسط اجمالي الناتج المحلي (891.523) مليار ريال للمدة (1985-1989) بعد ان كان (1107.858) مليار ريال كمتوسط للمدة (1980-1984). وهذا ما يفسر انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الذي انخفض من (422.769) مليار ريال عام 1985 إلى (416.196) مليار ريال عام 1989 وبمعدل تغير بلغ في المتوسط (0.4-%) للمدة (1985-1989) مقارنة بمتوسط معدل نموه البالغ (5.3%) للمدة(1980-1984). كذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد الذي انخفض من (31623) ألف ريال عام 1985 إلى (24659) ألف ريال عام 1989 وبمعدل نمو بلغ (7.5-%) كمتوسط للمدة نفسها .

---

* يقصد بالمنتج المرجح الدولة المنتجة والمصدرة للنفط والتي من خلال حصتها اليومية في سوق النفط الدولية تستطيع ان تلعب دورا اساسيا في تحديد أسعار النفط عالميا بزيادة الأنتاج او تخفيضه حسب الحاجة او حسب مصالحها . ولعبت السعودية دور المنتج المرجح بوصفها احدى الدول الكبرى المصدرة للنفط .

([1]) صندوق النقد الدولي ، مصدر سابق، ص4.

اما المدة (1990-1994) فقد تحسن فيها اداء الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمدة السابقة لها ، إذ ارتفع مقدار الناتج من (1102.228) مليار ريال عام 1990 إلى (1307.220) مليار ريال عام 1994 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (6.6%) كمتوسط للمدة المذكورة ، ومع إن الناتج يشترك في تكوينه القطاع النفطي وغير النفطي إلا أن التحسن الملحوظ في قيم الناتج خلال سنوات تلك المدة يعود إلى تحسن مستويات أسعار النفط الخام وزيادة الأنتاج فبعد أن تسببت حرب الخليج الأولى (1990-1991) في توقف جزء كبير من الامدادات النفطية ، نظرا لهبوط الصادرات الكلية للعراق والكويت من 4.8 مليون برميل إلى 0.4 مليون برميل ، اقترن ذلك بزيادة الطلب على النفط إلى حدوث فجوة قامت السعودية بسد جزء كبير منها بزيادة انتاجها من 5.4 مليون برميل إلى 8.2 مليون برميل للمدة من (1990 -1991) وقد ادى ذلك إلى بلوغ سعر النفط 31 دولار للبرميل مع نهاية العام 1990 ([1]).وعند تفحص بيانات الجدول(1) نجد إن قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي قدر ارتفعت بنسبة (2.7%) كمتوسط للمدة (1990-1994). وهذا ما يفسر إن الزيادة في الأسعار والأنتاج قد انعكست على قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بصورة ايجابية .كما ويلاحظ إن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاعا في قيمته ليبلغ (29605) الف ريال كمتوسط للمدة (1990-1994)بعد أن كان هذا المتوسط (26093) الف ريال للمدة (1985-1989).اما المدة (1995-1999) فقد تحسن فيها اداء الناتج المحلي الاجمالي ايضا، اذ بلغ مقدار الناتج (1352.015) مليار ريال كمتوسط للمدة المذكورة ، كذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي غير النفطي الذي سجل هو الاخر ارتفاعا بلغ اقصاه (555.803) مليار ريال عام 1999 وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ كمتوسط للمدة (1995-1999) ما نسبته (3.0%). لتنعكس تلك الزيادة ايجابا على متوسط نصيب الفرد من الناتج الذي بلغ (30557) الف ريال كمتوسط للمدة نفسها. كما وشهدت المدة (2000-2004) معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الاجمالي لمعظم سنواتها ، ووصل معدل النمو ذروته في عام 2003 إذ بلغ (11.2%) نتيجة لتجاوز أسعار النفط (28) دولار للبرميل من جهة ونمو القطاعات المكونة للناتج من جهة اخرى ، وهذا ما يلاحظ عند تفحص قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الذي ارتفع بنسبة (4.4%) كمتوسط للمدة(2000-2004) ليرتفع على اثر ذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج من (34708) ألف ريال عام 2000 إلى (43066) ألف ريال عام 2004 وبمعدل نمو موجب بلغ في المتوسط للمدة نفسها (7.7%) .وحقق الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد السعودي ارتفاعا مستمرا في قيمته خلال المدة (2005 -2009) وبلغ اقصى قيمة له (1925.349) مليار ريال عام 2008 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (6.2%) نتيجة

([1]) صندوق النقد الدولي ، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية ، التقرير القطري لعام 2013، ص5.

لارتفاع أسعار النفط التي وصلت لقرابة 147 دولار للبرميل ، إلا انه انخفض في العام 2009 وحقق معدل نمو سالب (2.1-%) نتيجة لهبوط أسعار النفط الخام من مستوى الذرة الذي بلغته 147 دولار للبرميل عام 2008 إلى دون 34 دولار للبرميل عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية. وانعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي انخفض من (75590) الف ريال عام 2008 إلى (60357) عام 2009 وبمعدل نمو سالب (20.1%). في حين يلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (744.079) مليار ريال عام 2005 إلى (1002.796) مليار ريال عام 2009 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ كمتوسط للمدة نفسها (7.6%). ويعزى ذلك إلى التطورات والأنجازات التنموية البارزة ، فقد واصلت المملكة جهود الاصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية ، ومحاولة رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي ، ولتحقيق ذلك استمر الاتجاه التصاعدي لوتيرة الانفاق الحكومي على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات، ولاسيما الانفاق على مشاريع قطاعات التعليم والتدريب والصحة والخدمات الاجتماعية والبلدية، والطرق، والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي، وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وهو ما دفع بعجلة النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين ([1]).

ويتضح من الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي استعاد عافيته من الازمة المالية العالمية بعد سنة واحدة فقط وعاد ليحقق معدلات نمو موجبة طيلة سنوات المدة (2010-2014) ، ليبلغ متوسط اجمالي الناتج المحلي للمدة المذكورة (2244.67) مليار ريال وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ كمتوسط للمدة (2010-2014) ما نسبته (5.3%). كذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل ارتفاعا بلغ (87869.6) ألف ريال كمتوسط للمدة (2010-2014) وبمعدل نمو بلغ كمتوسط للمدة ذاتها (9.1%).ويعود هذا التحسن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه إلى ارتفاع مستويات أسعار النفط الخام والأنتاج ، حيث تأثرت السوق النفطية بعدة عوامل خلال تلك الفترة ، إذ ازداد الطلب العالمي على النفط الخام بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا مدفوعا بالطلب من الاقتصاديات الصاعدة والصين ، وقد تزامن ذلك مع الأنقطاعات الكبيرة في انتاج النفط في ليبيا وايران والتي ادت إلى فقدان السوق النفطية لأكثر من 2 مليون برميل يوميا قامت السعودية بسد جزء كبير منها بزيادة انتاجها من النفط الخام

([1]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي التاسع والاربعون، احدث التطورات الاقتصادية ، الرياض ، 2013، ص24.

، وقد ادت هذه التطورات عموما إلى استقرار أسعار النفط بدرجة كبيرة اذ تراوحت بين 100 و120 دولار للبرميل للفترة من 2010 وحتى اغسطس 2014 ([1]).

الشكل(7)

تطورات الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي في السعودية للمدة (1970- 2015)

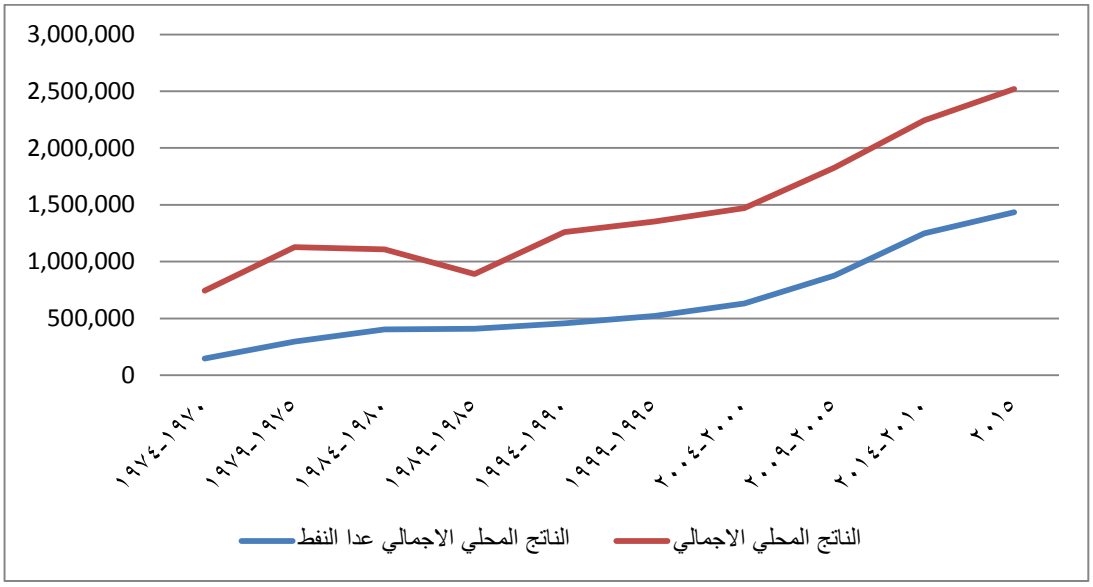

المصدر:- الشكل اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (1).

2. تطور اسهام القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج.

تعد الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان النامية من المؤشرات الاساسية للتعبير عن تدني مستوى الاداء الاقتصادي لهذه الدول وهي ناجمة عن قصور وعدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد والامكانيات المتاحة نحو الوسائل والاهداف التي من شأنها تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستدام. ويعد الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي من بين اهم المؤشرات للتعبير عن درجة الاختلالات التي يتصف بها الاقتصاد الوطني خصوصا اذا كان الاقتصاد يعتمد على انتاج السلع الأولية (النفط الخام) التي يتحدد سعرها عالميا، وهذا هو مؤشر اخر يقود إلى اختلالات اخرى تتمثل بدرجة عالية من الأنكشاف على الخارج واختلال في هيكل الموارد المالية. ويمكن الكشف عن طبيعة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السعودي من خلال تفحص بيانات الجدول (2). إذ يفصح الجدول عن اهمية القطاع النفطي من حيث

([1]) احمد أل درويش واخرون، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، تقرير ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي، 2015، ص5.

المساهمة في تكوين مجمل الناتج المحلي الاجمالي، وتتباين نسب هذه المساهمة تبعا لتباين حجم الأنتاج والتصدير والأسعار والظروف الاقليمية والدولية .فخلال المدة (1970-1974) تأثر هذا القطاع بظروف السوق الدولية ، حيث ادت المقاطعة النفطية التي فرضتها البلدان العربية على الدول المساندة لإسرائيل في حرب تشرين الأول عام 1973إلى بلوغ سعر البرميل (3.5) دولار للبرميل، واستمر هذا السعر بالارتفاع فبلغ نهاية العام 1974 (11.6) دولار للبرميل ([1]). ويفسر ذلك ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي من (77.7%) عام 1970 إلى (79.0%) عام 1974 لتبلغ هذه النسبة اقصاها (82.1%) في العام 1973 .

الجدول (2)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج في السعودية للمدة(1970-2015)%

السنوات	النفط	الصناعة	الزراعة	الكهرباء والغاز والماء	التشييد والبناء	التجارة	النقل والاتصالات	المال والتامين والعقارات
1970	77.7	5.1	1.3	0.1	2.1	1.1	1.3	4.3
1971	79.7	4.2	1.1	0.1	1.9	0.9	1.2	3.8
1972	81.3	3.6	0.9	0.1	2.0	0.9	1.2	3.5
1973	82.1	3.1	0.8	0.1	2.3	1.0	1.2	3.3
1974	79.0	3.0	0.7	0.09	3.5	1.2	1.02	4.9
المتوسط	79.9	3.8	0.9	0.09	2.3	1.0	1.1	3.9
1975	71.5	3.2	0.8	0.07	5.6	1.2	1.1	7.0
1976	75.2	3.0	0.8	0.07	4.9	1.4	1.1	6.2
1977	75.1	3.0	1.1	0.1	4.5	1.5	1.1	5.8
1978	72.2	3.4	1.0	0.1	4.9	2.0	1.4	7.1
1979	73.9	3.3	0.8	0.1	4.7	2.2	1.3	7.0
المتوسط	73.5	3.1	0.9	0.1	4.9	1.6	1.2	6.6
1980	73.2	3.3	0.9	0.1	5.0	2.5	1.2	7.2

([1]) جاسم السعدون، مصدر سابق ، ص107.

7.6	1.4	2.9	5.4	0.2	0.9	3.7	71.2	1981
10.3	1.9	4.2	6.7	0.3	1.2	4.7	61.2	1982
12.5	2.4	5.1	7.2	0.3	1.6	6.0	52.7	1983
12.2	2.6	5.0	6.5	0.3	2.5	6.9	50.6	1984
9.9	1.9	3.9	6.1	0.2	1.4	4.9	61.7	المتوسط
12.3	2.9	5.6	6.0	0.4	2.6	8.6	45.6	1985
8.9	2.4	4.6	4.5	0.4	2.6	8.1	56.0	1986
9.8	2.5	4.8	4.7	0.4	3.2	8.7	53.1	1987
8.4	2.2	4.2	3.9	0.4	3.2	8.0	57.3	1988
8.5	2.2	4.2	3.9	0.4	3.4	7.8	56.5	1989
9.5	2.4	4.6	4.6	0.4	3.4	8.2	53.7	المتوسط
7.3	2.0	3.7	3.4	0.5	3.9	7.9	60.9	1990
6.2	1.8	3.4	3.0	0.5	2.7	6.2	65.3	1991
6.1	2.1	3.4	2.8	0.5	2.8	6.5	64.7	1992
6.1	2.3	3.5	2.9	0.5	2.9	6.5	63.6	1993
5.9	2.3	3.5	3.1	0.6	2.8	6.7	63.4	1994
6.3	2.1	3.5	3.0	0.5	3.2	6.7	63.5	المتوسط
5.8	1.9	3.5	3.3	0.6	2.9	6.9	63.1	1995
5.9	1.9	4.1	3.5	0.7	2.8	7.7	62.7	1996
6.0	2.0	3.6	3.4	0.7	2.8	7.7	61.2	1997
5.8	2.0	3.9	3.4	0.7	2.8	7.7	61.3	1998
6.4	2.1	4.4	3.5	0.8	2.9	8.2	58.7	1999
5.9	1.9	3.9	3.4	0.7	2.8	7.6	61.4	المتوسط
6.7	1.8	4.1	3.5	0.9	2.9	8.1	59.4	2000
7.0	1.9	4.4	3.6	0.9	3.0	8.5	57.8	2001
7.5	2.1	4.7	3.8	1.0	3.1	8.9	55.1	2002
7.0	2.0	4.4	3.5	1.0	2.8	8.6	58.2	2003

2004	57.7	9.0	2.7	1.0	3.6	4.9	2.2	7.3
المتوسط	57.6	8.6	2.9	0.9	3.6	4.5	2.2	7.1
2005	57.0	9.0	2.6	1.0	3.7	5.3	2.4	7.6
2006	54.6	9.5	2.5	1.0	3.9	6.0	2.7	8.2
2007	51.5	10.0	2.5	1.0	4.2	6.8	3.3	8.6
2008	50.6	10.3	2.4	1.7	4.1	7.2	4.0	8.7
2009	46.8	10.6	2.5	1.2	4.3	7.9	4.7	9.4
المتوسط	52.1	9.8	2.5	1.1	4.0	6.6	3.4	8.5
2010	44.6	11.0	2.3	1.3	4.5	8.8	5.1	9.2
2011	45.5	10.9	2.2	1.2	4.5	8.6	5.3	8.5
2012	45.4	10.8	2.1	1.2	4.5	8.7	5.2	8.7
2013	43.4	10.8	2.1	1.2	4.7	9.0	5.4	9.2
2014	42.8	11.4	2.1	1.2	4.9	9.2	5.6	9.2
المتوسط	44.3	10.9	2.1	1.2	4.6	8.9	5.3	9.0
2015	43.4	11.7	2.0	1.3	5.1	9.2	5.7	9.3
متوسط المدة(1970-2015)	61.8	8.5	2.7	0.6	4.1	4.5	2.5	7.6

المصدر:- اعداد الباحث بالاستناد إلى

- مؤسسة النقد العربي السعودي، الاحصائيات السنوية ، قسم الحسابات القومية.

وخلال النصف الثاني من عقد السبعينيات تكرر النمط نفسه ، إذ ادت احداث الثورة الايرانية عام 1979 إلى تخفيض الأنتاج الايراني ونقص المعروض النفطي، ليؤدي ذلك مقترنا بزيادة الطلب على النفط بحوالي 10% وتفاعل سلوك المضاربة في تجاوز أسعار النفط (30) دولار للبرميل

([1]). لينعكس ذلك على نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي والتي سجلت (73.9%) عام 1979 وكمتوسط للمدة(1975-1979) بلغت نسبة المساهمة (73.5%).مع ذلك لم تستمر أسعار النفط بالارتفاع فقد انهارت الأسعار من مستوى (35) دولار للبرميل عام 1980 إلى دون (28) دولار للبرميل عام 1984 بسبب زيادة الاستثمارات النفطية و زيادة الأنتاج من مناطق خارج أوبك وعدم التزام الدول الاعضاء في الأوبك بالحصص المقررة عام 1981 مما سبب زيادة في المعروض ومع قصور الطلب استمرت الأسعار بالأنخفاض حتى وصلت عام 1986 إلى دون (13) دولار للبرميل وعلى الرغم من ارتفاعها إلى (17) دولار عام 1987 إلا انها لم تبلغ (20) دولار وبقيت عند هذا المستوى حتى عام 1989([2]).وقد كان لهذ الأنخفاض الذي منيت به أسعار النفط الخام بالغ الاثر في تراجع نسبة مساهمة القطاع النفطي في مجمل الناتج المحلي الاجمالي ، اذا تراجعت من (61.7%) كمتوسط للمدة(1980-1985) إلى (53.7%) كمتوسط للمدة (1985-1989) . اما المدة (1990- 1994) . فقد تأثر هذا القطاع بظروف حرب الخليج الأولى (1990-1991) والتي تسببت في توقف جزء كبير من الامدادات النفطية على مستوى العالم نتيجة انخفاض صادرات العراق والكويت من النفط من (4.8) مليون برميل إلى (0.4) مليون برميل ومع زيادة الطلب العالمي على النفط ار تفعت الأسعار فبلغت (31) دولار للبرميل نهاية عام 1990 ، قامت على اثرها السعودية بزيادة انتاجها من النفط تدريجيا من (5.2) ملاين برميل إلى (8.2) ملاين برميل لنفس المدّة ([3]). وقد انعكس تحسن مستويات الأنتاج والأسعار على نسبة مساهمة القطاع النفطي في مجمل ذلك الناتج اذ سجل اعلى نسبة مساهمة بلغت (65.3%) عام 1991، وكمتوسط للمدة (1990-1994) بلغت هذه النسبة (63.5%).واستمرت هذه النسبة بالتذبذب بين (63.1%) كحد اعلى و(58.7%) كحد ادنى للمدة (1995-1999) وكمتوسط بلغت (61.4%) للمدة نفسها . وعلى الرغم من الارتفاعات التي حققتها أسعار النفط الخام من (27.6) دولار للبرميل عام 2000 وبلوغها مستوى الذروة (147) دولار للبرميل عام 2008، إلا انه يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي من (57.6%) كمتوسط للمدة (2000-2004) إلى (52.1%) كمتوسط للمدة(2005 -2009). وخلال هذه المدة تأثر القطاع النفطي بالأزمة المالية العالمية عام 2009 لتنخفض نسبة مساهمته من (50.6%) في العام 2008 إلى (46.8%) خلال العام 2009، ثم تراجعت هذه النسبة كمتوسط للمدة (2010-2014) فبلغت (44.3%). وفي العام 2015 بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في

([1]) احمد ابريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد (1) ، العدد (1)، 2010، ص3.
([2]) حيدر كاظم مهدي ، مصدر سابق، ص110.
([3])صندوق النقد الدولي ، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية ، التقرير القطري لعام 2013، ص5.

تكوين الناتج المحلي الاجمالي (43.4%). إن هذه التراجع في نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين مجمل الناتج المحلي الاجمالي ينسجم واهداف خطة التنمية التاسعة التي ركزت على تعزيز نمو انتاجية القطاعات غير النفطية وزيادة قدرتها التنافسية وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، والتي جسدتها العديد من المؤشرات في مقدمتها الناتج المحلي غير النفطي والتراكم الرأسمالي وتنمية القوى البشرية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ، فضلا عن الاهتمام بتطوير الأنشطة الزراعية وتنمية المدن الصناعية وهو ما اسهم بارتفاع معدلات النمو والأنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية ([1]) وعند تفحص بيانات الجدول (2) والمتعلقة بمساهمة قطاع الصناعة التحويلة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ تدني هذه النسبة ، إذ إنها لم تتجاوز (3.8%) كمتوسط للمدة (1970-1974) و(3.1%) كمتوسط للمدة (1975-1979). إلا انها ارتفعت خلال المدد اللاحقة من (4.9%) كمتوسط للمدة (1980- 1984) إلى (8.2%) كمتوسط للمدة (1985-1989).بعد أن نال القطاع الصناعي إهتماماً كبيراً من الدولة اذ إنها حرصت على توفير المستلزمات الأساسية التي تسهم في تنميته وتطويره ، وانشأت لذلك الهيئة الملكية للجبيل وينبع لتتولى إدارة تلك المدينتين ، اللتين تعدان حالياً موقعين إستراتيجيين للصناعات الهيدروكربونية والصناعات الأولية ذات الأستخدام المكثف للطاقة[2] .اما خلال المدة (1990-1994)، فقد تأثرت جميع القطاعات المكونة للناتج بظروف حرب الخليج الأولى وانهيار أسعار النفط التي تلتها إذ تدنت قدرة الدولة كثيراً على مواصلة الأنجازات التنموية المطلوبة لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني إذا استنزفت موارد الدولة باتجاه تحمل تكاليف الحرب ([3]) وهي امور ادت إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلة في الناتج إلى (6.7%) كمتوسط للمدة (1990-1994) بعدان كانت (8.2%) خلال المدة(1985-1989) . وتحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي دخل فيها الاقتصاد السعودي كغيره من اقتصادات دول المجلس شرع في عملية تكييف بنيوي غير مسبوقة، بعدما تدنت قدرة الدولة على تغطية مشاكلها الاقتصادية دون إجراء إصلاحات اقتصادية، استهدفت بشكل عام التغلب على المشاكل الاقتصادية الناتجة عن انخفاض العائدات النفطية ومن اجل التغلب على ذلك سعت الحكومة إلى إحداث تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط وتوفير عدد من المصادر التي يمكن استخدامها بصورة تتلائم ومتطلبات نمو وتطور نفقات الدولة واحتياجات

([1]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية التاسعة ، ص1.

([2]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، 2006 ، ص231.

([3]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، 2006، ص 239.

عملية النمو، حيث أولت هذه الدول اهتماما ملحوظا بالقطاع الصناعي([1]).وهي امور ادت إلى تحسن اداء هذا القطاع لترتفع نسبة مساهمته إلى (7.6%) كمتوسط للمدة (1995-1999). وخلال المدد اللاحقة ومن تفحص بيانات الجدول (2) يلاحظ تحسنا ملحوظاً في نسبة مساهمة هذا القطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي ، إذا ارتفعت هذه النسبة من (8.6%) كمتوسط للمدة (2000-2004) إلى (9.8%) كمتوسط للمدة (2005-2009).ثم ارتفعت لتبلغ (10.9%) في المتوسط للمدة (2010 -2014). وخلال العام 2015 بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (11.7%). ويعزى هذا التحسن في نسبة مساهمة هذا القطاع إلى العديد من الاجراءات الادارية والتنظيمية في اطار توجهات الدولة والرامية إلى اعادة هيكلة هذا القطاع اداريا وماليا لمواءمته مع المستجدات الراهنة والتطورات المعاصرة على كافة الاصعدة وذلك عن طريق توسيع علاقات التشابك الصناعي مع بقية القطاعات الاخرى لتعزيز تنافسيته وانتاجيته ([2]) وفي هذا الاطار اصدرت وزارة الصناعة تراخيص صناعية لأنشاء 631 مصنعا جديداً خلال العام 2014 في مختلف الأنشطة الصناعية وبتمويل اجمالي بلغ (12) مليار ريال ليبلغ اجمالي المصانع القائمة في المملكة (6871) مصنعا منتجا وبإجمالي تمويل بلغ (993.3) مليار ريال ([3]). اما القطاع الزراعي فيلاحظ انخفاض اهمية النسبية في مجمل الناتج المحلي الاجمالي حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته (0.9%) كمتوسط للمدتين (1970-1974) و(1975-1979) ويعود ذلك إلى عدم استغلال الاراضي القابلة للزراعة والبالغة بحدود (1.2) مليون كم^2 ، الا أن المستغلة في الزراعة لا تتجاوز (109) الف كم^2 أي انها 9% من الاراضي القابلة للزراعة وقد كان ذلك بسبب معوقات التنمية الزراعية والتي كان في مقدمتها محدودية المياه الصالحة للزراعة مما انعكس في انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج ،إلا انه مع مطلع الثمانينيات قررت الدولة تنمية الاراضي الصالحة للزراعة إذ بدأ الاهتمام بالقطاع الزراعي مع بداية أول خطة خمسية حيث سارت تنمية هذا القطاع في إتجاهين الأول نحو التوسع الرأسي عن طريق إستخدام الآلات وتقديم الخدمات الأرشادية والقروض للمزارعين والثاني نحو التوسع الأفقي عن طريق بناء السدود ومشروعات الري والصرف وتوطين سكان البادية وتوزيع الاراضي البور الامر الذي أسهم في تنمية القطاع الزراعي([4]). فقد ادت هذه الخطوات إلى تحسن اداء هذا القطاع الذي ارتفعت نسبة مساهمته من (1.4%) كمتوسط للمدة (1980-1984)إلى (3.4%) كمتوسط للمدة (1985-1989). اما المدة (1990-1994) تأثر هذا القطاع

([1]) المصدر السابق نفسه ،ص239،.
([2]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية السابعة ، ص1.
([3]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ، 2015، ص29.
([4]) حامد عباس المرزوك، مصدر سابق، ص201.

كغيره من القطاعات بأحداث حرب الخليج الأولى وتدهور أسعار النفط إذا تدنت قدرة الدولة كثيرا على مواصلة برامجها التنموية وتراجعت جميع انواع الدعم المقدمة للمشاريع القائمة فقد استنزفت تكليف الحرب التي تحملتها للمملكة إلى جانب الكويت معظم مواردها المالية مما اضطرها إلى السحب من الاحتياطيات المالية والاستدانة وقد انعكس جزء من ذلك على برامج الدعم الموجهة لجميع القطاعات والمشاريع القائمة ([1]).وهذا ما يفسر تراجع نسبة مساهمة القطاع الزرعي في مجمل الناتج المحلي الذي انخفضت نسبة مساهمته في تكوين الناتج من (3.2%) كمتوسط للمدة (1990-1994) إلى (2.8%) كمتوسط للمدة (1995-1999).. ونتيجة لتوجهات الدولة والهادفة إلى ترشيد الزراعة الكثيفة لاستهلاك المياه كزراعة الحبوب والارز والاعلاف والتحول نحو زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك الاقل للمياه([2]). وقرار مجلس الوزراء السعودي في العام 2003 والقاضي بتخفيض سعر شراء القمح للطن الواحد من 1500 ريال إلى 1000 ريال وتحديد المستلم من الشركات الزراعية بكمية تتراوح بين(3000-6000)الف طن ، فظلا عن ايقاف توزيع الاراضي على المزارعين الاثر الكبير في تقييد الاستثمار في هذا القطاع ([3]) .وهي امر انعكست خلال المدد اللاحقة على هذا القطاع وادت إلى ضعف انتاجيته حيث يلاحظ انخفاض نسبة مساهمته التي لم تتجاوز (2.9%) كمتوسط للمدتين (2000-2004) و (2005-2009) ثم انخفضت هذه النسبة إلى (2.1%) كمتوسط للمدة (2010-2014). وبلغت نسبة المساهمة لهذا القطاع (2.0%) في العام 2015 . وعند تفحص بيانات الجدول (2) والمتعلقة بمساهمة قطاع الكهرباء والغاز والماء في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ تدني هذه النسبة اذ لم تتجاوز نسبة المساهمة (0.1%) كمتوسط للمدتين (1970-1974) و(1975-1979) ، ويعزى ذلك إلى عدم توفر المستلزمات اللازمة لتنمية هذا القطاع والتي في مقدمتها القوى العاملة الماهرة والفنية ،اذ يتطلب هذا القطاع مستويات اعلى واكثر تعقيدا من الامكانيات الميكانيكية والبشرية كما أن تواضع النشاط الصناعي بصورة خاصة خلال سنوات عقد السبعينيات ادى إلى انخفاض الطلب على خدمات ذلك القطاع ([4]) . اخذت هذه النسبة بالتحسن خلال المدد اللاحقة بفعل تزايد الطلب على خدمات هذا القطاع بشكل ملحوظ سواء للاستخدام المنزلي او للأغراض الصناعية عملت على اثر ذلك المؤسسة العامة للكهرباء التي انشات عام 1976 على مواصلة جهودها في زيادة توليد الطاقة كما ونوعا عن طريق

([1]) اكرم نعمه علي ، دراسة تحليلية لسوق الاسهم السعودي واثرها في الناتج المحلي الاجمالي ، للمدة (1985-2005) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007، ص68.

([2]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي، 2007، ص180

([3]) اسامة الرنة، زراعة القمح في المملكة العربية السعودية ، مجلة صانعو القرار العدد(41) كانون الأول ، 2006، ص18.

([4]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثانية ، ص238.

تحسين توزيع الكهرباء وتطوير شبكات النقل التي تربط مناطق المملكة بعضها ببعض ،إذ أنجزت الشركة الموحدة للكهرباء عام 1989مشاريع كهربائية لربط المنطقة الشرقية بالغربية بتكاليف بلغت (2702.2) مليون ريال ليبلغ اجمالي ما انفقته الشركة الموحدة لأنجاز هذه المشاريع في عموم المنطقتين ما قيمته 3771.6 مليون ريال في نفس العام ليبلغ اجمالي الطاقة المباعة خلال ذلك العام 55.2 مليار كيلو ات/ساعة([1]).وهي امور ادت إلى تحسن نسبة المساهمة لهذا القطاع في تكوين الناتج من (0.2%) كمتوسط للمدة (1980-1984) إلى (0.4%) كمتوسط للمدة (1985-1989). ثم شهدت هذه النسبة تطورات ايجابية اتسمت بالتصاعد بصورة متتالية من (0.5%) كمتوسط للمدة (1990-1994) إلى (0.7%) كمتوسط للمدة (1995-1999) وهذه الزيادة كانت بالأصل مرتبطة بعوامل عدة عملت على زيادة الطلب على قطاع (الكهرباء والغاز والماء) ومن أبرزها هو زيادة قدرة الطاقات الأنتاجية للقطاعات الاقتصادية والنمو السكاني وقد تزامن ذلك مع التطورات الكبيرة في هذا القطاع اذ ارتفعت قدرة التوليد الفعلية من (16459) ميكا واط عام 1990 إلى (20647) ميكا واط عام 1999، كما ارتفع عدد المنتفعين من خدمات هذا القطاع من (2) مليون مشترك جديد إلى (3) مليون مشترك لنفس الفترة. اما المدة (2000-2004)، فقد تزايد الطلب على الكهرباء بشكل كبير نظرا لزيادة الاستهلاك المنزلي والصناعي والحكومي وفي مواجهة هذا الطلب تم إنشاء هيئة تنظيم الكهرباء المزدوج (الذي يشمل إنتاج الكهرباء مع المياه المحلاة أو البخار) . وقد كان الهدف الرئيس من إنشاء هذه الهيئة هو ضمان تحقيق العدالة والمساواة في التعامل بين جميع المستفيدين من قطاع الكهرباء ، وضمان توفير الكميات اللازمة من الطاقة الكهربائية التي ارتفعت من (22060) ميكا واط عام 2000 إلى (27711) ميكا واط عام 2004 وبأقل الأسعار الممكنة [(2)].وهي امور انعكست على نسبة المساهمة لهذا القطاع إذ بلغت كمتوسط للمدة المذكورة (0.9%).ثم ارتفعت هذه النسبة من (1.1%) كمتوسط للمدة (2005-2009) إلى (1.2%) كمتوسط للمدة (2010 - 2014) وارتفعت نسبة المساهمة لهذا القطاع بشكل طفيف في العام 2015 وبلغت (1.3%) وقد كانت هذه الزيادة مرتبطة بالأصل بزيادة الطلب على الكهرباء، فمن خلال تصنيف مبيعات الكهرباء حسب أنواع الأستهلاك الكهربائي لعام 2015 ظهر إن الأستهلاك السكني إستحوذ على نسبة 49.5% من اجمالي إستهلاك الكهرباء يليه الأستهلاك الصناعي بنسبة 18.8% ثم الاستهلاك التجاري بنسبة 15% ومن ثم الأستهلاك الحكومي بنسبة 10.9% ([3]). اما قطاع (البناء والتشييد) فقد شهد تحسنا ملحوظا خلال المدة (1975- 1979) مقارنة مع المدة (1970-

([1]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ، 1989، ص126.
([2])مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، 2007 ،ص 175.
([3]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، 2015، ص31.

1974) إذ بلغت الاهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين الناتج (4.9%) كمتوسط للمدة (1975-1979) بعد إن كانت هذه النسبة (2.3%) كمتوسط للمدة (1970-1974)، ويعزى التطور الحاصل في نسبة المساهمة إلى الاهتمام الذي اولته الدولة بهذا القطاع مع بدء اول خطة للتنمية ، إذ بدأت بأنشاء مباني ومرافق اجهزتها المختلفة . وعندما ظهرت بوادر ازمة السكن نتيجة التطور السريع الذي شهدته البلاد مصحوبا بالارتفاع الكبير بالهجرة من الريف إلى المدن وارتفاع مستويات الدخول والمعيشة وتدفق العمالة الاجنبية .كل تلك العوامل تضافرت على احداث حركة عمرانية كبيرة تم على اثرها انشاء صندوق التنمية العقارية عام 1974، واستحدثت وزارة الاشغال العامة والاسكان عام 1976، وقد باشر الصندوق عمله بتقديم القروض لبناء المساكن للمواطنين وبكلف منخفضة وهي امور ادت إلى تحسن اداء هذا القطاع وزيادة انتاجيته ([1]). اما المدة (1980-1984)، ونتيجة لمواصلة الدولة جهودها في القضاء على مشكلة السكن في معظم المناطق الحضرية التي شهدت تدفقا واسعا من القوى العاملة ولحل هذه المشكلة اتبعت الدولة طريق العمل المباشر في انشاء المجمعات السكنية وتجهيز قطع الاراضي وامدادها بكافة المرافق والخدمات وتوزيعها على المواطنين، وقد تزامن ذلك مع قيام صندوق التنمية العقارية بمنح القروض طويلة ومتوسطة الاجل بدون فائدة للمستثمرين لإقامة المشاريع الاسكانية إذ ادت هذه الخطوة إلى حركة عمرانية كبيرة في جميع انحاء المملكة ([2]). لترتفع على اثر ذلك نسبة مساهمة هذه القطاع إلى (6.1%) كمتوسط للمدة (1980-1984). وخلال المدة (1985-1989)، تراجعت هذه النسبة إلى (4.6%) كمتوسط للمدة نفسها. اذ اصتدم استكمال المشاريع والتجهيزات الاساسية اللازمة لتنمية هذا القطاع بانخفاض الايرادات النفطية إذ فرض هذا الأنخفاض انتهاج اسلوب اكثر واقعية في تمويل وتنفيذ المشاريع القائمة والمنفذة فقد اسفر عن انخفاض الايرادات تراجع معدلات الانفاق بشكل كبير مما نجم عنه تراجع الدعم والقروض المقدمة لهذا القطاع ([3]). وخلال المدد اللاحقة تأثر هذا القطاع بظروف حرب الخليج والغموض الذي اكتنف المناخ الاقتصادي وفترة التكيف التي تلت حرب الخليج إذ تزعزعت ثقة القطاع الخاص وتركت اثارا سلبية على استثماراته في البناء والتشييد ([4]). اذ يلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لهذا القطاع إذ لم تتجاوز (3.4%) كمتوسط للمدتين(1990- 1994) و(1995-1999). بعدها عاودت نسبة المساهمة إلى الارتفاع و بلغت في المتوسط للمدة (2005-2009) (4.0%) . بعد أن كانت تلك النسبة (3.6%) كمتوسط للمدة (2000-2004). وقد ارتبطت تلك

([1]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 1979، ص104.
([2]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، لعام 1985، ص141.
([3]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الربعة ، ص58.
([4]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة، ص70.

الزيادة بمنجزات خطة التنمية السادسة (2000-2004) إذ اولت الدولة اهتماما متزايدا بهذا القطاع سواء في مجالات الاسكان والتجهيزات الاساسية والمرافق والخدمات العامة والمنشأت الصناعية نظرا لتشابكه المميز مع القطاعات الأنتاجية الاخرى ، ليشهد هذا القطاع في نهاية الخطة تطورا ملحوظا في انتاج مواد البناء إذ وصل عدد المصانع إلى ما يزيد على (560) مصنعا مختلفا لأنتاج مواد البناء شكلت نسبة (18%) من اجمالي عدد المصانع المنتجة في المملكة مما اسفر عن زيادة في مواد البناء والمستلزمات الاخرى وصلت إلى مرحلة التصدير([1]). وهي تطورات انعكست خلال المدة اللاحقة على اداء هذا القطاع الذي شهد ارتفاع نسبة مساهمته التي بلغت (4.6%) كمتوسط للمدة (2010-2014). وخلال العام 2015 تحسنت نسبة المساهمة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبلغت (5.1%) ومن تفحص بيانات الجدول (2) السابق وفيما يتعلق بمساهمة قطاع (التجارة) يتبين إن هذا القطاع لم تتجاوز نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (1.6%) كمتوسط للمدتين (1970-1974) و(1975-1979) . وهذا الأنخفاض في نسبة المساهمة يرجع بشكل عام إلى عوامل هيكلية مرتبطة بطبيعة الصادرات السلعية غير النفطية ، إذ إن تنمية الصادرات لكثير من الدول الريعية مرتبط بعدة عوامل منها داخلية ترتبط بهيكل القطاع السلعي غير النفطي كتركيبة عوامل الأنتاج والسياسات الصناعية للدولة وطبيعة السوق المحلية فضلا عن العوامل الخارجية المتمثلة بأسعار المواد الخام والآلات والأسعار النسبية في الدول الاجنبية المستوردة للسلع الوطنية . وضمن هذا السياق فقد واجهت المملكة سياسات النزعة الحمائية في الدول الصناعية .وفي ظل غياب التنسيق الاقليمي لم تشكل صادراتها السلعية غير النفطية اهمية موازية في مجمل الصادرات مما انعكس على اداء هذا القطاع وانخفاض اهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ([2]). وخلال المدد اللاحقة شهدت هذه النسبة تحسنا ملحوظا إذ ارتفعت من (3.9%) كمتوسط للمدة (1980-1984) إلى (4.6%) كمتوسط للمدة (1985- 1989) . ويعزى ذلك إلى تضاعف حجم التجارة الخارجية للمملكة بشكل كبير فقد تضاعفت قيمة الصادرات اكثر من ثلاث مرات كما تضاعفت الواردات حوالي سبعة أضعاف ، إذ حقق الميزان التجاري خلال الأعوام الثلاث (1981-1982-1983) فائضاً ، وعلي الرغم من تحول هذه الفائض إلى عجز خلال السنتين التاليتين (1984-1985) ، لكن إجمالي عمليات الميزان التجاري قد حققت فائضاً بحدود (527.7) بليون ريال للمدة المذكورة ، من زاوية أخرى يلاحظ إن الصادرات أصبحت .وخاصة صادرات السلع الصناعية تكون عنصراً حيوياً في جهود التنمية الاقتصادية نظراً لأهميتها في توفير العملة

([1]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية السادسة ، ص160.
([2]) اكرم نعمه علي ، مصدر سابق، ص63.

الأجنبية لتمويل النمو في القطاعات الأخرى وأيضا في استيعاب ما تنتجه باقي القطاعات كالزراعة والخدمات ([1]). بعدها تراجعت هذه النسبة وبلغت في المتوسط (3.5%) للمدة (1990-1994). فخلال هذه المدة تأثر الوضع الخارجي للمملكة سلبا بتداعيات حرب الخليج وانعكاساتها الاقتصادية ، فمن ناحية ادى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات النفطية إلى تحقيق فائض كبير في الميزان التجاري بلغ متوسطه السنوي للمدة (1990- 1994) بحدود 74.4 بليون ريال ومن ناحية اخرى فقد كان لتكليف الحرب وما صاحبها من تدفقات مالية ضخمة إلى الخارج اثر سلبي كبير على الحساب الجاري الذي بلغ متوسط عجزه السنوي 53.7 بليون ريال للمدة نفسها ، كما وتراجع اجمالي واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي غير النفطي من (61%) عام 1990 إلى (57%) عام 1994 ([2]). اما خلال المدة (1995-1999) فلم تتجاوز نسبة المساهمة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط (3.9%) للمدة نفسها . ويعزى ذلك إلى انكماش حجم التجارة الخارجية للملكة نتيجة تراجع اجمالي الصادرات النفطية وغير النفطية وبخاصة الصادرات البتروكيماوية بسبب انخفاض أسعارها نتيجة تدني الطلب في الاسواق الخارجية إذ تأثرت هذه الصادرات بصورة كبيرة بالأزمة المالية عام 1998 ، ليخفض اجمالي الصادرات غير النفطية من 24320مليون ريال عام 1995 إلى 23416 مليون ريال عام 1999([3]). وخلال المدد اللاحقة شهدت هذه النسبة زيادة ملحوظة. فخلال المدة (2000-2004) بلغت الاهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين الناتج (4.5%) في المتوسط ارتفعت إلى (6.6%) كمتوسط للمدة (2005-2009). وقد ارتبطت هذه الزيادة في نسبة المساهمة بزيادة حجم التجارة السلعية للمملكة ، التي وصلت عام 2008 نحو 1.6 تريليون ريال نتيجة زيادة اجملي الصادرات النفطية وغير النفطية ، كما يلاحظ خلال تلك الفترة ارتفاع الاهمية النسبية لصادرات المملكة السلعية غير النفطية من 71.2 مليار عام 2005 إلى 121.6 مليار عام 2008([4]). اما المدة (2010 -2014) فقد سجلت هذه النسبة ارتفاعا بلغ في المتوسط (8.9%). وخلال العام 2015 شهدت نسبة المساهمة لهذا ارتفاعا بلغ (9.2%) وهذا الارتفاع ينسجم وتوجهات الدولة الهادفة إلى توسيع القاعدة الأنتاجية وتوسيع الصادرات السلعية غير النفطية وفي سبيل تحقيق ذلك اتخذت السعودية عدد من الاصلاحات الهيكلية والمؤسساتية ، منها انشاء برنامج تنمية الصادرات الذي يقوم بدور فاعل في تقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمة لتنمية هذه الصادرات حيث بلغ عدد عمليات التمويل التي اعتمدها الصندوق134 عملية منذ انطلاق

([1]) المصدر السابق نفسه ، ص63.
([2]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة ، ص80.
([3]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 1999، ص119.
([4]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2009، ص137.

البرنامج عمله عام 2007 وبتغطية اجمالية بلغت3.6 مليار ريال ونتيجة لهذه الجهود فقد وصلت صادرات السعودية غير النفطية إلى 217 مليار ريال عام 2015 ([1]). ومن تفحص بيانات الجدول (2) والمتعلقة بمساهمة قطاع (النقل والاتصالات) يلاحظ ان هذا القطاع ينمو ولكن بشكل بطيء ، فقد حقق في بداية المدة (1970-1974) نسبة مساهمة بلغت في المتوسط (1.1%) للمدة نفسها ، ثم ارتفعت إلى (1.2%) كمتوسط للمدة (1975-1979). ويرجع هذه النمو البطيء في نسبة مساهمة هذا القطاع إلى عدم توفير الموارد الكافية وتوظيفها باتجاه الاستثمار لأنشاء مؤسسات ومراكز اتصالات ونقل حديثة . فعلى الرغم من الاهتمام الذي حضي به هذا القطاع من قبل الدولة إلا انه لا يتناسب واهمية هذا القطاع نظرا لما يقوم به من ربط بين الموارد الاقتصادية ومواقع الأنتاج والاسواق وبالتالي تنشيط حركة التجارة في بلد كالسعودية ينتشر فيها التوزيع السكاني والموارد الاقتصادية على مساحات شاسعة ولذلك كانت المملكة تعاني من ظاهرة تكدس السلع والخدمات عندما تخطت الطفرة الاقتصادية التي شهدتها السعودية خلال تلك الفترة مستوى الامكانات والتسهيلات التي كانت متاحة ([2]). ومع زيادة الطلب على خدمات النقل وتزايد الضغوط الاقتصادية اتجهت الدولة نحو تطوير استراتيجيات طويلة وقصيرة الاجل ركزت على زيادة الاستثمار في هذا القطاع بشكل يواكب ما تشهده المملكة من نهضة تنموية فقد عمدت إلى انشاء الطرق البرية وذلك بهدف ربط مناطق المملكة بعضها ببعض حيث ارتفعت الطرق التي نفذتها وزارة النقل من (8759) كم عام 1970 إلى (96140) كم عام 1989 مما ترتب على ذلك تزايد حركة المسافرين والمركبات وتزايد عدد المبادلات التجارية ([3]).وهو ما يفسر ارتفاع الاهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين الناتج من (1.9%) كمتوسط للمدة (1980-1984) إلى (2.4%) كمتوسط للمدة (1985-1989). بعدها تناقصت هذه النسبة وبلغت في المتوسط(2.1%) للمدة (1990-1994) بفعل تراجع الطلب على خدمات النقل والمواصلات نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي إذ تأثر هذا القطاع كثيرا بالأنخفاض الحاد في موارد الدولة المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام إذ تدنت قدرة الدولة على حل الكثير من مشاكلها الاقتصادية واستمر الحال عما هو علية بفعل تراجع الأسعار ([4]). لتنخفض نسبة مساهمة هذا القطاع إلى (1.9%) في المتوسط للمدة (1995-1999). وخلال المدد اللاحقة حفزت الاستثمارات الكبيرة التي نفذتها الدولة في مجال النقل والاتصالات لكي يواكب التطورات العالمية المتلاحقة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ، وما شهده هذا القطاع من منافسة

([1]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2015،ص 102.
([2]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام 1979،ص 61.
([3]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام 1989، ص98.
([4]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة ، ص65.

داخلية قوية حفزته إلى المزيد من التطور وخفض تكلفة الخدمات فضلا عن اثر تحرير النقل الجوي دورا كبيرا في رفع الكفاءة الأنتاجية وتعزيز نمو القيمة المضافة في القطاع ([1]). وهي امور ادت إلى تحسن اداء هذا القطاع وسد الطلب المتزايد على خدمات النقل . فخلال المدة (2000-2004) بلغت الاهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين الناتج (2.2%) في المتوسط ارتفعت إلى (3.4%) كمتوسط للمدة (2005-2009). اما المدة (2010-2014) ارتفعت هذه النسبة بشكل ملموس وسجلت (5.3%) في المتوسط للمدة ذاتها .اما (قطاع المال والتأمين والعقارات) فيلاحظ من بيانات الجدول (2) الاهمية الكبيرة لهذا القطاع في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت هذه النسبة في المتوسط (3.9%) للمدة (1970-1974) وارتفعت إلى (6.6%) كمتوسط للمدة (1975-1979)، وتعزى هذه الزيادة إلى التطورات الحاصلة في جوانب مؤسسات وخدمات القطاعات المصرفية ومؤسسات الاقراض المتخصصة التي أدت دوراً كبيراً في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وقد تمثل ذلك بدعم توجهات الخصخصة والاصلاحات الهيكلية مما ترك اثرا كبيرا في تلبية الحاجات التمويلية المتزايدة للاقتصاد الوطني([2]). اما المدة (1980-1984) فقد ادى نمو الخدمات المالية ومواصلة تطورات التقنية في جوانب مؤسسات وخدمات القطاعات المصرفية إلى جذب رؤوس اموال القطاع الخاص من الخارج لاستثمارها محليا و زيادة نشاط الوسطاء الماليين والاعمال المصرفية وتوسيع عمليات الاقراض لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني الذي يشهد نهضة تنموية واسعة ، وقد عززت هذه العوامل من نمو القيمة المضافة لهذا القطاع الذي اصبح يضم اكثر من احد عشر مصرفا لها شبكة فروع واسعة الأنتشار في مختلف ارجاء المملكة تقدم كافة الخدمات التمويلية ([3]). لتنعكس تلك التطورات في نسبة مساهمته هذا اقطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي التي سجلت في المتوسط (9.9%) للمدة (1980-1984) واستمرت عند هذا المستوى خلال المدة اللاحقة ليبلغ متوسط نسبة المساهمة (9.5%) للمدة (1985-1989). اما (1990-1994) فقد تراجعت هذه النسبة إلى (6.3%) كمتوسط للمدة ذاتها ثم إلى (5.9%) كمتوسط للمدة (1995-1999). فخلال هذه المدد تأثر هذا القطاع بتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة ازمة الخليج وفترة التكيف التي تلتها بسبب انخفاض موارد الدولة المالية الناجمة عن الأنخفاض في أسعار النفط الخام وما ترتب عليها من تراجع عمليات الاقراض المحلي أضف إلى ذلك فقد نشاء عن العجز في سداد الديون والصعوبات التي واجهت تحصيل البعض الاخر منها انخفاض ربحية العديد من مؤسسات التمويل وتدني قدرتها على تغطية قروضها الجديدة ومن اجل تصحيح هذه الاوضاع

([1]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثامنة ، ص5.
([2]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ، 1979، ص35.
([3]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 1985، ص48.

لجأت البنوك ومؤسسات الاقراض إلى زيادة الاحتياطات ومخصصات الديون إلى درجة كبيرة كما عملت بنظام القروض المرهونة برهن عقاري وهي عوامل ادت مجتمعة إلى انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج ([1]). وخلال المدة (2000-2004) فقد عاودت هذه النسبة الارتفاع وسجل هذا القطاع نسبة مساهمة بلغت في المتوسط للمدة المذكورة (7.1%) وارتفعت خلال المدة (2005-2009) إلى (8.5%) اما المدة (2010-2014) فقد بلغت هذه النسبة اقصاها وسجلت (9.0%) كمتوسط للمدة ذاتها . وفي العام 2015 سجل هذا القطاع نسبة مساهمة بلغت (9.3%) ويعزى هذا النمو في نسبة مساهمة هذا القطاع إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي المحلي وحسن ادارة مؤسسات الاقراض المتخصصة ومصارف التمويل وتعزيز مراكزها المالية مما ترتب عليه زيادة نشاطها الائتماني والاستثماري سواء للقطاع العام او الخاص فضلا عما يشهده هذا القطاع من توسعا ملحوظا في مجال استخدام التقنية المصرفية الحديثة بما في ذلك خدمات الهاتف المصرفي وشبكة الأنترنت وبذلك اصبح هذا القطاع يسهم بشكل كبير في خدمة الاقتصاد المحلي عن طريق تقديمه لمجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية ذات التقنية العالية بما يؤهله على درجة كبيرة من المنافسة الدولية ([2]).

ثانيا. المؤشرات المالية.

1. هيكل الايرادات العامة.

يؤدي اختلال الهيكل الأنتاجي للاقتصاد من خلال اعتماده على سلعة اولية في التصدير إلى اختلال في هيكل الموارد المالية للدولة ، ويؤدي ايضا إلى اضمحلال دور الموارد المالية الاخرى كالضرائب والرسوم وغيرها في تمويل الموازنة وسد النفقات العامة. وينطبق هذا الاختلال على واقع هيكل الايرادات العامة في السعودية كغيرها من الدول الريعية التي تعتمد على تصدير النفط كمورد اساسي للإيرادات العامة. ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال تفحص بيانات الجدول (3) حيث يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الايراد النفطي من مجموع الايراد الكلي في معظم سنوات الدراسة .

إذ يبين الجدول (3) إن عقد السبعينيات شهد ارتفاعاً حاداً في الايرادات النفطية إذ ازدادت تلك الايرادات من (32.752) مليار ريال كمتوسط للمدة (1970-1974) إلى (126.617) مليار ريال كمتوسط للمدة (1975-1979).وكما يظهر ذلك الشكل (8)ادناه. وبهذه الزيادة شكلت الايرادات

([1]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة ، ص204.
([2]) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2004، ص91.

النفطية نسبة مساهمة في مجموع الايراد العام بلغت (90.4%) و(88.7%) على التوالي كمتوسط للمدتين المذكورتين ، اما الايرادات الاخرى فقد سجلت نسبة مساهمة بلغت في المتوسط (9.4%) و(11.1%) للمدتين (1970-1974) و(1975- 1979). وقد بلغ متوسط اجمالي الايراد الكلي(35.247) و(142.540) مليار ريال كمتوسط للمدتين المذكورتين . ويعود هذا الارتفاع في نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى ظروف السوق النفطية والفورة الكبيرة في أسعار النفط الخام التي قفزت من نحو (2.1) دولار للبرميل عام 1970 إلى (3.5) دولار للبرميل عام 1973 وقد جاءت تلك الطفرة بعد ما اعلنت الدول العربية المصدرة للنفط مقاطعة الدول المساندة لإسرائيل في حرب تشرين الأول اكتوبر1973 وخفض الأنتاج المعد للتصدير. وتكرر النمط نفسه في العام 1979 نتيجة الثورة الايرانية وانخفاض الأنتاج الايراني فبلغ سعر البرميل (29) دولار ([1]).

الجدول(3)

هيكل الايرادات العامة في السعودية للمدة (1970-2015)(مليار ريال)

السنوات	الايراد العام (1)	نسبة التغير% (2)	الايراد النفطي (3)	نسبته من الايراد العام%(4)	الايرادات الاخرى (5)	نسبتها من الايراد العام (6)%	نسبة الايراد العام من الناتج (7)%	نسبة الايراد النفطي من الناتج%(8
1970	7.940	-	7.122	89.6	818	10.3	1.6	1.4
1971	11.120	40.0	9.685	87.0	1.435	12.9	1.9	1.6
1972	15.368	38.2	13.480	87.7	1.888	12.2	2.4	1.8
1973	41.705	171.3	39.285	94.1	2.420	5.8	4.6	4.4
1974	100.103	140.0	94.190	94.0	5.913	5.9	9.6	9.0
المتوسط	35.247	97.3	32.752	90.4	2.507	9.4	4.0	3.6
1975	103.384	3.2	93.481	90.4	9.903	9.5	10.9	9.9
1976	135.957	31.5	121.191	89.1	14.766	10.8	12.2	10.9
1977	130.659	-3.8	114.042	87.2	16.617	12.7	10.9	9.5

([1]) يحيى حمود حسن و يوسف على عبد ، مصدر سابق ، ص9.

10.2	11.6	12.3	16.427	87.5	115.078	0.6	131.505	1978
14.9	16.7	10.3	21.901	89.6	189.295	60.5	211.196	1979
11.0	12.4	11.1	15.922	88.7	126.617	18.4	142.540	المتوسط
23.9	26.9	8.2	28.795	91.7	319.305	64.8	348.100	1980
24.1	27.6	10.7	39.412	89.2	328.594	5.7	368.006	1981
17.2	22.8	24.4	60.176	75.5	186.006	-3.3	246.182	1982
16.0	22.1	29.6	61.296	70.3	145.123	-16.1	206.419	1983
14.0	19.8	29.2	50.161	70.7	121.348	-16.9	171.509	1984
19.0	23.8	20.4	47.968	79.4	220.075	6.8	268.043	المتوسط
11.3	17.1	33.3	45.140	66.2	88.425	-22.1	133.565	1985
4.7	8.4	44.4	34.034	55.5	42.464	-42.7	76.498	1986
7.9	12.2	35.0	36.406	64.9	67.405	35.7	103.811	1987
5.0	8.9	43.0	36.400	57.2	48.400	-18.5	84.600	1988
7.9	11.7	32.9	38.700	66.2	75.900	35.4	114.600	1989
7.3	11.6	37.7	38.136	62	64.518	-2.4	102.614	المتوسط
22.3	28.7	22.2	70.342	77.7	246.297	176.2	316.639	1991•
9.7	13.3	24.0	40.857	75.9	128.790	46.4	169.647	1992
8.1	10.7	25.0	35.469	74.9	105.976	-16.6	141.445	1993
7.3	9.9	25.9	33.486	74.0	95.505	-8.8	128.991	1994
8.0	11.2	27.8	40.772	72.1	105.728	13.5	146.500	1995
11.0	14.7	24.9	44.185	74.9	136.459	42.1	180.644	المتوسط
10.1	13.6	24.0	43.103	75.9	135.982	22.2	179.085	1996
11.7	15.2	22.1	45.515	77.8	159.985	14.7	205.500	1997
5.7	10.4	43.5	61.610	56.4	79.998	-31.0	141.608	1998
7.7	10.5	29.1	43.007	70.8	104.447	4.1	147.454	1999

• تم دمج اعتمادات عام 1991 مع موازنة عام 1990 واعتبارها موازنة واحدة لعدم صدور موازنة مستقلة عام 1991 بسبب حرب الخلج.

المتوسط	168.411	2.5	120.103	70.2	48.308	29.6	12.4	8.8
2000	258.065	75.0	214.424	83.0	43.641	16.9	19.1	15.0
2001	228.159	-11.5	183.915	80.6	44.244	19.3	16.5	13.0
2002	213.000	-46.0	166.100	77.9	46.900	20.3	15.1	12.1
2003	293.000	37.5	231.000	78.8	62.000	21.1	21.4	15.2
2004	392.291	33.8	330.000	84.1	62.291	15.8	25.8	20.1
المتوسط	276.903	17.7	225.087	80.8	51.809	18.6	19.5	15.0
2005	564.335	43.8	504.540	89.4	59.795	10.5	34.4	29.1
2006	673.682	19.3	604.470	89.7	69.212	10.2	38.9	33.9
2007	642.800	-4.5	562.186	87.4	80.614	12.5	36.1	31.0
2008	1100.993	71.2	983.369	89.3	117.624	10.6	60.7	51.0
2009	509.805	-53.6	434.420	85.2	75.385	14.8	26.4	23.0
المتوسط	698.323	15.2	617.797	88.2	80.526	11.7	39.3	33.6
2010	741.616	45.4	670.265	90.3	71.351	9.6	39.3	33.9
2011	1117.792	50.7	1034.360	92.5	83.432	7.4	56.5	47.6
2012	1247.398	11.5	1144.818	91.7	102.580	8.2	57.4	50.0
2013	1156.361	-7.2	1035.046	89.5	121.315	10.4	50.5	44.0
2014	1044.366	-9.6	913.346	87.4	131.020	12.5	44.4	37.4
المتوسط	1061.506	18.1	959.567	90.2	101.939	9.7	49.7	42.6
2015	615.910	-41.0	446.439	72.4	169.471	27.5	24.4	17.7

المصدر: الاعمدة (1 ، 3، 5) بالاستناد إلى

- مؤسسة النقد العربي السعودي ، الاحصائيات السنوية ، احصاءات المالية العامة.
- الاعمدة (2، 4، 6،)من عمل الباحث بالاعتماد على الاعمدة (1، 3، 5).
- الاعمدة (7، 8) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

وخلال المدد اللاحقة لعقد السبعينيات يلاحظ تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من مجموع الايراد العام من (79.4%) كمتوسط للمدة (1980-1984) إلى (62 %) كمتوسط للمدة

(1985-1989) وسجلت الإيرادات النفطية ادنى نسبة مساهمه خلال هذه المدة في العام 1986 بعد ان وصلت إلى (55.5%) ويعود هذا التراجع في نسبة مساهمة الايرادات النفطية إلى انخفاض الأسعار التي تراجعت من (35) دولار للبرميل عام 1981 إلى (13) دولار عام 1986 .وقد تزامن ذلك مع اقدام السعودية كمنتج مرجح ضمن أوبك على تخفيض انتاجها من النفط الخام لوقف تدهور الأسعار حيث وصلت صادرات المملكة بعد سلسلة من التخفيضات إلى (3.175) مليون برميل في العام 1985 بعد أن كانت قرابة (9.808) مليون برميل في العام 1982 وبالرغم من زيادة الأسعار عن ذلك المستوى المتدني إلا انها لم تبلغ (20) دولار للبرميل حتى نهاية العام 1989([1]). في حين ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات الاخرى من (20.4%) كمتوسط للمدة (1980-1984) إلى (37.7%) كمتوسط للمدة (1985-1989). إن زيادة نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية لا يعني إتباع سياسات ضريبية جديدة أو تحسن في ايرادات القطاع العام من النشاطات الأقتصادية وانما زيادة ظاهرية تأثرت في إنخفاض مساهمة الايرادات النفطية في مجمل الايرادات العامة ، إذ إن الايرادات الضريبية في السعودية لا تتعدى (1.5%) كما هو الحال في جميع دول مجلس التعاون الخليجي اذ انها بحدود (2.5%) [(2)]. اما المدة (1991-1994) فقد شهدت عودة ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات النفطية في مجمل الايراد العام إذ بلغت (74.9%) في المتوسط للمدة ذاتها . وذلك بفعل تحسن مستويات الأسعار وزيادة الصادرات حيث اقدمت السعودية على زيادة صادراتها النفطية تدريجيا من (5.2) إلى (8.2) مليون برميل خلال الفترة الممتدة بين (1990-1991) نتيجة توقف صادرات العراق والكويت ابان حرب الخليج الأولى التي تسببت في ارتفاع أسعار النفط اذ بلغ سعر برميل النفط نهاية العام 1991 مستوى (31) دولار للبرميل ([3]) .إلا أن الأسعار لم تستمر في الارتفاع فبعد انتهاء الحرب دخلت الأسعار في انخفاض مستمر حتى تهاوت إلى (12.3)دولار للبرميل بين عامي 1997 و1998 بفعل الازمة الاقتصادية في اسيا وما نتج عنها من تراجع الطلب على النفط ([4]) .لينعكس هذا الأنخفاض في نسبة مساهمة الايرادات النفطية من مجموع الايراد العام اذ بلغت نسبة المساهمة كمتوسط للمدة (1996 - 1999) (70.2%). اما الايرادات الاخرى فقد ارتفعت نسبة مساهمتها من (24.9%) كمتوسط للمدة (1991- 1995) إلى (29.6%) كمتوسط للمدة (1996-1999) . وبلغ متوسط اجمالي الايراد العام (180.644) و(168.411) مليار ريال على

([1]) احمد حسين الهيتي و عمار محمد سلو، نمذجة ادوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في اطار أوبك ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ، مجلد (5)، العدد(9)، 2008، ص5.

([2])صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ، العدد (26) ، ابو ظبي ،2006، ص59.

([3])صندوق النقد الدولي ، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية ، التقرير القطري لعام 2013، ص5.

([4]) حيدر كاظم مهدي ، مصدر سابق ، ص110.

التوالي كمتوسط للمدتين المذكورتين. ومن تفحص بيانات الجدول (3) يلاحظ إن الايرادات النفطية خلال المدد اللاحقة شهدت زيادة مطردة ، إذ ازدادت تلك الايرادات من (225.087) مليار ريال كمتوسط للمدة (2000- 2004) إلى (617.797) مليار ريال كمتوسط للمدة (2005-2009) ، وبهذه الزيادة شكلت الايرادات النفطية نسبة مساهمة في مجموع الايراد العام بلغت (80.8%) و(88.2%) كمتوسط للمدتين المذكورتين ، . وخلال المدة (2005 -2009) تأثرت الايرادات النفطية بانخفاض الأسعار عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية فقد تراجعت الأسعار من مستوى الذروة الذي بلغته (147) دولار عام 2008 إلى دون (34) دولار للبرميل عام 2009 اذ تراجعت القيم المطلقة للإيرادات النفطية من (983.396) مليار ريال عام 2008 إلى (434.420) مليار ريال عام 2009 ، لتنخفض القيم المطلقة للإيراد العام من (1100.993) مليار ريال إلى (509.805) مليار ريال لنفس الفترة وسجل خلالها اعلى معدل نمو سالب بلغ (53.6) عام 2009. اما الايرادات غير النفطية فقد تراجعت نسبة مساهمتها من (18.6%) كمتوسط للمدة (2000- 2004) إلى (11.7%) كمتوسط للمدة (2005-2009)، وذلك بفعل زيادة الايرادات النفطية في العام 2008 مما قلل من اهمية الايرادات الاخرى . وبلغ متوسط اجمالي الايراد العام (276.903) و(698.323) مليار ريال على التوالي كمتوسط للمدتين المذكورتين. اما خلال المدة (2010- 2014) فقد بلغت الايرادات النفطية (959.567) مليار ريال في المتوسط للمدة ذاتها ، وشكلت نسبة مساهمة في مجموع الايراد العام بلغت (90.2%) في المتوسط . وخلال هذه المدة يلاحظ انخفاض القيم المطلقة للإيرادات النفطية من (913.346) مليار ريال عام 2014 إلى (446.439) مليار ريال عام 2015 وهو ما انعكس في تراجع الايراد العام من (1044.366) مليار ريال إلى (615.915) مليار ريال لنفس الفترة ليسجل معدلات نمو سنوية سالبة بلغت (9.6%) و(41.0%) على التوالي للأعوام 2014 و 2015. ويعود هذا الأنخفاض في معدل النمو إلى انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من العام 2014 واستمر بالأنخفاض خلال العام 2015 . وهذا ما يؤكد فرضية إن الايراد العام شديد الحساسية للتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام . اما بالنسبة لمؤشر نسبة كل من الايراد العام والايراد النفطي من الناتج فتشير النسب المذكورة في الجدول (3) إلى تباين هذه النسب تبعا لتباين الايرادات النفطية والايراد العام وترتبط معهما بعلاقة طردية فتزداد النسبة مع زيادة الايرادات النفطية وتنخفض بانخفاضها.

الشكل (8)

تطور الايراد العام ومكوناته الرئيسية في السعودية للمدة (1970- 2015)

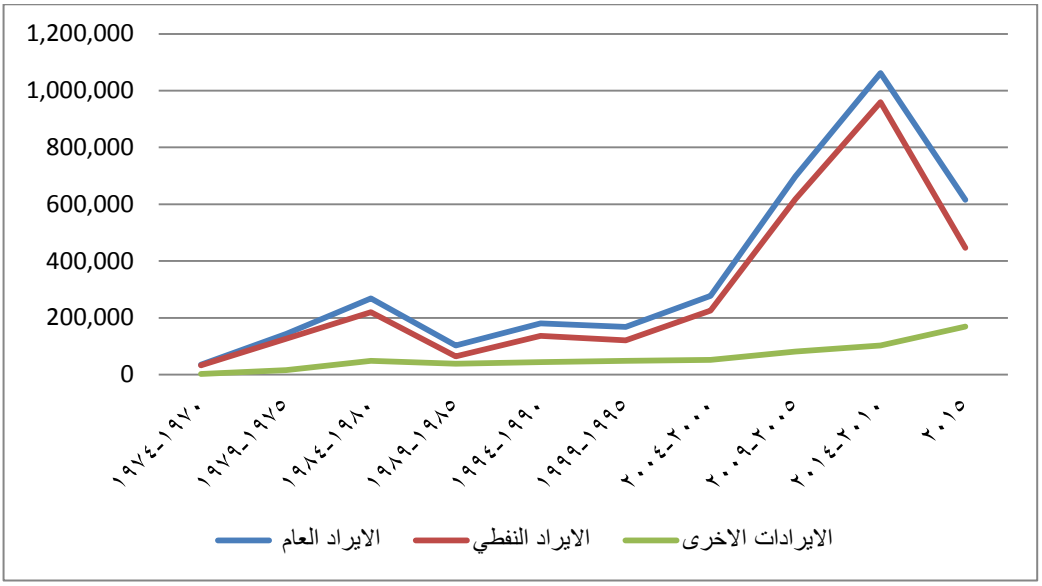

المصدر :- الشكل اعداد الباحث استنادا إلى الجدول (3).

2. هيكل الانفاق العام .

يمكن النظر للإنفاق العام ونسبته المئوية من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لبيان حجم الحكومة ومقدار تدخلها في النشاط الاقتصادي([1]). ويتضح من الجدول (4) ادناه ان الانفاق العام شهد توسعا كبيرا خلال مدة الدراسة ولاسيما في جانب الانفاق الجاري. فقد ارتفع الانفاق العام من (15.643) مليار ريال كمتوسط للمدة (1970-1974) وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (56.3%) إلى (136.250) مليار ريال كمتوسط للمدة (1975-1979). وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (45.9%) وكانت الحصة الاكبر للإنفاق الجاري الذي سجل نسبة مساهمة بلغت (53.24%) و (53.42%) كمتوسط للمدتين المذكورتين ، كما يلاحظ إن الانفاق الاستثماري سجل نسب مساهمة بلغت (46.66%) كمتوسط للمدة الأولى و(46.48%) كمتوسط للمدة الثانية. وتعزى هذه لزيادة الملحوظة في الانفاق العام لتلك الفترة إلى ارتفاع أسعار النفط و تعاظم المردود المالي الدولة ، مما دفع بها إلى انتهاج سياسة توسعية طيلة تلك المدة أسرفت الكثير من تلك العائدات على مشاريع البنية التحتية حتى بدت وكأنها غاية في حد ذاتها وغلب عليها طابع الانفاق المظهري واتسمت تلك المشاريع بكلفها العالية بل بلغت أضعاف كلفها الحقيقية في بعض

([1]) عبد الرزاق الفارس ، مصدر سابق ، ص47.

الأحيان ، وليس ذلك في السعودية فحسب بل جميع الدول النفطية شهدت هذه القفزة الهائلة في الانفاق([1]).

الجدول (4)

هيكل الانفاق العام في السعودية للمدة (1970-2015) (مليار ريال)

السنوات	الانفاق العام (1)	نسبة التغير% (2)	الانفاق الجاري (3)	نسبته من الانفاق العام%(4)	الانفاق الاستثماري (5)	نسبته من الانفاق العام%(6)	نسبة الانفاق العام من الناتج%(7)
1970	6.293	-	3.989	63.3	2.304	36.6	1.2
1971	8.130	29.1	4.756	58.4	3.374	41.5	1.3
1972	10.158	24.9	5.654	55.6	4.504	44.3	1.4
1973	18.595	83.0	8.470	45.5	10.125	54.4	2.0
1974	35.039	88.4	15.207	43.4	19.832	56.5	3.3
المتوسط	15.643	56.3	7.615	53.24	8.027	46.66	1.8
1975	81.235	131.8	37.931	46.6	43.304	53.3	8.6
1976	128.273	57.9	73.621	57.3	54.652	42.6	11.5
1977	138.048	7.6	71.417	51.7	66.631	48.2	11.5
1978	147.972	7.1	83.488	56.4	64.484	43.5	13.1
1979	185.724	25.5	102.447	55.1	83.277	44.8	14.7
المتوسط	136.250	45.9	73.780	53.42	62.469	46.48	11.8
1980	236.755	27.4	132.661	56.0	104.094	43.9	17.7
1981	284.650	20.2	113.636	39.9	171.014	60.0	20.9
1982	244.912	-13.9	102.248	41.7	142.664	58.2	22.7
1983	230.186	-6.0	124.052	53.8	106.134	46.1	25.4
1984	216.363	-6.0	121.696	56.2	94.667	43.7	25.0
المتوسط	235.373	4.3	118.804	49.52	123.714	50.38	22.3

([1]) اسامة عبد الرحمن مصدر سابق ، ص84

23.6	34.8	64.139	65.1	119.865	-14.9	184.004	1985
15.0	28.0	38.528	71.9	98.894	-25.3	137.422	1986
21.7	27.3	50.500	72.6	134.419	34.5	184.919	1987
14.6	17.4	24.573	82.5	116.283	-23.8	140.856	1988
16.1	23.6	36.567	76.3	118.303	9.9	154.870	1989
18.2	26.22	42.861	73.68	117.552	-3.9	160.414	المتوسط
38.4	22.6	110.220	77.3	377.205	214.7	487.425	1990 1991
18.1	32.0	76.637	67.9	162.350	-50.9	238.987	1992
14.4	1.6	3.012	98.3	184.878	-21.3	187.890	1993
12.5	1.4	2.396	98.5	161.380	-12.8	163.776	1994
20.8	14.4	48.066	85.5	221.453	32.4	269.519	المتوسط
13.2	14.4	25.167	85.5	148.776	6.2	173.943	1995
14.7	13.5	26.859	86.4	171.258	13.8	198.117	1996
16.2	1.0	2.392	98.9	218.880	11.6	221.272	1997
13.5	9.9	18.897	90.0	171.163	-14.1	190.060	1998
13.6	9.0	16.646	90.9	167.195	-3.2	183.841	1999
14.2	9.56	17.992	90.34	175.454	2.8	193.446	المتوسط
16.5	7.8	18.364	92.1	216.958	28.0	235.322	2000
18.1	12.3	31.632	87.6	223.508	8.4	255.140	2001
17.1	12.8	30.000	87.1	203.500	-8.4	233.500	2002
16.9	13.0	33.470	86.9	223.530	10.0	257.000	2003
17.3	13.1	37.551	86.8	247.649	10.9	285.200	2004
17.1	11.8	30.203	88.1	223.029	9.7	253.232	المتوسط
20.0	17.9	62.301	82.0	284.173	21.4	346.474	2005
22.1	18.0	70.911	81.9	322.411	13.5	393.322	2006
25.7	25.5	119.049	74.4	347.199	18.5	466.248	2007

27.0	25.2	131.230	74.7	388.839	11.5	520.069	2008
31.1	30.1	179.840	69.8	416.594	14.6	596.434	2009
25.1	23.34	112.666	76.56	351.843	15.9	464.509	المتوسط
33.0	30.4	198.842	69.5	455.043	9.6	653.885	2010
38.0	33.4	276.200	66.5	550.500	26.4	826.700	2011
38.1	29.9	261.679	70.0	611.626	5.6	873.305	2012
41.1	31.9	311.967	68.0	664.047	11.7	976.014	2013
45.5	33.3	370.245	66.6	739.658	13.7	1109.903	2014
39.1	31.8	274.786	68.1	604.174	13.4	887.961	المتوسط
38.8	26.9	263.726	73.0	714.413	-11.8	978.139	2015

المصدر:- الاعمدة (1 ،3 ، 5) بالاعتماد

- مؤسسة النقد العربي السعودي ، الاحصائيات السنوية ، احصاءات المالية العامة
- باقي اعمدة الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (1. 3، 5).

اما المدة (1980- 1984) فقد شهدت تراجع نسبة الانفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام إذ بلغت نسبة المساهمة (49.52%) كمتوسط للمدة (1980- 1984). في حين سجل الانفاق الاستثماري ارتفاعا في نسبة المساهمة بلغت (50.38%) كمتوسط لنفس المدة. وقد بلغ متوسط اجمالي الانفاق العام (235.373) مليار ريال كمتوسط للمدة (1980-1984). اما المدة (1985-1989) فقد تأثر مسار الانفاق العام بفترة تدني أسعار النفط والمستوى الذي وصلته (13) دولار للبرميل عام 1986 واستمرارها بالأنخفاض حتى نهاية المدة فقد واصل الانفاق الجاري تفوقه على الانفاق الاستثماري . ويعود السبب في ذلك إلى أن سياسة التقشف التي إتبعتها الدولة في فترة تدني أسعار النفط قد طالت أوجه الانفاق الاستثماري أكثر من الانفاق الجاري ولذا فإن معدلات التخفيض في الانفاق الاستثماري فاقت مثيلاتها في الانفاق الجاري مما أدى إلى أن تستمر حصة الانفاق الجاري من الانفاق العام بالزيادة على حساب حصة الانفاق الاستثماري وما يفسر ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة الانفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام والتي بلغت في المتوسط للمدة المذكورة (73.68%). في حين بلغت هذه النسبة للإنفاق الاستثماري (26.22%) كمتوسط للمدة (1985-1989) إن ذلك التوجه الانفاقي ينسجم مع رغبة الحكومات الريعية التي لا تريد تعريض إقتصادها لتبعات التكيف الجديد لشعورها بأن إنخفاض الأيرادات مؤقت

وسرعان ما تعاود السوق النفطية إلى الأنتعاش([1]). كما يلاحظ خلال تلك المدة انخفاض القيم المطلقة للإنفاق العام من (184.004) مليار ريال عام 1985 إلى (154.870) مليار ريال عام 1989 وبلغ اقصا انخفاض للإنفاق العام (137.422) مليار ريال عام 1986 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (25.3%). ومن تفحص بيانات الجدول (4) يلاحظ ان الانفاق الجاري خلال المدة (1991-1994) شهد توسعا كبيرا ليبلغ متوسط اجمالي الانفاق الجاري (221.453) مليار ريال كمتوسط للمدة المذكورة ، وبهذه الزيادة شكل نسبة مساهمة من مجموع الانفاق العام بلغت (85.5%) كمتوسط للمدة (1991-1994) وهي زيادة ارتبطت بالأصل بحرب الخليج ، إذ ارتفعت على اثرها أسعار النفط وازاد حجم الايرادات النفطية مما شجع على زيادة الانفاق وكذلك كان لتكاليف الحرب ومتطلباتها دور كبير في هذه الزيادة ففي الوقت الذي يتطلب فيه مستويات عالية من الانفاق الاستثماري على مشاريع التنمية ، فإن تكلفة الحرب ونمط التخصيصات انعكست في الارتفاع الكبير لمستوى ونسبة حجم الانفاق الجاري ([2]). في حين تراجعت هذه النسبة للإنفاق الاستثماري وبلغت (14.4%) كمتوسط للمدة ذاتها بعد أن كانت تلك النسبة (26.22%) خلال المدة (1985-1989) . اما المدة (1995-1999) وبالرغم من الأنخفاض الذي شهدته أسعار النفط فقد سجل الانفاق الجاري معدلات نمو مرتفعة مقارنة بنسب نمو الانفاق الاستثماري إذ يلاحظ إنّ الانفاق الجاري سجل ما نسبته (90.34%) من اجمالي الانفاق العام كمتوسط للمدة (1995-1999) اما الانفاق الاستثماري فسجلت نسبة مساهمته (9.56%) للمدة المذكورة.

وخلال المدد اللاحقة لعقد التسعينيات يظهر الجدول (4) الزيادة المطردة في القيم المطلقة للإنفاق العام من (253.232) مليار ريال كمتوسط للمدة (2000- 2004) وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (9.7%) إلى (464.509) مليار ريال كمتوسط للمدة (2005- 2009) وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (15.9%). اما نسبة الانفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام فتراجعت من (88.1%) كمتوسط للمدة الأولى إلى (76.56%) كمتوسط للمدة الثانية . في حين ارتفعت نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري من (11.8%) كمتوسط للمدة (2000-2004) إلى (23.34%) كمتوسط للمدة (2005- 2009) . وخلال المدة (2010- 2014) بلغ متوسط اجمالي الانفاق العام (887.961) مليار ريال واستحوذ الانفاق الجاري على الحصة الاكبر في مجمل ذلك الانفاق إذ بلغت نسبة المساهمة (68.1%) كمتوسط للمدة (2010- 2014) بينما بلغت هذه النسبة (31.8%) للإنفاق الاستثماري كمتوسط للمدة المذكورة . وخلال تلك المدة تأثر

([1]) حامد عباس المرزوك ، مصدر سابق ، ص90.
([2]) وزارة التخطيط المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة ، ص85.

الانفاق العام بانخفاض أسعار النفط في العام 2014 واستمراره بالأنخفاض خلال العام 2015 حيث تراجعت القيم المطلقة للإنفاق العام من (1109.903) مليار ريال عام 2014 إلى (978.139) مليار ريال عام 2015 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (11.8%). وقد انعكس هذا الأنخفاض في الانفاق العام بشكل كبير في جانب الانفاق الاستثماري الذي تراجع من (370.245) مليار ريال عام 2014 إلى (263.726) مليار ريال عام 2015 في حين حدث انخفاض طفيف في الانفاق الجاري الذي انخفض من (739.658) مليار ريال عام 2014 إلى (714.413) مليار ريال عام 2015. مما سبق يتضح وجود اختلال في هيكل الانفاق العام وكما يبين ذلك الشكل (9). نتيجة الاعتماد شبه الكامل على الايرادات النفطية في تغطية الانفاق العام؛ لذلك فقد ارتبطت بها نسبة مساهمة الانفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام في اغلب السنوات. وبالعودة إلى بيانات الجدول (4) اعلاه وبخصوص مؤشر نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي فتشير بيانات الجدول إلى تزايد هذه النسبة في اغلب سنوات الدراسة وارتبطت بعلاقة طردية مع القيم المطلقة للإنفاق العام فتزيد بزيادة الانفاق وتنخفض بانخفاضه.

الشكل (9)

الانفاق العام ومكوناته الرئيسية في السعودية للمدة (1970- 2015)

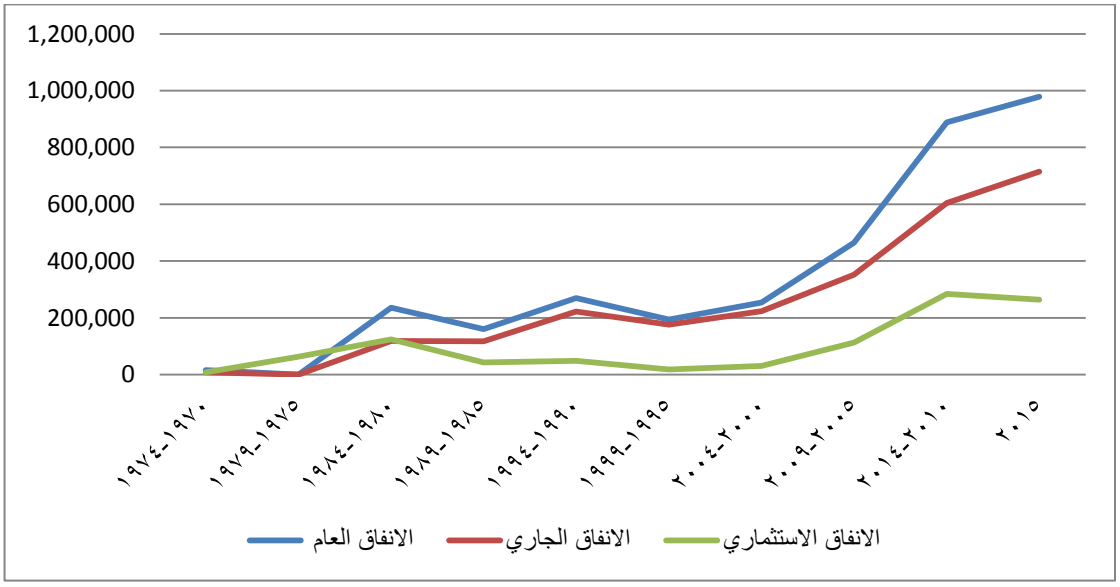

المصدر:- الشكل اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (4).

3. هيكل الموازنة العامة.

تعد الموازنة العامة لأية دولة اداة ضرورية من ادوات تحديد وتنفيذ وتوجيه السياسات الاقتصادية وفق رؤيتها العامة واستراتيجيتها التنموية . وبعد أن تمت دراسة بنود الموازنة العامة في عينة الدراسة بشقيها الإيرادي والانفاقي يمكن الوقوف على الصورة العامة للمركز المالي للدولة من خلال صافي فائض او عجز الموازنة العامة والمؤشرات المتعلقة بها والموضحة في الجدول (5). الذي يبين إن صافي الموازنة سجل فائضا طيلة سنوات المدة (1970-1974) بلغ اقصاه (65.064) مليار ريال عام 1974 وكمتوسط للمدة المذكورة بلغ (19.606) مليار ريال وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت في المتوسط (2.4%) . ويلاحظ خلال تلك المدة إن نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام سجلت نسب مرتفعة بلغت في المتوسط للمدة (1970-1974) ما نسبته (184.7%). كما يلاحظ ايضا خلال هذه المدة إن نسبة الفائض للإنفاق العام بلغت حدها الاقصى (185.6%) عام 1974 .ويعود التحسن الكبير في تلك المؤشرات إلى ظروف السوق النفطية والقفزات الهائلة التي شهدتها أسعار النفط التي انعكست بشكل كبير على حجم ايرادات الدولة .

الجدول (5)

هيكل الموازنة العامة في السعودية للمدة (1970-2015) (مليار ريال).

السنوات	الايراد العام	الانفاق العام	صافي الموازنة	نسبة صافي الموازنة من الناتج%	نسبة العجز او الفائض إلى الانفاق العام%	نسبة تغطية الايراد العام إلى الانفاق العام%
1970	7.940	6.293	1.647	0.3	26.1	126.1
1971	11.120	8.130	2.990	0.5	36.7	136.7
1972	15.368	10.158	5.210	0.7	51.2	151.2
1973	41.705	18.595	23.120	2.5	124.3	224.2
1974	100.103	35.039	65.064	6.2	185.6	285.6
المتوسط	35.247	15.643	19.606	2.4	84.7	184.7
1975	103.384	81.235	22.149	2.3	27.2	127.2
1976	135.957	128.273	7.684	6.8	5.9	105.9

94.6	-5.3	-0.6	-7.389	138.048	130.659	1977
88.8	-11.1	-1.4	-16.467	147.972	131.505	1978
113.7	13.7	2.0	25.472	185.724	211.196	1979
106.4	6.8	1.8	6.289	136.250	142.540	المتوسط
147.0	47.0	8.3	111.345	236.755	348.100	1980
129.2	29.2	6.1	83.356	284.650	368.006	1981
100.5	0.5	0.1	1.270	244.912	246.182	1982
89.6	-10.3	-2.6	-23.767	230.186	206.419	1983
79.2	-20.7	-5.1	-44.854	216.363	171.509	1984
109.1	9.1	1.3	33.059	235.373	268.432	المتوسط
72.5	-27.4	-6.4	-50.439	184.004	133.565	1985
55.6	-44.3	-6.6	-60.924	137.422	76.498	1986
56.1	-43.8	-9.5	-81.108	184.919	103.811	1987
60.0	-39.9	-5.8	-56.256	140.856	84.600	1988
73.9	-26.0	-4.2	-40.270	154.870	114.600	1989
63.6	-36.2	-6.5	-57.799	160.414	102.614	المتوسط
64.9	-35.0	-13.4	-170.786	487.425	316.639	1991
70.9	-29.0	-5.2	-69.340	238.987	169.647	1992
75.2	-24.7	-3.5	-46.445	187.890	141.445	1993
78.7	-21.2	-2.6	-34.785	163.776	128.991	1994
72.4	-27.4	-6.1	-88.875	269.519	180.644	المتوسط
84.2	-15.7	-2.0	-27.443	173.943	146.500	1995
90.3	-9.6	-1.4	-19.032	198.117	179.085	1996
92.8	-7.2	-1.1	-15.772	221.272	205.500	1997
74.5	-25.4	-3.4	-48.452	190.060	141.608	1998
80.2	-19.7	-2.7	-36.387	183.841	147.454	1999
84.4	-15.5	-2.1	-25.055	193.466	168.411	المتوسط

109.6	9.6	1.5	22.743	235.322	258.065	2000
89.4	-10.5	-1.9	-26.981	255.140	228.159	2001
91.2	-8.7	-1.5	-20.500	233.500	213.000	2002
114.0	14.0	2.3	36.000	257.000	293.000	2003
137.5	37.5	6.5	107.091	285.200	392.291	2004
108.3	8.3	1.3	23.671	253.232	276.903	المتوسط
162.8	62.8	7.3	217.861	346.474	564.335	2005
171.2	71.2	15.7	280.360	393.322	673.682	2006
137.8	37.8	9.7	176.552	466.248	642.800	2007
211.7	111.7	30.1	580.924	520.069	1100.993	2008
85.4	-14.5	-4.5	-86.629	596.434	509.805	2009
153.7	53.8	11.6	233.814	464.509	698.323	المتوسط
113.4	13.4	4.4	87.731	653.885	741.616	2010
135.2	35.2	13.4	291.092	826.700	1117.792	2011
142.8	42.8	16.3	374.093	873.305	1247.398	2012
118.4	18.4	7.6	180.347	976.014	1156.361	2013
94.0	-5.9	-2.6	-65.537	1109.903	1044.366	2014
120.8	20.8	7.9	173.545	887.961	1061.506	المتوسط
62.9	-37.0	-14.3	-362.229	9781.39	615.910	2015

المصدر:- اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (3) والجدول (4).

واستمر الفائض خلال المدة (1975- 1979) و سجلت الموازنة فائضا لأغلب سنواتها ما عدا العامين 1977 و 1978 والتي سجلت خلالهما عجزا بلغ (7.389) و(16.467) مليار ريال على التوالي للأعوام المذكورة ، كما وانخفضت نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق من (94.6%) عام 1977 إلى (88.8%) خلال العام 1978. و ذلك بسبب إن نمو الانفاق العام اصبح يفوق النمو الحاصل بالإيرادات النفطية ، إلا انه كمتوسط للمدة (1975- 1979) سجلت الموازنة العامة فائضا بلغ (6.289) مليار ريال. واستمر هذا الفائض وبلغ (33.059) مليار ريال كمتوسط للمدة (1980- 1984) وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت في المتوسط (1.3%) للمدة

ذاتها كما يلاحظ خلال تلك المدة إن نسبة الفائض للإنفاق العام بلغت (9.1%) كمتوسط للمدة المدة (1980-1984) وبنسبة تغطية (109.1%) كمتوسط للمدة ذاتها . ومن تفحص بيانات الجدول (5) اعلاه يلاحظ إن الفائض الذي تحقق خلال سنوات عقد السبعينيات والنصف الأول لعقد الثمانينيات تحول إلى عجز خلال المدة (1985- 1989) .بلغ في المتوسط للمدة المذكورة (57.799) مليار ريال وبلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي (6.5%) في المتوسط للمدة ذاتها . وشهدت نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق تراجعا ملحوظا من (109.1%) كمتوسط للمدة (1980- 1984) إلى (63.6%) كمتوسط للمدة (1985- 1989) . واستمر العجز بالتذبذب خلال عقد التسعينيات وبلغ (88.875) و(25.055) مليار ريال كمتوسط للمدتين (1991-1994) و (1995-1999). وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (6.1%) و (2.1%) كمتوسط للمدتين المذكورتين . كما يلاحظ إن نسبة العجز للإنفاق العام انخفضت من (27.4%) كمتوسط للمدة (1991- 1994) إلى (15.5%) كمتوسط للمدة (1995- 1999). في حين ارتفعت نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام من (72.4%) كمتوسط للمدة الأولى إلى (84.4%) كمتوسط للمدة الثانية . وجاء هذا التحول على اثر التقلبات في السوق النفطية وضعف القدرة على وضع التوقعات المناسبة حيالها ادى إلى ظهور الفجوة بين الايرادات العامة والانفاق العام ، فظلا عن عدم قدرة السلطات المالية السيطرة على الانفاق العام مما جعل الحكومة تستمر على الوتيرة نفسها في الانفاق التي اعتادت عليها في السنوات التي سيقت هبوط الايرادات النفطية بعد العام 1983، مجسدة بذلك العقلية الريعية التي سادت في السبعينيات ، وقد جرى تمويل العجز عن طريق السحب من الاحتياطات المالية والاقتراض الخارجي مما ادى إلى تراكم الديون على الموازنة العامة ، إذ قدرت الديون خلال المدة (1991-1999) بحوالي (10%) من اجمالي الانفاق الجاري ، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عائدات النفط نتيجة تراجع أسعاره في الوقت الذي لم يجر تخفيض مماثل في الانفاق العام ، والسبب كان في بادئ الامر حرص الدولة على استكمال المشاريع المخطط لها والتي على قيد التنفيذ وفي المرحلة اللاحقة كان لحرب الخليج الثانية الاثر البالغ في تعميق عجز الموازنة([1]). وخلال المدد اللاحقة تشير بيانات الجدول (5) إلى أن الموازنة بعد عقد التسعينيات صممت بفائض وكانت معتمدة بدرجة كبيرة على الايرادات النفطية في تغطية الانفاق العام ، اذ بلغ متوسط الفائض السنوي (23.671) مليار ريال خلال المدة (2000- 2004) وبنسبة تغطية بلغت في المتوسط (108.3%) وارتفع متوسط القيمة المطلقة للفائض إلى (233.814) مليار ريال خلال المدة (2005- 2009) وبنسبة تغطية بلغت (153.7%) كمتوسط للمدة ذاتها . اما نسبة الفائض من الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت

([1]) اكرم نعمة علي ، مصدر سابق، ص67.

من (1.3%) كمتوسط للمدة (2000- 2004) إلى (11.6%) كمتوسط للمدة (2005- 2009)، وارتفعت نسبة الفائض للإنفاق العام من (8.3%) كمتوسط للمدة الأولى إلى (53.8%) كمتوسط للمدة الثانية .وخلال المدة (2005- 2009) تأثرت الموازنة العامة للدولة بالأزمة المالية العالمية ، إذ تراجعت أسعار النفط بشكل كبير وبالتالي تراجع الايرادات النفطية المورد الرئيس في الموازنة ، وهو ما يفسر انخفاض نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام من (211.7%) عام 2008 إلى (85.4%) عام 2009 لتشهد الموازنة على اثر هذا الأنخفاض في الايرادات عجزا بلغ (86.629) مليار ريال وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي (4.5-%). اما المدة (2010- 2014) فقد بلغ متوسط الفائض السنوي (173.545) مليار ريال . ويلاحظ خلال هذه المدة إن نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام بلغت (120.8%) كمتوسط للمدة ذاتها ، وبلغت نسبة الفائض للإنفاق العام (20.8%) كمتوسط للمدة (2010- 2014). وخلال هذه المدة تشير بيانات الجدول (5) إلى أن الموازنة شهدت عجزا بلغ (65.537) مليار ريال عام 2014 ارتفع هذا العجز خلال العام 2015 وبلغ (362.299) مليار ريال . وذلك بسبب الأنخفاض الذي حصل في أسعار النفط إذ تراجعت الأسعار من مستوى (100) دولار للبرميل خلال النصف الأول من العام 2014 إلى ما دون حاجز (40) دولار عام 2015 وهو ادنى مستوى لها منذ العام 2005([1]). وهذا ما يفسر انخفاض نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام من (94%) عام 2014 إلى (62.0%) عام 2015.

المطلب الثاني : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الانفاق في السعودية

مارست المملكة العربية السعودية الأكثر تلقياً للعوائد النفطية في العالم سلوكيات الدولة الريعية بامتياز من خلال توجهاتها الانفاقية التي عكستها المؤشرات المالية السابقة، سوأ كان إنفاقاً إستثمارياً أم استهلاكياً. وعلى الرغم من أن العلاقة الموجبة للإنفاق العام والجهود التنموية تلازم الأقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء . غير أن ما يميز الدولة الريعية النفطية عن البلدان الأخرى هو وجود الريع النفطي الذي جعلها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة، اذ شبه الكاتبان بيكوك ووايزمن وفقاً لفرضية الأثر الأزاحي إن الانفاق العام خلال الزمن يشبه الهضبة التي تنتابها إرتفاعات وإن هذه الأرتفاعات متزامنة مع أوقات الحروب أو الإعداد لها أو فترات الأضطراب الأجتماعي . وفي بلدان الريع النفطي يضاف إلى تلك العوامل المتسببة في تعرج منحنى النفقات العامة إعتمادها إلى حدٍ بعيد على الأيرادات الريعية الخارجية وتلك الأخيرة عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية . إن إعتماد السعودية شبه الكامل في تمويل

([1]) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) تقرير الامين العام السنوي ، 2015، ص43.

نفقاتها العامة على الأيرادات المالية النفطية ، جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما انعكس ذلك على مشاريع وبرامج الدولة المستهدفة في خططها التنموية. أن التخصيصات المالية سوأ كانت المستهدفة أو الفعلية أفضل ما تترجم توجهات الدولة واولوياتها في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ولأجل ذلك سيتم تناول هذه التوجهات والأنماط من خلال الانفاق الجاري والاستثماري. ولغرض تكوين تصور واضح عن طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وانماط الانفاق العام في السعودية الاكثر تلقيا للموارد الريعية فإنه من المناسب أن ننتقل بذلك التحليل إلى هيكل الانفاق الجاري والأستثماري لما ينطوي عليه من اهمية وما يفرزه من مؤشرات تعبر عن اتجاهات وانماط السياسة الانفاقية واهدافها . ومن اجل ذلك سيتم تحليل تطورات أسعار النفط و كل من الانفاق الجاري والاستثماري من خلال بيانات الجدول (6) ادناه.

لقد حقق الانفاق العام في المملكة العربية السعودية بشقيه الجاري والاستثماري معدلات نمو سنوية متباينة خلال المدة (1970- 2015) ومتناسبة مع تباين أسعار النفط العالمية التي مارست تأثيراً كبيراً على ذلك الانفاق . فعند مقارنة معدلات النمو السنوية للإنفاق الجاري والاستثماري مع الأسعار الاسمية للنفط الخام الواردة في الجدول (6) ادناه نجد أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين اي إن الأنخفاض او الارتفاع في السعر الاسمي للنفط الخام يقابله حتما معدل نمو سالب او موجب لكل من الانفاق الجاري والاستثماري في السنة نفسها او التي تسبقها . ومع أن هذه العلاقة قد تكون بديهية في اقتصاديات الدول الريعية إلا إن حجم وطبيعة تلك العلاقة يختلف من دولة لأخرى تبعا لحجم مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية وحجم الأنتاج النفطي.

وفي المملكة العربية السعودية، وكما يبين الجدول (6) الذي يستعرض معدلات نمو كل من الانفاق الجاري والاستثماري والاهمية النسبية لكلا الانفاقين في تكوين الانفاق العام، نلاحظ إن هذين المتغيرين شهدا تطورا كبيرا وبمعدلات نمو عالية لمعظم سنوات الدراسة .

الجدول (6)

أسعار النفط والانفاق العام(الجاري والاستثماري)في السعودية للمدة (1970-2015) (مليارريال)

السنة	سعر النفط (1)	الانفاق العام (2)	النمو السنوي	الانفاق الجاري (3)	النمو السنوي	نسبة 2/3	الانفاق الاستثماري (4)	النمو السنوي	نسبة 2/4
1970	2.1	6.293	-	3.989	-	63.3	2.304	-	36.6
1971	2.6	8.130	29.1	4.756	19.2	58.4	3.374	46.4	41.5
1972	2.8	10.158	24.9	5.654	18.8	55.6	4.504	33.4	44.3
1973	3.1	18.595	83.0	8.470	49.8	45.5	10.125	124.8	54.4
1974	10.4	35.039	88.4	15.207	79.5	43.4	19.832	95.8	56.5
المتوسط	4.2	15.643	56.3	7.615	41.8	53.24	8.027	75.1	46.66
1975	10.4	81.235	131.8	37.931	149.4	46.6	43.304	118.3	53.3
1976	11.6	128.273	57.9	73.621	94.0	57.3	54.652	26.2	42.6
1977	12.6	138.048	7.6	71.417	-2.9	51.7	66.631	21.9	48.2
1978	12.9	147.972	7.1	83.488	16.9	56.4	64.484	-3.2	43.5
1979	29.2	185.724	25.5	102.447	22.7	55.1	83.277	29.1	44.8
المتوسط	15.3	136.250	45.9	73.780	56.2	53.42	62.469	38.4	46.48
1980	36.0	236.755	27.4	132.661	29.4	56.0	104.094	24.9	43.9
1981	34.2	284.650	20.2	113.636	-14.3	39.9	171.014	64.2	60.0
1982	31.7	244.912	-13.9	102.248	-10.0	41.7	142.664	-16.5	58.2
1983	30.1	230.186	-6.0	124.052	21.3	53.8	106.134	-25.6	46.1
1984	28.1	216.363	-6.0	121.696	-1.8	56.2	94.667	-10.8	43.7
المتوسط	32.2	235.373	4.3	118.804	4.9	49.52	123.714	7.2	50.38
1985	27.5	184.004	-14.9	119.865	-1.5	65.1	64.139	-32.2	34.8
1986	13.0	137.422	-25.3	98.894	-17.4	71.9	38.528	-39.9	28.0
1987	17.7	184.919	34.5	134.419	35.9	72.6	50.500	31.0	27.3

17.4	-51.3	24.573	82.5	-13.4	116.283	-23.8	140.856	14.2	1988
23.6	48.8	36.567	76.3	1.7	118.303	9.9	154.870	17.3	1989
26.22	-8.7	42.816	73.68	1.0	117.552	-3.9	160.414	17.9	المتوسط
22.6	-	110.220	77.3	-	377.205	-	487.425	18.6 22.3	*1990 1991
32.0	-	76.637	67.9	-	162.350	-	238.987	18.4	1992
1.6	-96.0	3.012	98.3	13.8	184.878	-21.3	187.890	16.3	1993
1.4	-20.4	2.396	98.5	-12.7	161.380	-12.8	163.776	15.5	1994
14.4	-38.8	48.066	85.5	1.1	221.453	-11.3	269.519	18.2	المتوسط
14.4	-98.9	25.167	85.5	-7.8	148.776	6.2	173.943	16.9	1995
13.5	6.7	26.859	86.4	15.1	171.258	13.8	198.117	20.3	1996
1.0	-91.0	2.392	98.9	27.8	218.880	11.6	221.272	18.7	1997
9.9	690.0	18.897	90.0	-21.8	171.163	-14.1	190.060	12.3	1998
9.0	-11.9	16.646	90.9	-2.3	167.195	-3.2	183.841	17.5	1999
9.56	98.9	17.992	90.34	2.2	175.454	2.8	193.446	17.1	المتوسط
7.8	10.3	18.364	92.1	29.7	216.958	28.0	235.322	27.6	2000
12.3	72.2	31.632	87.6	3.0	223.508	8.4	255.140	23.1	2001
12.8	-5.1	30.000	87.1	-8.9	203.500	-8.4	233.500	24.3	2002
13.0	11.5	33.470	86.9	9.8	223.530	10.0	257.000	28.8	2003
13.1	12.1	37.551	86.8	10.7	247.649	10.9	285.200	36.0	2004
11.8	20.2	30.203	88.1	8.8	223.029	9.7	253.232	27.9	المتوسط
17.9	65.9	62.301	82.0	14.7	284.173	21.4	346.474	50.6	2005
18.0	13.8	70.911	81.9	13.4	322.411	13.5	393.322	61.0	2006
25.5	67.8	119.049	74.4	7.6	347.199	18.5	466.248	69.1	2007
25.2	10.2	131.230	74.7	11.9	388.839	11.5	520.069	94.4	2008

(*) بالنظر لدمج موازنة عام 1990 مع موازنة عام 1991 لم يستطيع الباحث اخذ عام 1990 اساس الاحتساب معدلات النمو السنوي.

2009	61.0	596.434	14.6	416.594	7.1	69.8	179.840	37.0	30.1
المتوسط	67.2	464.509	15.9	351.843	10.9	76.56	112.666	38.9	23.34
2010	77.4	653.885	9.6	455.043	9.2	69.5	198.842	10.5	30.4
2011	107.5	826.700	26.4	550.500	20.9	66.5	276.200	38.9	33.4
2012	109.5	873.305	5.6	611.626	11.1	70.0	261.679	-21.5	29.9
2013	105.9	976.014	11.7	664.047	8.5	68.0	311.967	19.2	31.9
2014	96.2	1109.903	13.7	739.658	11.3	66.6	370.245	18.6	33.3
المتوسط	99.3	887.961	13.4	604.174	12.2	68.1	283.786	13.1	31.8
2015	49.5	978.139	-11.8	714.413	-3.4	73.0	263.726	-28.7	26.9
متوسط المدة(1970 2015-	34.36	2459.138	14.4	221.350	15.2	70.66	84.874	28.5	29.23

المصدر:- العمود (1) بالاعتماد على :

- تقرير الامين العام ، الثاني والاربعون، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك،2015، ص82.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000، ص189
- الاعمدة (2، 3، 4). مؤسسة النقد العربي السعودي، الاحصائيات السنوية احصائيات المالية العامة
- النسب ومعدلات النمو احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الاعمدة (2، 3، 4).

شهد عقد السبعينيات تطورات كبيرة في الانفاق العام إذ ارتفع من (15.643) مليار ريال كمتوسط للمدة (1970- 1974) إلى (136.250) مليار ريال كمتوسط للمدة (1975- 1979) وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط للمدة ذاتها (45.9%). وتوزع هذا الانفاق على شكل نفقات جارية (53.42%) منه ونفقات استثمارية (46.48%) كمتوسط للمدة (1975- 1979) .

وشهدت كلا المدتين معدلات نمو عالية في الانفاق الجاري والاستثماري ، جاءت على اثر التحولات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط الخام بعد أن استطاعت منظمة أوبك السيطرة على مقدراتها النفطية وتعديل أسعار النفط في العام 1973 وما شهدته السوق النفطية بعدها من اضطرابات اذ ارتفعت الأسعار من (3.1) دولار للبرميل عام 1973 إلى (29.2) دولار للبرميل عام 1979. فالثروة المالية المفاجئة دفعت بالحكومة إلى توسيع التزاماتها ونشاطها وبخاصة في مجال الخدمات العامة. إذ استحوذت القطاعات الثلاثة الدفاع والموارد البشرية والادارة وقطاع

البنى التحتية على اكثر من (75%) من مجمل الانفاق العام وقد تصدرت التخصيصات العسكرية المركز الأول في حصة الانفاق الجاري لعقد السبعينيات تليها قوائم الرواتب والاجور وتحسين مرافق الادارة الحكومية ([1]). وخلال عقد الثمانينيات كانت اهتمامات الدولة امتداداً لجهودها في عقد السبعينيات إلا انها واجهت ظرفا ماليا صعباً نتيجة تدني أسعار النفط في السوق العالمية ولهذا واجهت الدولة عجزا في الموازنة العامة لمعظم سنوات ذلك العقد. إذ يتبين أن انخفاض الأسعار وتدني الايرادات النفطية انعكس سلبا على مجمل الانفاق العام الذي انخفض من (235.373) مليار ريال كمتوسط للمدة (1980 – 1984) إلى (160.414) مليار ريال كمتوسط للمدة (1985- 1989). مما تسبب في أن ينخفض متوسط النمو السنوي لمجمل ذلك الانفاق ليصل إلى (3.9-%) للمدة ذاتها في حين كان ذلك المتوسط (4.3%) للمدة (1980-1984). ويتضح كذلك بان ما اصاب الانفاق الاستثماري من تخفيض من جراء انخفاض الأسعار اكبر مما عليه في الانفاق الجاري مما ادى إلى أن تستمر حصة الانفاق الجاري في الارتفاع على حساب نسبة الانفاق الاستثماري ، فمن خلال تفحص نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام يلاحظ انها تراجعت من (50.38%) وبمعدل نمو (7.2%) كمتوسط للمدة (1980- 1984) إلى (26.22) وبمعدل نمو (8.1-%) كمتوسط للمدة (1985- 1989) في حين ارتفعت هذه النسبة للإنفاق الجاري من (49.52%) كمتوسط للمدة الأولى إلى (73.68%) كمتوسط للمدة الثانية. ويعود السبب في ذلك إلى أن الدولة حاولت بأن لا ينعكس تراجع أسعار النفط على النمط الاستهلاكي للأفراد وبخاصة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات ضناً منها إن الأنخفاض في الأسعار وقتي وسرعان ما تعاود الأسعار الارتفاع ثانية([2]). واستمر الأنخفاض في معدلات نمو الانفاق الاستثماري ليبلغ متوسط نموه السنوي (38.8-%) للمدة (1990- 1994) وبأهمية نسبية بلغت (14.4%) من مجمل الانفاق العام . في حين شهد الانفاق الجاري معدل نمو موجبا بلغ (1.1%) كمتوسط للمدة ذاتها وبأهمية نسبية بلغت (85.5%) من اجمالي الانفاق العام . ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مرت بها السعودية خلال تلك المدة والمتمثلة بالأثار السلبية لحرب الخليج التي انعكست على الأنشطة الاقتصادية وبالأخص الاستثمارية منها ، فيما تطلبت تلك الظروف نفقات استهلاكية كبيرة تمثلت بالإنفاق العسكري الذي تزايد بشكل متسارع خلال سنوات الحرب لقد كانت تسعينيات القرن الماضي حبلى بأحداث جسام تركت ظلالا قاتمة على منطقة الخليج العربي، الساحة الرئيسة لهذه

([1]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، التنمية في مائة عام ، الرياض، 2006، ص181.

([2] .)Sorya W.Assad،Consumerism in Saudi Arabia-problems and consequences،journal of the social Sciences ،Volume 34،No1، (Kuwait،universityof Kuwait ،2006).p،26.

الأحداث، والتي تركت انعكاساتها أثاراً اقتصادية سلبية فرضت على دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة والسعودية بخاصة أن تقوم بإصلاحات اقتصادية لاستيعاب تأثيرات الصدمة التي أنتجها تدهور أسعار النفط خلال الثمانينات والتسعينات ونتائج حرب الخليج الثانية التي تركت تأثيرات سلبية على اقتصادات دول المجلس وتحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي دخل فيها اقتصاد السعودي كغيره من اقتصادات دول المجلس شرع في عملية تكييف بنيوي غير مسبوقة، بعدما تدنت قدرة الدولة على تغطية مشاكلها الاقتصادية دون إجراء إصلاحات اقتصادية، استهدفت بشكل عام التغلب على المشاكل الاقتصادية الناتجة عن انخفاض العائدات النفطية فقد سعت الحكومة عبر إحداث تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية إلى انتهاج سياسات مالية تقييدية تستهدف الحد من التوسع في الانفاق العام ، فعمدت إلى ترشيده من خلال سياسات عدة منها تخفيض تكاليف عقود الأنشاءات، وتجميد التوظيف في القطاع الحكومي، وتقليص الدعم، والحد من الانفاق على المشاريع الجديدة، وإحداث بعض التأخيرات في تسليم مستحقات المقاولين، إعادة النظر في بعض البرامج الطموحة المتعلقة بعدد من المشروعات الأنمائية، مما ترتب عليه البطء في استكمال وتقليل العديد من المشاريع الأنمائية مشروعات البنية الأساسية وتطوير المرافق العامة إلا أن هذه السياسات قد طالت اوجه الانفاق الاستثماري اكثر مما علية في الانفاق الجاري وقد تبوء الانفاق العسكري المراكز الأولى في تخصيصات الموازنة العامة طيلة المدة المذكورة([1]). استمرت ذلك الانفاق على نفس الوتيرة على الرغم من انخفاض الأسعار التي تلت حرب الخليج وتوقف العمليات العسكرية ويعود ذلك إلى التوجه التسليحي للدولة وبناء منظومة دفاعية متينة بعد تصور حكام السعودية إن امن المنطقة مهدد بالكامل وليس الكويت فحسب . وبالإضافة إلى ذلك الانفاق ازداد الانفاق الاستهلاكي لقطاع التعليم في العام 1999 إلى اكثر من ثلاثة امثاله في العام 1990 والصحة إلى اكثر من (15) ضعفاً ([2]). ولذلك فإن طيلة المدة (1995- 1999) شكل الانفاق الاستهلاكي (90.34%) كمتوسط للمدة ذاتها . في حين تراجعت هذه النسبة للإنفاق الاستثماري إلى (9.56%) كمتوسط للمدة المذكورة عاكسا بذلك الأنخفاض الحاصل في أسعار النفط والتي ترجمت إلى قرارات وتوجهات بضرورة ضغط الانفاق العام التي طالت اوجه الانفاق الاستثماري اكثر مما عليه في الانفاق الاستهلاكي. اما خلال المدد اللاحقة العقد التسعينات فقد جاءت توجهات الدولة بانها بحاجة لمواجهة المتغيرات المحلية والدولية التي يوجهها الاقتصاد السعودي وبهذا يجب اتباع منهجية جديدة لتعزيز الوضع المالي واحداث تغيرات هيكلية في سياسة الانفاق العام وضرورة

([1]) اكرم نعمه علي ، مصدر سابق ، ص65.
([2]) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام 2007، ص342.

ترشيده وبخاصة الانفاق الاستهلاكي وتشجيع الانفاق الذي يخدم المجلات الأنتاجية التي يستفيد منها الاقتصاد الوطني([1]). وعند التفحص في الجدول (6) يبدو وكان دعوات الدولة نحو ترشيد الانفاق العام لم تأخذ حيز التنفيذ فسرعان ما ارتفعت الأسعار ، ازداد الانفاق العام من (253.232) مليار ريال وبمعدل نمو بلغ (9.7%) كمتوسط للمدة (2000- 2004) إلى (464.509) مليار ريال وبمعدل نمو بلغ (15.9%) كمتوسط للمدة (2005-2009). توزع بشكل نفقات جارية بلغت (76.56%) منه و نفقات استثمارية بلغت (23.34%). وهذا هو ما يميز دول الريع النفطي التي تعتمد في تمويل انفاقها العام على متغير خارجي هو أسعار النفط ، فعندما ترتفع أسعار النفط يعيش البلد حالة من الرخاء ويرتفع الانفاق الاستهلاكي على حساب انفاقها الاستثماري والعكس عند انخفاض الأسعار فإن البلد يعيش حالة من العسر المالي يضع السلطات المالية امام تحديات كبيرة تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني. ومن تفحص بيانات الجدول (6) يلاحظ إن الانفاق الجاري خلال المدة (2010- 2014) شكل نسبة مساهمة في مجمل الانفاق العام بلغت في المتوسط للمدة المذكورة (68.1%) في حين لم يشكل الانفاق الاستثماري اهمية موازية للإنفاق الجاري إذ بلغت نسبة مساهمته (31.8%) كمتوسط للمدة (2010- 2014). وخلال هذه المدة تأثر الانفاق العام بانخفاض الأسعار في العام 2015 حيث تراجعت الأسعار من مستوى (96.2) دولار للبرميل عام 2014 إلى (49.5) دولار للبرميل عام 2015 لينخفض على اثرها ذلك الانفاق من (1109.903) مليار ريال عام 2014 إلى (978.139) مليار ريال عام 2015 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (11.8-%) وقد انعكس ذلك سلبا على معدلات نمو كل من الانفاق الجاري والاستثماري حيث سجلا معدلات نمو سالبة بلغت (3.4-%) و(28.7-%) على التوالي للعام 2015 ويتبين بأن ما اصاب الانفاق الاستثماري من تخفيض جراء انخفاض أسعار النفط هو اكبر من التخفيض الحاصل في الانفاق الجاري ، حيث تراجع الانفاق الاستثماري من (370.245) مليار ريال عام 2014 إلى (263.726) مليار ريال عام 2015 ، في حين انخفض الانفاق الجاري من (739.658) مليار ريال إلى (714.413) مليار ريال للمدّة نفسها المدة.

([1])، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية السابعة ، ص192.

الشكل (10)

سعر النفط والانفاق العام الجاري والاستثماري في السعودية للمدة (1970-2015)

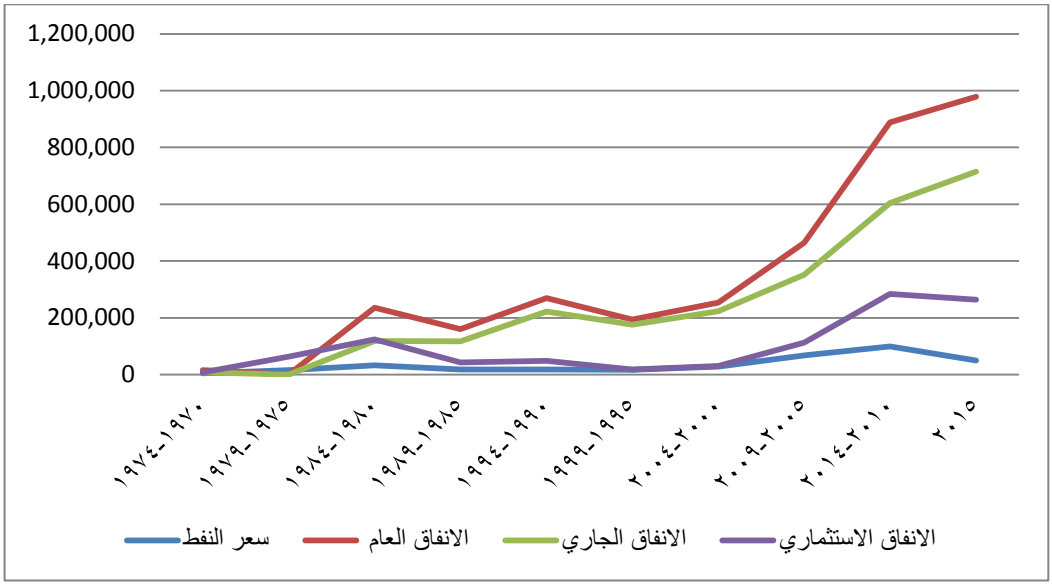

المصدر:- الشكل اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول(6).

وبعد ملاحظة مكونات الانفاق العام في الجدول (6) نجد هنالك اختلال واضح في هيكل هذا الانفاق إذ أن حصة الانفاق الجاري طيلة سنوات المدة (1970- 2015) فاقت حصة الانفاق الاستثماري كما يبين ذلك الشكل (10) اعلاه. وان هنالك مشكلة رئيسية تواجه سياسة الانفاق السعودي. فلو تتبعنا المسار الانفاقي طيلة المدة (1970- 2015) نجد أن هذا المسار يتبع تقلبات أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية . فمن خلال بيانات الجدول (6) يتبين إن الانفاق العام قد شهد تطورات ملحوظة منذ العام 1973 الذي شهدت خلاله أسعار النفط طفرتها الأولى حيث سجل الانفاق العام ارتفاعا بلغ (18.595) مليار ريال خلال العام 1973 ، وارتفع هذا الانفاق في العام 1974 فبلغ (35.039) مليار ريال . وعند تفحص مكونات هذا الانفاق يلاحظ ارتفاع الانفاق الجاري من (8.470) مليار عام 1973 إلى (15.207) مليار ريال عام 1974 وبمعدل نمو سنوي بلغ (79.5%) واهمية نسبية بلغت (43.3%) من اجمالي الانفاق العام . اما جانب الانفاق الاستثماري فقد ارتفع من (10.125) مليار ريال إلى (19.832) مليار ريال ليحقق معدل نمو سنوي بلغ (95.8%) واهمية نسبية إلى اجمالي الانفاق العام بلغت (56.5%) خلال العام 1974. إن الارتفاع الملحوظ في اجمالي قيم الانفاق الاستثماري واهميته النسبية إلى اجمالي الانفاق العام مطلوبة في تلك المرحلة وانه يجب أن تتمثل في الانفاق الاستثماري التوجه نحو القاعدة الأنتاجية

إلا أن ذلك لم يحصل وتم تبديد الكثير من العوائد النفطية على مشاريع البنية التحتية التي غلب عليها طابع الانفاق المظهري واتسمت تلك المشاريع بكلفها العالية حتى بلغت اضعاف كلفها الحقيقية وبالتالي ابتعدت اوجه الانفاق الاستثماري كثيرا عن المجلات التي تخدم ميادين التنمية الاقتصادية ([1]). إنّ التطور الكبير في مسار الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال الاعوام 1973 و1974 انما يعود إلى ارتفاع الايرادات النفطية مصدر التمويل الرئيس لهذا الانفاق اذ ارتفعت الأسعار من (3.1) دولار للبرميل خلال العام 1973 إلى (10.4) دولار للبرميل في العام 1974. وفضلا عن ذلك فإن التصحيح الثاني لأسعار النفط في العام 1979 ادخل سياسة الانفاق العام في المملكة العربية السعودية في دورة ثانية من القفزات الهائلة في الانفاق العام حيث ارتفع ذلك الانفاق من (35.093) مليار ريال عام 1974 إلى (185.724) مليار ريال في العام 1979 وبمعدل نمو سنوي بلغ (25.5%) خصص الجزء الاكبر منه للإنفاق الجاري الذي شكل اهمية نسبية بلغت (55.1%) من اجمالي الانفاق العام في حين بلغت تلك النسبة للإنفاق الاستثماري (44.8%) . واستمر الانفاق العام بالزيادة على اثر الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال الاعوام 1980 والعام 1981 والذي بلغ خلاله الانفاق العام (284.650) مليار ريال . إلا أن هذا الانفاق اخذ مسارا مغايرا لما شهده خلال الاعوام السابقة وبدأ بالأنخفاض منذ العام 1982 ليحقق معدلات نمو سالبة لمعظم سنوات المدة (1982 -1989) وسجل اعلى معدل نمو سنوي سالب بلغ (25.3-%) في العام 1986 وهو العام الذي شهدت انخفاض أسعار النفط من (36) دولار للبرميل المستوى الذي بلغته في العام 1980 إلى (13) دولار للبرميل لينخفض اجمالي الانفاق العام من (284.650) مليار ريال خلال العام 1981 إلى (137.422) مليار ريال عام 1986. وبالرغم من الأنخفاض الكبير الذي طرأ على الانفاق العام من جراء انخفاض أسعار النفط وانخفاض الايرادات النفطية إلا أن الانفاق الجاري واصل تفوقه على الانفاق الاستثماري إذ شكل اهمية نسبية إلى الانفاق العام بلغت (71.9%) خلال العام 1986 في حين بلغت الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام (28%). وهذا يبين إن السياسة الانفاقية التي اتبعتها الدولة لمواجهة الأنخفاض الحاصل في الإيرادات النفطية خلال فترة تدني أسعار النفط قد طالت اوجه الانفاق الاستثماري اكثر من الانفاق الجاري ولذا فان معدلات التخفيض في الانفاق الاستثماري فاقت مثيلاتها في الانفاق الجاري مما ادى إلى أن تستمر نسبة الزيادة في الانفاق الجاري من الانفاق العام على حساب زيادة الانفاق الاستثماري . إنّ تدهور أسعار النفط منذ العام 1982 واستمرارها بالأنخفاض حتى نهاية عقد الثمانينيات اظهر حقيقة شكلية التنمية المتبعة وبدأت سلبيات المسار التنموي المغلوط تظهر بوضوح ومن ابرزها

([1]) أسامة عبد الرحمن ، مصدر سابق ،ص84.

عدم وجود قاعدة حقيقية قادرة على امتصاص الصدمة النفطية ، كما انها ابرزت الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية في تمويل النشاطات غير النفطية وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الأنخفاض الذي حصل في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الذي سجل معدلات نمو سالبة طيلة المدة (1983-1989) بلغت اقصاها خلال العام 1986 اذ سجل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي معدل نمو سنوي سالب بلغ (5.3-%)([1]). ومن خلال متابعة بيانات الجدول (6) يلاحظ زيادة الانفاق العام خلال العام 1991 حيث بلغ (487.425) مليار ريال وأن هذه الزيادة في الانفاق العام لم تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وانما ذهب الجزء الاكبر منها لتلبية متطلبات العمليات الحربية بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية والتي تحملت خلالها المملكة العربية السعودية نسبة كبيرة من تغطية تكاليف العمليات الحربية وقد كان لارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى (22.3) دولار للبرميل ابان العمليات الحربية دورا كبيرا في تمويل الزيادة الحاصلة في الانفاق العام ([2]).ولذلك شكل الانفاق الجاري اهمية نسبية إلى اجمالي الانفاق العام بلغت (77.3%) في حين استحوذ الانفاق الاستثماري على (22.6%) من اجمالي الانفاق العام . بعد ذلك شهد الانفاق العام انخفاضا من المستوى الذ بلغه خلال العام 1991 إلى (163.776) مليار ريال في العام 1994 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (12.7-%) وهو العام الذي شهد تراجع أسعار النفط التي بلغت (15.5) دولار للبرميل . وبلغت الاهمية النسبية للإنفاق الجاري خلال العام المذكور من اجمالي الانفاق العام (98.5%) اما الانفاق الاستثماري فقد سجل اهمية نسبية بلغت (1.4%) وهنا يلاحظ مدى حجم التضحية بالانفاق الاستثماري لصالح الانفاق الجاري ، وانه طيلة سنوات عقد التسعينيات لم يشكل الانفاق الاستثماري اهمية موازية للإنفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام .إذ لم تتجاوز الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام(30%) في حين تجاوزت تلك النسبة (90%) للإنفاق الجاري. وبعد عقد التسعينيات بدأت مرحلة جديدة في مسار الانفاق العام ارتبطت بالتطورات غير المسبوقة التي شهدتها أسعار النفط ، إذ ارتفع الانفاق العام من (235.322) مليار ريال عام 2000 إلى (520.069) مليار ريال عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.5%) ، وعند تفحص مكونات هذا الانفاق يتبين إن جانب الانفاق الجاري استأثر بالقسم الاكبر من اجمالي الانفاق العام إذ شكل اهمية نسبية تجاوزت (90%) في حين لم تتجاوز تلك النسبة (25.5%) للإنفاق الاستثماري طيلة المدة (2000-2008). وخلال السنوات اللاحقة استمر الانفاق العام بالزيادة مدفوعا بالارتفاع الحاصل الذي شهدته أسعار النفط وحقق معدلات نمو سنوية موجبة لغاية العام 2014 الذي شهد زيادة مطردة

([1]) المصدر بيانات الجدول (1)، ص22.
([2]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة ، ص61.

في الانفاق العام وصلت إلى (1109.903) مليار ريال . وخلال العام 2015 انخفض ذلك الانفاق فبلغ (978.139) مليار ريال وحقق اعلى معدل نمو سنوي سالب بلغ (11.8-%) على اثر الأنهيار الذي منيت به الأسعار من (96.2) دولار للبرميل عام 2014 إلى (49.5) دولار للبرميل عام 2015. ولذلك انخفض الانفاق الجاري من (739.658) مليار ريال إلى (714.413) مليار ريال ليحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ (3.4-%) واهمية نسبية إلى اجمالي الانفاق العام بلغت (73%) اما جانب الانفاق الاستثماري فقد انخفض من (370.245) مليار ريال إلى (263.726) مليار ريال وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (28.7-%) وبأهمية نسبية بلغت (26.9%) من الانفاق العام . وعليه فان ارتباط مسار الانفاق العام بأسعار النفط التي تتحدد بقوى خارجة عن قدرة الاقتصاد الوطني ، يبقى عرضة للتقلبات وعدم الثبات تبعا لأسعار النفط عالميا ، مما يهدد بعدم القدرة على رسم سياسة اقتصادية مستقرة نظرا لعدم وجود الرؤية المستقبلية لأسعار النفط عالميا. ولهذا نجد أن الدولة عانت من عجز في الموازنة طوال عقد الثمانينيات والتسعينيات تقريباً بسبب هبوط أسعار النفط خلال تلك المدة ، و أن هذا العجز المستمر وضع الدولة في مشكلة حقيقية أمام طموحاتها التنموية ، مما أدى إلى اضطرار المملكة إلى خفض نفقاتها العامة خلال تلك المدة. إن التراجع الكبير في الايرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط وبالتالي تخفيض الانفاق العام لابد وان يحدث أثراً سلبياً على نمو القطاعات الأقتصادية والخدمية ولهذا نرى إن الدولة حاولت جاهدة بعدم التعرض لتخصيصات القطاعات الخدمية والأستهلاكية للمحافظة على الإستقرار الأمني وتجنب حدوث تذمر في الأوساط الشعبية والمحافظة على النمط الانفاقي الأستهلاكي المعتاد في السنوات التي سبقت تراجع العائدات النفطية . وقد تحمل الانفاق الأستثماري العبء الأكبر لذلك التخفيض لعدم بيان أثره المباشر في المستوى المعاشي للأفراد في الأمد القصير. إن سوء تقدير الأيرادات بسبب القوى الخارجية غير المسيطر عليها ، والتي تتحكم في أسعار النفط الخام ، تؤدي في كثير من الأحيان إلى إخفاقات كبيرة عند تنفيذ الخطط التنموية ، وبهذا يكون عدم إستقرار أسعار النفط وبالتالي إيراداتهُ مشكلة حقيقية تواجه سياسات الانفاق العام في الدول النفطية ومنها سياسة الانفاق السعودي .

أن إعتماد نماذج التنمية على الايرادات النفطية وضعف الأيرادات الحكومية المستمدة من الضرائب المحلية وغيرها وبحلول الدولارات النفطية يؤدي إلى تشوه توجهات صنع القرار على نحو يحفز ويرسخ التحولات السلبية بحيث تتوّلد عن ذلك حلقة مفرغة من نتائج التنمية السلبية لأن الدولة النفطية هي اشد تبعية لسلعة واحدة من أية دولة اخرى ([1]). كما أن الاعتماد المفرط على الايرادات النفطية باعتبارها ركيزة النشاط الاقتصادي الذي يميل إلى وضع حاجات

([1]) تيري لين كارل، مصدر سابق، ص117.

صناعة النفط فوق ما عداها ولد نموذجا اقتصاديا توزيعيا كثيف الاحادية صوب القطاع النفطي على حساب القطاعات الأنتاجية الاخرى واصبح تطور القاعدة الأنتاجية وهياكلها يعتمد إلى حد كبير على تلك الايرادات ونمط انفاقها وبشكل لم ينسجم وحث السياسة المالية على بلوغ اهداف التنمية والنمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار لكون المالية العامة في بلدان الريع النفطي قد صممت على اثار توزيعية واجتماعية لها الغلبة على تعظيم مجالات الاستثمار ودفع التنمية إلى المستويات المرغوبة وهذا هو ديدن الاقتصاديات الريعية شديدة الاحادية ، فارتفاع الدخل الحقيقي للموازنات العامة وتعاظمه بسبب ارتفاع الايرادات النفطية لم يصب في مصلحة تعاظم الانفاق المحرك لمضاعف الدخل الحقيقي وحث قطاعات الأنتاج على النهوض بما يصب في توسيع الطاقة المادية المنتجة ذلك أن سهولة الحصول على الايرادات النفطية يؤدي إلى انفاقها بأفراط في مشاريع غير انتاجية تزيد من تشوهات الاقتصاد وانحرافه بعيدا عن تحقيق تطور اقتصادي حقيقي مبني على اساس تطور المشاريع الأنتاجية ولذلك فان تحليل طبيعة وتركيب الانفاق العام تحتل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الريعي، اذ يميل الانفاق الجاري وفي أغلب الأحوال إلى امتصاص الجانب الأكبر من مجمل الانفاق العام في الدول الريعية، ولا سيما على حساب النفقات الاستثمارية مما نتج عن ذلك تطبع إقتصادات تلك الدول بخاصية مهمة ألا وهي إنخفاض الميل الحدي للإستثمار. وإن هذا التنامي لمعدلات الانفاق الجاري ادى إلى تقوية نزعات الاستهلاك بحيث تطغى على نزعات الأنتاج ([1]) وقد تجلى ذلك بوضح في سياسة الانفاق العام في المملكة العربية السعودية فطيلة المدة (1970- 2015) كان الاتجاه العام للتغير في التخصيصات لصالح النفقات الجارية على حساب المخصصات الاستثمارية فبملاحظة بينات الانفاق الاستثماري الواردة في الجدول (6) يتبين ان مخصصات الانفاق الاستثماري لم تشكل اهمية موازية من مجمل الانفاق العام مقارنة مع مخصصات الانفاق الجاري التي بلغت في المتوسط للمدة المذكورة ما نسبته (70.66%) من مجمل الانفاق العام في حين بلغت تلك النسبة للإنفاق الاستثماري في المتوسط (29.23%) . إن هذه النسبة المتدنية لمخصصات الانفاق الاستثماري تكمن بالأساس بارتباط الموازنة العامة بشقيها الإيرادي والانفاقي بأسعار النفط وأن هذا الارتباط يجرد السياسة المالية من اداء الدور المطلوب والتكيف مع الازمات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط ؛ولذلك فإن انخفاض الأسعار يعرض الموازنات العامة لضغوطات كبيرة على شكل عجوزات ، وفي ظل محدودية الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى لإدارة الدورة الاقتصادية فإن ذلك يحمل السياسة الانفاقية عبء تخفيض الانفاق الاستثماري. إن ذلك التوجه

([1]) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، مصدر سابق، ص10.

الانفاقي ينسجم مع رغبة الحكومة في الدولة الريعية التي لا تريد تعريض اقتصادها لتبعات التكيف مفضلة بذلك سياسات الاستهلاك على حساب سياسات التنمية التي تعزز التحول الاجتماعي والاقتصادي حرصا منها على تعزيز الوضع القائم عن طريق ضخامة برامج الرفاه الاجتماعي ذات الطابع الاستهلاكي ([1]). ولذلك دائما ما تشهد الموازنات العامة ظاهرة مالية مقلقة تتمثل بارتفاع النفقات التشغيلية وتحقيق فوائض مالية في الموازنة الاستثمارية وهي مشكلة تكمن بالأساس بانخفاض الطاقة الاستيعابية لنفقات الموازنة الاستثمارية وانخفاضها عن معدل الأنتفاع الحقيقي والمالي والتي تعتبر من اهم العوامل التي توفر الوسائل والبيئة للقطاعات الأنتاجية الحقيقية إلا أن الأنتفاع والتنفيذ المالي في الموازنات العامة دائما ما ينحرف نحو النفقات الاستهلاكية عالية المرونة في الصرف والتنفيذ، ولذا فإن هذا التناقض في الطاقة الاستيعابية السنوية بين الموازنة التشغيلية (الاستهلاكية) عالية المرونة والموازنة الاستثمارية ضعيفة المرونة اصبح عامل مضاف ضمن التوسع السنوي في نفقات الموازنة الاستهلاكية ،وأن ما يضيفه من قوة طلب استهلاكية عالية لا يقوى الاقتصاد الوطني على مواجهتها بات يعرض الاقتصاد الوطني في هذه البلدان إلى معدلات عالية من التضخم لا يقوى على مواجهتها بعرض حقيقي آني ولذا فإن ارتفاع نفقات الموازنة التشغيلية المدفوعة بدورات أسعار النفط يعرض الاقتصادات النفطية إلى مشكلة رئيسة وهي فقدان مرونة الأنتاج وارتفاع معدل التضخم والأنكشاف بشكل كبير على الخارج. وهناك عنصر سلبي آخر يتمثل في إدراج المزيد من المشاريع في الموازنة وأثقالها بالتزامات تفوق قدرات التنفيذ وهو ما يفقد الموازنة المناورة المطلوبة للتكيف مع اوضاع متغيرة مع استمرار الانفاق دون إنجازات متناسبة و بالتالي يصبح الاستثمار العام تجميدا للموارد بدلا عن استثمارها ([2]). ولما كانت الدول النفطية تخشى نضوب مواردها النفطية فإن البعض منها عقد العزم على زرع (بذور النفط)[(*)] من خلال تطوير الصناعات الثقيلة وتحديث البنى التحتية والأستثمار في مجال الدفاع .وادركت بعض البلدان ومنها السعودية إن تدفق أموال النفط على اقتصادها ولد مشكلات إستيعاب حقيقية ؛ولهذا عمدت إلى إقامة صناديق إستثمار لأستيعاب الدولارات النفطية خارج البلاد لابعاد اي تأثيرات سلبية معاكسة . إلا ان ذلك لم يدم طويلا لأن ذهنية الأدخار التي كانت قائمة لمدة وجيزة سرعان ما تبخرت ليحل محلها سريعاً جنون الانفاق والهوس المنفلت في طلب الريوع . وبالتالي جرى ضخ أرصدة الصناديق الخارجية على الأقتصاد المحلي من خلال الانفاق الحكومي . وبنمو الأدمان

([1]) ما يكل روس، مصدر سابق ، ص91.
([2]) مظهر محمد صالح ، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، مصدر سابق، ص257.
[(*)] وهو تعبير مجازي يقصد به إستخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة للأقتصاد مابعد النفط .

على الدولار النفطي لم تعد حتى عائدات الفورة النفطية تكفي لأشباع نهم الانفاق ولما كانت الدولارات النفطية تميل إلى إتباع نموذج التوزيع السياسي للمنافع فليس من المستغرب أن يذهب مابين 65-75% من اجمالي الناتج المحلي بعد عام 1974 إلى الأستهلاك العام والخاص مستهدفا قبل كل شيء إرضاء الجماعات الأساسية التي تساند حكام دول النفط واتخذ ذلك في الغالب شكل دعم ومعونات إلى جماعات وفئات معينة واصدقاء واقارب وأتباع سياسيين للحكومة وذلك عن طريق منح العقود على أسس ومعايير لا علاقة لها بالسوق أما الباقي ومانسبته 20-35% فقد جرى إستثماره أو إستخدامه لبناء جيوش متطورة[1]. وتعد السعودية الدولة الاكثر تلقيا للعوائد النفطية مثالا حيا لهذه السلوكيات فقد إستطاعت بفضل بنود الانفاق الضخمة من تحقيق معدلات نمو جيدة في بناء رأس المال البشري والأجتماعي وفي القطاعات الأقتصادية والخدمية غير أن هذا النمو الموجب تطلب إنفاق مئات المليارات من الدولارات ، ضاعت النسبة العظمى منها في المشروعات ذات الكلف العالية والتي غالبا ما تكون اعلى من كلفها الحقيقية ([2]). ففي عام 1970 دخلت السعودية عهد التخطيط ومنذ ذلك الوقت تم تنفيذ العديد من الخطط التنموية وكانت جهود الدولة فيها منصبة على أمرين أساسيين هما الاستثمار الحكومي الفعال في الأقتصاد بقطاعيه النفطي وغير النفطي ، والأستثمار في رأس المال الأجتماعي الذي يغطي مستلزمات التنمية التحتية وتنمية الموارد البشرية . كل تلك الأهداف كانت مدعومة ببرامج إنفاقية حكومية ضخمة. وجرى تنفيذ اولى تلك الخطط خلال المدة (1970- 1974) والتي جاءت اهدافها منسجمة مع الوضع المالي للدولة وبالتالي كانت الاهداف متواضعة من حيث البرامج والمشاريع المقررة إلا ان ارتفاع أسعار النفط في العام 1973 ادى إلى زيادة كبيرة في الايرادات النفطية جعل من الممكن تجاوز اهداف تلك الخطة ومكنت الدولة من تعديل النفقات المستهدفة اذ قدرت النفقات الفعلية خلال تلك الخطة بحدود(413.135) مليار ريال موزعة على شكل نفقات جارية (229.310) مليار ريال ونفقات استثمارية (183.825) مليار ريال عززت من خلالها قطاعات البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري والمعونات الاجتماعية. وتصدر قطاع الامن والدفاع الوطني أولى اهتمامات الدولة ليستحوذ الانفاق العسكري على نسبة (23.1%) من النفقات المقدرة لتلك بما فيها البنية التحتية التي تخدم ذلك القطاع ([3]).

وفي ظل التحسن الكبير الذي طرأ على موارد الدولة المالية جاءت خطة التنمية الثانية (1975-1979) ببرامج أنفاقية ضخمة عكست الارتفاع الحاصل في أسعار النفط والايرادات النفطية اذ بلغت النفقات العامة المقدرة لها (4982.302) مليار ريال. وقد انصب فيها الاهتمام على معالجة

([1]) تيري لين كارل، مصدر سابق، ص131.
([2]) اسامه عبد الرحمن ، مصدر سابق،ص84.
([3]) وزارة التخطيط المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الأولى ، ص49،.

ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني إذ احتلت قطاعات (الموارد البشرية ، والبنى التحتية) اولى اهتمامات الدولة فضلا عن اهمية الانفاق على قطاع الدفاع والامن الوطني إذ بلغت نسبة تخصيصات القطاعات الثلاثة من مجمل تلك النفقات (23.7%) (22.7%) (15.7%) على التوالي ومع النجاح الذي حققته هذه الخطة إلا أن الدولة واجهت مشكلة ارتفاع معدلات التضخم نتيجة التفاوت الكبير بين الطلب الكلي المدفوع بالانفاق الحكومي في شتى المجالات والعرض الكلي بسبب عدم قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات ([1]).

واستمرت جهود الدولة التنموية خلال الخطة اللاحقة من خلال خطة التنمية الثالثة (1980-1985) نحو تحقيق الاهداف التنموية والعمل على تعزيز التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني عن طريق تنمية القطاعات الأنتاجية وتطوير الموارد الاقتصادية والاهتمام المتزايد باستغلال العمالة غير السعودية بكفاءة وفاعلية اكبر ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي إلا أن ذلك جرى دون أن يؤخذ في الحسبان احتمال التراجع في أسعار النفط الخام وانخفاض الايرادات النفطية المصدر الرئيس الممول لتلك البرامج والاهداف ([2]).

إن التراجع التدريجي الأسعار النفط في بداية عقد الثمانينيات وضع الدولة في مشكلة حقيقية امام توجهاتها الانفاقية التنموية مما اضطرها إلى اعادة النظر بالبرامج الأنمائية الطموحة التي تخص استكمال المشاريع المتعلقة ببناء التجهيزات الاساسية فضلا عن الغاء العديد من المشاريع المزمع تنفيذها وتخفيض الدعم المقدم للقائم منها كما استهدفت الدولة ترشيد مخصصات الاجور والرواتب والعلاوات واعادة النظر لكثير من برامج الدعم والاعانات ([3]). ولم تكن خطط التنمية خلال عقد التسعينيات بأفضل حالا فقد ادركت الحكومة السعودية إن معدلات النمو المرتفعة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات كانت بفعل الانفاق الحكومي الضخم وأن هذه الطريقة في الانفاق وبهذا المستوى تحتاج إلى مراجعة للحد من تكرارها حيث أن تلك الأنماط الانفاقية تسببت في عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ولم تحقق النمو والاستقرار المنشود وبالتالي لا يمكن الاستمرار بها ، فضلا عن ذلك فقد كان لأثار حرب الخليج الأولى وفترة التكيف التي تلتها بسبب انخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على التوجهات الانفاقية وعلى المسار التنموي

([1]) وزارة التخطيط المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثانية، ص140.
([2]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثالثة، ص45.
([3]) وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الرابعة، ص99.

المستهدف([1]). فبعدما تدنت قدرة الدولة على حل مشاكلها المالية الناجمة عن تراجع الايرادات النفطية شرعت في عملية تكيف بنيوي غير مسبوقة تمثلت بشكل عام بالآتي([2]).

أولاً. اتباع سياسة مالية تقييدية استهدفت بشكل عام الحد من التوسع في الانفاق العام كوسيلة للتحكم في حجم الطلب الكلي فعمدت إلى تخفيض الانفاق الحكومي من خلال عدة سياسات منها الغاء عقود الأنشاءات وتجميد التوظيف في القطاع الحكومي وتقليص الدعم والغاء المشاريع المقررة وتخفيض الدعم المقدم للقائم منها وتأخير مستحقات المقاولين وهي امور ساهمت في زيادة القوى الأنكماشية في السوق إذ انه حدث مترافقا مع تخفيض الانفاق الحكومي إذ بلغت نسبة الاستقطاع في الموازنة العامة السعودية (19%) في العام 1994 وأن مثل هذا التخفيض أدى إلى زيادة العبء الاستهلاكي على المواطنين ممثلا في ارتفاع أسعار الماء والكهرباء والنقل مرورا بالخدمات العامة.

ثانيا. الاعتماد على الدين العام الداخلي لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار والحد من عجز الموازنة العامة وعمدت الحكومة السعودية إلى اصدار سندات حكومية كوسيلة امنة لتمويل العجز حيث وصلت المبالغ المتعامل بها من خلال بيع سندات الخزينة والسندات الحكومية من صفر عام 1987 إلى 84 مليار دولار عام 1994 مما أدى إلى أن ترتفع مدفوعات الديون بنسبة كبيرة من الانفاق الجاري.

ثالثا. اعادة النظر في بعض البرامج التنموية الطموحة المتعلقة بعدد من المشاريع الأنمائية مما ترتب عليه البطء في استكمال وتقليل معدل الطلب على مشروعات البنية الاساسية وتطوير المرافق العامة . إن انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية وانحسار مورد التمويل اظهر حقيقية شكلية التنمية المتبعة وبدأت سلبيات المسار التنموي المغلوط تظهر للعيان ومن ابرزها هو عدم وجود قاعدة قادرة على استيعاب الصدمة النفطية كما انها ابرزت لاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية .

إن ارتفاع أسعار النفط منذ العام 2000 الذي شهد ارتفاعا حادا في الايرادات النفطية نتج عنها تحقيق الموازنة العامة فوائض مالية لم يشهدها تاريخ المملكة الحديث فقد وصل حجم الفوائض المتراكمة إلى 944 مليار ريال خلال المدة (2000-2008) ادخل سياسة الانفاق العام السعودي بوضع يشبه لما حصل خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي واختل توازن الدولة

([1]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية السادسة، ص88.

([2]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2004، ص194.

المالي بحيث اصبحت لا تستطيع السيطرة على معدل نمو انفاقها العام الذي بدأ ينمو بشكل يوازي معدل النمو الحاصل في الايرادات النفطية حيث بلغ متوسط المعدل السنوي المركب للإنفاق العام (13.9%) خلال المدة (2000-2008) وقد عكس هذا النمو الكبير في الانفاق العام الارتفاع الحاصل في الانفاق على مجالات السلع والخدمات وتسديد الديون وفوائدها والتي بلغت ذروتها في العام 2002 اذ وصلت إلى 685 مليار ريال تم تسديد نسبة كبيرة منها ابان فورة أسعار النفط لتتراجع إلى 237 مليار ريال عام 2008 ([1]).إن ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الايرادات النفطية ساهم بشكل كبير في خلق الكثير من التحديات للحكومة فمن جهة برزت الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الانفاق في مجالات التعليم والنقل والبنية التحتية ومن جهة اخرى الحاجة إلى تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين ومواجهة المتغيرات المحلية والدولية التي يواجهها الأقتصاد السعودي ويرى اصحاب القرار في الأقتصاد السعودي إن عليهم إتباع منهجية التخطيط الأستراتيجي على المدى البعيد ، وضرورة تعزيز الوضع المالي للأقتصاد وتحسين ميزان المدفوعات والعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السعودية واحداث تغيرات هيكلية تستهدف تنويع القاعدة الأنتاجية ومصادر الدخل والأيرادات العامة وتفعيل برامج الخصخصة وجذب الأستثمارات الوطنية والاجنبية ، إلا أن تلك التوجهات لم تدخل حيز التنفيذ إذ شكل الانفاق الجاري خلال خطة التنمية التاسعة (2004-2008) نسبة (90%) من اجمالي الناتج المحلي في حين تراجعت حصة الانفاق الاستثماري من (21.4%) خلال خطة التنمية الثامنة إلى (16.8%) خلال خطة التنمية التاسعة وهذا يعني حرص الدولة على تعظيم انفاقها الاستهلاكي حرصا منها على الوضع القائم([2]) . وهي سلوكيات تتوافق تماما مع ما وصفه أنتليس من أن الحكومة السعودية تنفق ثروتها النفطية على برامج انفاقية استهلاكية هائلة تساعد على التخفيف في المطالبة بتحقيق الديمقراطية ([3]).

وبهذا الصدد يبدو أن سياسة الانفاق العام السعودي تتناسب ونظرية الدخل الدائم او المستمر للاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان، حيث غالبا ما يحصل الفرد على دخل أضافي أعلى من دخلة المعتاد مما يجعله يتصرف على أساس أنه يتمتع بدخل دائم وعدم ضغط إنفاقه الاستهلاكي إذا ما طرأ انخفاض على مستوى دخلة الجاري وذلك في محاولة منه للحفاظ على نمطه الاستهلاكي الذي أعتاد علية حتى لو اضطر إلى السحب من مدخراته السابقة أو بالاقتراض من

([1]) حمد الحوشان و جون كوالز ، الفائض المالي السعودي مصادره واوجه استخداماته المختلفة واثاره في السياسة المالية الحكومية ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009،ص 220.
([2]) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية التاسعة ، ص60.
([3]) مايكل روس، مصدر سابق، ص161.

الآخرين ويبدو أن هذه الظاهرة قد انتقلت عدواها من الفرد إلى الحكومة (السعودية) خاصة لتتصرف وكأن لديها فائض نقدي مستمر دون أن تدرك عواقب هذا الاعتقاد أو التصرف وهذا الأمر واضحا وليس غريبا على سياسات الانفاق في بلدان الريع النفطي التي سرعان ما تفتح قنوات جديدة للإنفاق العام بصرف النظر عن جدواها ، حتى تجاري الزيادة في العائدات النفطية وكأن هذه العائدات حالة مستمرة ودائمة وعندما تتراجع هذه العائدات تستهلك هذه البلدان فوائضها النفطية بسرعة بدل أن تخضع اوجه الانفاق للجدوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام ، ودون أن تجهد نفسها في أيجاد فرص اقتصادية حقيقية في القطاعات الأنتاجية للأيدي العاملة الجديدة الراغبة في الدخول إلى سوق العمل، فاعتماد الموازنة العامة على توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية تتسع بأتساع الايرادات النفطية ولا يمكن تخفيضها في حقب الركود والأنكماش الاقتصادي ادت إلى تقيد الموازنة التشغيلية في جانبها الانفاقي بقسط الرواتب الثابت او المتزايد سنويا والذي لا يتمتع بالمرونة الكافية لتخفيضه نظرا لحساسية مكوناته وما يفرزه من تداعيات اجتماعية سلبية ([1]). وبهذا الصدد يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن القطاع العام في السعودية وعلى مدى العقود الماضية مثل الملاذ الأول لتوظيف القوى العاملة وبغض النظر عن تحديد الوظائف غير الضرورية المرتبطة بالحاجة الفعلية وبالإمكانات الاقتصادية القائمة مما ادى إلى تحميل الموازنات العامة اعباء مخصصات الاجور والرواتب المرتفعة جدا مقارنة مع العديد من البلدان النفطية واضعف من مرونة الموازنة على التكيف مع انحسار عائدات النفط المعتادة ([2]).

أن الحكومة في الدولة النفطية ومنها الحكومة السعودية تواجه تحدي عدم اليقين أو التأكد المرتبط بالثروة النفطية ، فتقلب حجم العائدات النفطية بسبب تأرجح أسعار النفط يمثل مشكلة كبيرة للإدارة المالية خاصة في الأجل القصير الذي ينتقل بسهولة إلى حالة من عدم التأكد في الأجل الطويل مرتبط بالثروة النفطية نفسها وخاصة في قضايا المسار المستقبلي لأسعار النفط وحجم الاحتياطي النفطي ومعدل كلفة استخراج النفط وهي اعتبارات هامة جدا في الأجل الطويل أن هذه الحالة من عدم التأكد تجعل الحكومة في الدولة النفطية تتبنى سياسات مالية أكثر تحفظا مما لو كانت جميع المتغيرات معلومة ([3]). فالمالية العامة في السعودية تؤدي دورا حاسما في الاقتصاد الوطني باعتبارها الاداة التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي فعلى مدى العقود الماضية ادى الانفاق

([1]) علاء الدين جعفر ، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة الحالة العراقية ، وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الدراسات والبحوث، بغداد ، 2009، ص2.

([2]) المملكة العربية السعودية ، مشاورات المادة الرابعة ، صندوق النقد الدولي ، 2015، ص13.

([3]) علاء الدين جعفر، مصدر سابق ، ص2.

الحكومي على البنية التحتية والتعليم والبرامج الاجتماعية إلى تحويل الاقتصاد ورفع مستويات المعيشة ، غير ان تقلب الايرادات النفطية يشكل تحديات كبيرة امام ادارة المالية العامة ومسار الانفاق العام وكيفية تحديد اثار التذبذب واللايقين في الاجل القصير في ذلك الانفاق وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصاديين([1]). ففي السعودية ترتبط التطورات الاقتصادية والمالية ارتباطا وثيقاً بالمالية العامة المدفوعة بدورات أسعار النفط في سوق النفط الدولية فخلال الفترات التي تشهد انخفاضا حادا في الايرادات النفطية تترك اثار قوية على نتائج الاقتصاد الكلي والقطاع المالي ، فقد ادى انخفاض الإيرادات النفطية خلال العام 2015 إلى ضعف مركز المالية العامة والمركز الخارجي وإلى هبوط أسعار الاسهم في ضل توقعات حصول مزيد من الأنخفاض في أسعار النفط وتباطؤ نمو الانفاق الحكومي الذي انعكس بدوره على نشاط القطاع غير النفطي وزيادة القيود على السيولة المحلية وتراجع نمو الائتمان وضعف الميزانيات العمومية للبنوك . وبينما كانت الحكومة قادرة على الحفاض على مستوى مرتفع من الانفاق خلال المدة (2000-2008) بفضل قوة مركز المالية العامة المدفوعة بارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة إلا انها لم تستطع ذلك خلال العام 2015 عندما تراجعت الأسعار بشكل حاد وتدهور مركز المالية العامة إذ سجلت عجزا بلغ (19.5%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الذي انعكس بتراجع الانفاق الرأسمالي ليوازن تأثير الزيادة الحاصلة في الانفاق الجاري ولذلك تواجه المالية العامة في السعودية تحدي كبيرا نتيجة ارتباط نشاط القطاعات غير النفطية بالنمو الحاصل في انفاق المالية العامة الممول بالإيرادات النفطية اذ ينكشف نشاط القطاع غير النفطي بنسبة كبيرة على الانفاق العام الممول بالإيرادات النفطية ([2]).

([1]) احمد أل درويش واخرون ، مصدر سابق، ص19.
([2]) المملكة العربية السعودية ، مشاورات المادة الرابعة مصدر سابق، ص7.

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ونمط الانفاق العام في الاقتصاد العراقي.

يعد الاقتصاد العراقي من بين الاقتصاديات النفطية التي تعاني من اختلال الهيكل الأنتاجي ، فاغلب الناتج المحلي الاجمالي يتركز في قطاع النفط ، وبذلك فإن الاقتصاد العراقي اقتصاداً احادي الجانب يعتمد على انتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط. وحيث أن أسعار هذه السلعة الحيوية تتميز بالتقلبات الشديدة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية ذات الطابع الدولي فإن هذا يجعل موارد الريع النفطي غير مستقرة بسبب الصدمات السعرية التي تشهدها سوق النفط الدولية الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي يعاني من تذبذب حجم الايرادات العامة وبالتالي عدم استقرار حجم التمويل الاكبر للإنفاق العام مما يقود إلى عدم انتظام العلاقة بين السياسة الانفاقية واهدافها ووظائفها وهو ما ينعكس بتقييد فاعلية هذه السياسة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. وعليه سيتناول هذا المبحث مطلبين ينصرف الأول إلى تحليل مؤشرات الناتج والمؤشرات المالية لبيان واقع واهمية القطاع النفطي في تشكيل اقتصاد العراق الريعي . فيما ينصرف الثاني إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الانفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2015) .

المطلب الأول : اتجاهات مؤشرات الناتج والمؤشرات المالية في العراق.

أولاً . تحليل مؤشرات الناتج (اداء النمو الاقتصادي).

يعد حجم الناتج المتولد في الاقتصاد مؤشرا للنمو الاقتصادي الحقيقي فإذا كان الناتج يتغير باتجاه الزيادة يطلق على ذلك (النمو الاقتصادي) اما إذا كان التغير باتجاه التناقص يدعى ذلك (الأنكماش الاقتصادي) ويعكس مؤشر النمو الاقتصادي نوعا ما تنوع القاعدة الأنتاجية في الاقتصاد وكذلك مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي .ويمكن الوقوف على اداء النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 -2015) من خلال المؤشرات الآتية.

1. الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه.

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن حجم الاقتصاد القومي ومدى تطوره ونموه فهو المؤشر الاكثر وضوحا للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي فتطور الناتج المحلي الاجمالي ينعكس على تطور الدخل وهذا بدوره يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاه الاجتماعي للفرد . ومن بيانات الجدول

(7) يتضح إن الاقتصاد العراقي قد شهد حالة من الأنتعاش او الازدهار إذ اتجه الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع لمعظم سنوات المدة (2003 -20015) . حيث يلاحظ من تفحص بيانات الجدول ادناه أن مقدار الناتج المحلي الاجمالي بلغ (26،990.2) مليار دينار عام 2003 وارتفع إلى (41،607.80) مليار دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (54.1%) كذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل ارتفاعا من (1.7) مليون دينار عام 2003 إلى (2) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (17.6%) ، واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع ووصل (43،438.80) و(47،851.40) و(48،510.60) مليار دينار على التوالي للأعوام 2005 و2006 و 2007 وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت على التوالي (4.4%) و (10.2%) (1.4%) .وقد انعكست الزيادات المتحققة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في متوسط نصيب الفرد ليبلغ للأعوام المذكورة (2.6)، (3.3)، (3.8) مليون دينار على التوالي . وفي العام 2008 بلغ الناتج المحلي الاجمالي (51،716.60) مليار دينار وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (6.6%) ، كذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل ارتفاعا ملحوظا من (3.8) مليون دينار عام 2007 إلى (5.1) مليون دينار عام 2008 ليحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (34.2%). إن هذه الزيادات المتحققة في مقدار الناتج المحلي الاجمالي هي زيادات ترجع بالأساس لارتفاع أسعار النفط والكميات المصدرة منه حيث وصلت أسعار النفط الخام ذروتها عام 2008 ليبلغ سعر البرميل 147.3 دولار وبلغ المعدل اليومي للتصدير 1.8 مليون برميل.

الجدول (7)

الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (2003-2015) بالأسعار الثابتة لعام 1988

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليار دينار	نسبة التغير %	متوسط نصيب الفرد من الناتج(مليون دينار)	نسبة التغير %
2003	26،990.2	-	1.7	-
2004	41،607.80	54.1	2	17.6
2005	43،438.80	4.4	2.6	30
2006	47،851.40	10.2	3.3	26.9
2007	48،510.60	1.4	3.8	15.1

2008	51،716.60	6.6	5.1	34.2
2009	54،721.20	5.8	4.1	-19.6
2010	57،751.60	5.5	5	21.9
2011	63،650.40	10.2	6.5	30
2012	71،680.80	12.6	7.4	13.8
2013	75،685.70	5.6	7.8	5.4
2014	72،736.20	-3.9	7.2	-7.6
2015	70،990.30	-2.4	5.2	-27.7
متوسط المدة (2003-2015)	55.946.53	8.4	4.7	11.7

المصدر:- الجدول اعداد الباحث بالاستناد إلى :

- البنك المركزي العراقي على الرابط التالي http// cbiraq. Org
- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، اعداد مختلفة .
- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، سنوات متفرقة.

وعند متابعة بيانات الجدول اعلاه يتبين إن الناتج المحلي الاجمالي يشهد ارتفاعا مستمرا في قيمته حتى العام 2013 والذي سجل عنده الناتج المحلي الاجمالي اقصى قيمة له ليبلغ (75،685.70) مليار دينار كما يوضح ذلك شكل (11) . وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (5.6%). لكن في الاعوام 2014 و 2015 انخفض مقدار الناتج المحلي الاجمالي وبلغ هذا الأنخفاض على التوالي (72،736.20) و(70،990.30) مليار دينار وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (3.9-%) و (2.4-%) ويعزى هذا الأنخفاض إلى تراجع أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2014 واستمراره بالأنخفاض في العام 2015 اذ انزلق سعر النفط إلى دون 50 دولار للبرميل .لينعكس هذا التراجع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج الذي تراجع هو الاخر من (7.2) مليون دينار عام 2014 إلى (5.2) مليون دينار عام 2015 وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (27.7-%) كما يظهر ذلك الشكل ادناه.

الشكل (11)

الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (2003- 2015)

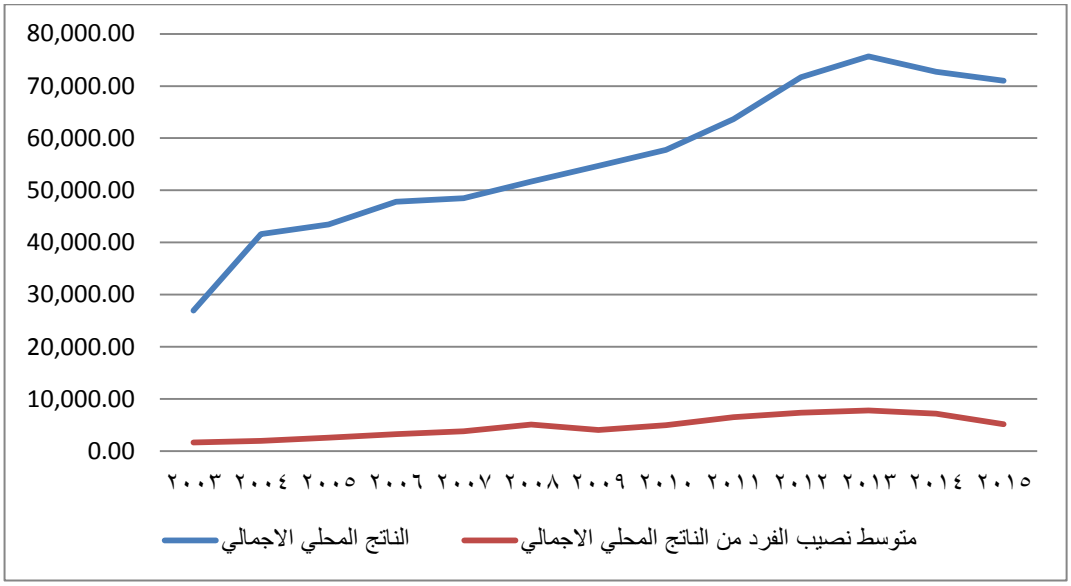

المصدر :- الشكل من عمل الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (7).

2. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

يعد الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي من بين اهم المؤشرات للتعبير عن درجة الاختلال الهيكلي التي يتصف بها الاقتصاد الوطني فيما إذا كان يعتمد على انتاج السلع الأولية (النفط) التي يتحدد سعرها عالميا وهذا المؤشر يقود إلى اختلالات اخرى تتمثل بدرجة عالية من الاعتماد على الخارج واختلال في هيكل الموارد المالية للحكومة . ويمكن الكشف عن وجود اختلال في القطاع الأنتاجي للاقتصاد العراقي للمدة (2003 -2015) من خلال بيانات الجدول ادناه.

الجدول (8)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج في العراق للمدة (2003- 2015) %

السنوات	القطاع النفطي	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	باقي القطاعات	المجموع
2003	51	5	14	30	100
2004	48	2	11	39	100
2005	42	2	14	42	100
2006	41	2	13	44	100
2007	43	2	9	46	100
2008	45	2	8	45	100
2009	44	3	7	46	100
2010	42	3	7	48	100
2011	43	3	7	47	100
2012	43	3	7	47	100
2013	42	3	7	48	100
2014	44	3	7	46	100
2015	33	3	5	59	100
متوسط المدة 2003-2015	43.1	2.9	8.9	45.1	100

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على :-

- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث. ، سنوات مختلفة .
- وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، اعداد مختلفة

يلاحظ إن الصناعة الاستخراجية المتمثلة بالقطاع النفطي تحتل الاهمية الكبرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما يتضح ذلك من خلال الشكل (12) . وهذه المساهمة تتباين تبعا لتباين حجم الأنتاج والتصدير والأسعار ففي العام 2003 سجل القطاع النفطي نسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بلغت (51%) وتعزى هذه النسبة المرتفعة للقطاع النفطي إلى ارتفاع

معدلات انتاج النفط الخام وأسعاره حيث بلغ انتاج العراق من النفط الخام (2.4) مليون برميل لشهر شباط من العام المذكور تزامنت مع ارتفاع الأسعار التي لامست مستوى 34 دولار للبرميل ، أضف إلى ذلك فإن تراجع نشاط القطاعات الاخرى في توليد الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الاضرار التي لحقت بهذه القطاعات من جراء العمليات العسكرية ادت إلى أن يتبوء النفط موقع الصدارة في نسبة اسهامه في تكوين الناتج ([1]). بعدها تناقصت نسبة مساهمة هذا القطاع إلى (48%) عام 2004 واستمرت بالأنخفاض وبلغت (42%) و (41%) للأعوام 2005 و 2006 على التوالي وذلك نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة باقي القطاعات وفي العام 2007 بلغت نسبة المساهمة (43%) ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة صادرات النفط الخام خاصة بعدة عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي مع ارتفاع أسعار النفط من 55 دولار للبرميل عام 2006 إلى 61 دولار للبرميل عام 2007 ([2]). وفي العام 2008 ارتفعت هذه النسبة لتبلغ (45%) نتيجة الارتفاع غير المسبوق الذي شهدته أسعار النفط الخام والتي بلغت 147دولار للبرميل وفي العام 2009 تأثر هذا القطاع بالأزمة المالية العالمية وانخفضت نسبة مساهمته إلى (44%) اذ تراجعت أسعار النفط بنسبة (33%) عام 2009 مقارنة بعام 2008([3]). بعدها تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج بين (33- 44%) حتى العام 2014 ، قبل أن تتراجع إلى (33%) عام 2015 بسب انخفاض أسعار النفط . اما القطاع الصناعي فلم تتجاوز نسبة مساهمته (3%) لأغلب سنوات المدة (2003- 2015) واقصى ما وصلت اليه هذه النسبة هي (5%) عام 2003. إن هذه النسبة المتدنية لإسهام القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي جاءت نتيجة معاناة هذا القطاع خلال العقود الماضية من صعوبات وتحديات جسيمة ادت إلى انخفاض انتاجية هذا القطاع بسبب العديد من العوامل اهمها الظروف السياسية التي مر بها البلد وعدم استقرار السياسات الاقتصادية وقدم الآلات والمعدات وعوامل تتعلق بالإخفاقات الادارية وانعدام الاستراتيجية الصناعية ناهيك عن الاضرار التي لحقت بهذا القطاع بعد الأحداث التي تلت عام 2003 التي كانت سببا في تحطيم البنية التحتية التي يستند اليها هذا القطاع اذ تدهورت معظم الصناعات الكبيرة وتعرض العديد من الشركات العامة والمعامل الأنتاجية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية إلى التخريب الكبير مما ادى إلى توقف الكثير من شركات القطاع الصناعي كلها

([1]) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع عام 2004، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2003 ، ص17.

([2]) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، لعام 2007 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2007 ، ص3.

([3])البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، لعام 2009، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2009، ص7.

امور ادت إلى انخفاض انتاجية هذا القطاع وتدني نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي ([1]).

وعند تفحص بيانات الجدول اعلاه والمتعلقة بمساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع مقارنة مع نسبة مساهمة القطاع الصناعي إذ سجل القطاع الزراعي نسبة مساهمة بلغت (14%) و(11%) و(14%) و(13%) على التوالي للأعوام 2003 و 2004 و2005 و2006 ويعود هذا التحسن في نسبة مساهمة القطاع الزراعي خلال الاعوام المذكورة إلى تحسن الأنتاجية في هذا القطاع حيث بلغت كميات المحاصيل الزراعية للمدة (2004-2005) (4432.9) الف طن إذ بلغ انتاج الحبوب الرئيسية (3303.8) الف طن وبلغ انتاج محصولي الحنطة والشعير (2982) الف طن وانتاج المحاصيل الاخرى (680.7) الف طن وانتاج التمور (428.4) الف طن وقد ادت هذا العوامل إلى زيادة الأنتاجية لهذا القطاع وارتفاع نسبة مساهمته في تكوين الناتج ([2]). إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى (9%) و (8%) خلال الاعوام 2007 و 2008 ثم تناقصت إلى (7%) عام 2009 واستمرت عند هذه النسبة حتى عام 2014 ثم بلغ هذا التراجع اقصاه عام 2015 ليسجل هذا القطاع نسبة مساهمة بلغت (5%) عام 2015. ويعزى هذا التراجع في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إلى عدم تطوير مستلزمات الأنتاج الزراعي والاعتماد على الاساليب التقليدية في الري والزراعة وشحة المياه وانخفاض الدعم الحكومي فظلا عن سوء الاحول الجوية والمتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الامطار وهبوب العواصف الترابية وارتفاع ملوحة الارض واغراق السوق بالمحاصيل الزراعية المستوردة فضلا عن انتشار الامراض والاوبئة وعدم استخدام التقنيات الحديثة لمعالجتها كلها امور ادت إلى ضعف الأنتاج لهذا القطاع وانخفاض نسبة مساهمته ([3]).إن ما يلاحظ على الناتج المحلي الاجمالي في العراق هو انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية فيه ، وان قطاع النفط يساهم بدرجة كبيرة في تكوين هذا الناتج فمن خلال الجدول (8) اعلاه يتضح بان القطاع النفطي كمتوسط للمدة (2003 -2015) سجل نسبة مساهمة بلغت (43.1%) في حين لم يشكل القطاع الصناعي سوى (2.9%) كمتوسط للمدة نفسها اما القطاع الزراعي فقد بلغت هذه النسبة كمتوسط للمدة المذكورة (8.9%). وهذا دليل

([1]) فيصل اكرم ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق مع اشارة خاصة إلى القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (21) العدد(83) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2015، ص202.

([2]) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2005 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2005، ص2.

([3]) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008، مصدر سابق ، ص20.

على الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يشكل ناتج قطاع ريعي يعتمد على الخارج اكبر نسبة في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي .

الشكل (12)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003- 2015)

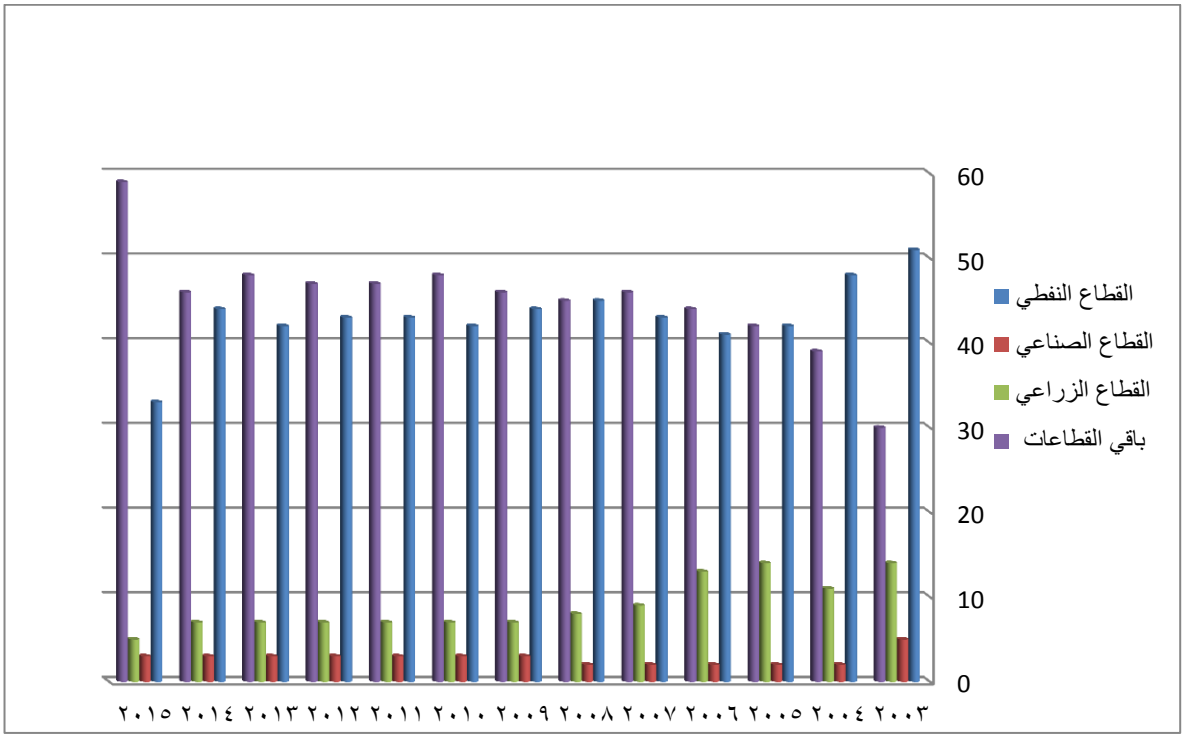

المصدر:- الشكل من عمل الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (8).

ثانيا. المؤشرات المالية .

1. هيكل الايراد العام .

يؤدي اختلال الهيكل الأنتاجي للاقتصاد من خلال اعتماده على سلعة اولية في التصدير إلى اختلال في هيكل الموارد المالية للدولة . وفي العراق فإن معظم موارد الدولة تغطى من الايرادات النفطية لكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط بشكل أساس فضلا عن عجز الموارد المالية الاخرى في تغطية الايرادات العامة كما يوضح ذلك الجدول (9) ادناه الذي يبين بأن الايرادات النفطية تغطي (93،9%) من اجمالي الإيراد العام كمتوسط للمدة (2003 -2015) ومن بيانات هذا الجدول يمكن الوقوف على واقع هيكل الايراد العام وتحليل اتجاه تطوره للمدة المذكورة.

الجدول (9)

هيكل الايراد العام في العراق للمدة (2003- 2015) مليون دينار

السنوات	الايراد العام	نسبة التغير%	الايراد النفطي	نسبته من الايراد العام%	الايرادات الاخرى	نسبتها من الايراد العام%	نسبة الايراد العام من الناتج%
2003	4،596،000	-	4،096،500	89.1	499،500	10.9	15.5
2004	21،729،106	372.7	21،434،206	98.7	294،900	1.3	40.8
2005	28،958،608	33.2	28،336،608	97.9	622،000	2.1	39.3
2006	49،232،349	70.1	48،641،120	98.8	591،229	1.2	51.5
2007	52،046،698	5.7	50،747،131	97.6	1،299،567	2.4	46.6
2008	80،252،182	54.1	79،131،752	98.7	1،120،430	1.3	51.1
2009	55،209،353	-31.2	51،719،059	93.7	3،490،294	6.3	42.2
2010	69،521،117	25.9	66،819،670	96.1	2،701،447	3.9	42.8
2011	99،998،776	43.8	98،090،214	98.1	1،908،562	1.9	46.0
2012	119،466،403	19.4	116،597،076	97.6	2،869،327	2.4	46.9
2013	103،767،395	-13.1	110،677،542	97.1	3،089،853	2.9	37.9
2014	105،386،623	1.5	97،072،410	92.1	8،314،213	7.9	40.7
2015	66،470،252	-36.9	51،312،621	77.1	15،157،631	22.9	34.6
متوسط المدة(2003-2015)	65،894،989	45.4	63،436،608	94.9	3،227،611	5.1	41.2

المصدر:- اعداد الباحث بالاستناد إلى :-

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد مختلفة .

من تفحص بيانات الجدول (9) يلاحظ أن الايراد العام شهدا تزايدا متصاعدا منذ العام 2003، وقد سجل الايراد العام (4،596،000) مليون دينار عام 2003 شكل الايراد النفطي نسبة منه

بلغت (89.1%) في حين بلغت تلك النسبة للإيرادات الاخرى (10.9%)، وفي العام 2004 وصل الايراد العام إلى (21،729،106) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (372.7%) وشكل الايراد النفطي نسبة من اجمالي الايراد العام بلغت (98.7%) لتتراجع على اثرها نسبة الايرادات الاخرى من اجمالي الايراد العام من (10.9%) عام 2003 إلى (1.3%) عام 2004 وذلك بسبب ارتفاع الايرادات النفطية مما قلل من اهمية الايرادات الاخرى . واستمر الايراد العام في تزايده حتى وصل إلى(80،252،182) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (54.1%) وشكل الايراد النفطي النسبة الاكبر من اجمالي الايراد العام بنسبة مساهمة بلغت (98.7%) بينما سجلت الايرادات الاخرى نسبة مساهمة إلى اجمالي الايراد العام بلغت(1.3%) .إن هذه الزيادة المتحققة في اجمالي الايراد العام هي زيادة مرتبطة بالأصل بارتفاع الايراد النفطي الذي بلغ (79،131،752) مليون دينار عام 2008 نتيجة الارتفاع الذي شهدت أسعار النفط ، لكنه تراجع اثناء العام 2009 من المستوى الذي بلغه خلال العام 2008 إلى (51،719،059) مليون دينار نتيجة للازمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض في أسعار النفط ليتراجع على اثر ذلك الايراد العام إلى (55،209،353) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (31.2-%) ، وسجل الايراد النفطي نسبة مرتفعة من اجمالي الايراد العام بلغت(93.7%) في حين بلغت نسبة الايرادات الاخرى من اجمالي الايراد العام (6.3%). وبعد أن استعادة الأسعار عافيتها منذ العام 2010 وتخطيها حاجز 100 دولار للبرميل خلال السنوات اللاحقة عاود الايراد العام الارتفاع مرة اخرى وكما يوضح ذلك الشكل (13) وحقق معدلات نمو موجبة بلغت (22.9- 43.8- 19.4%) للأعوام التالية (2010، 2011، 2012) على التوالي وشكل الايراد النفطي نسبة من اجمالي الايراد العام تراوحت بين (98.1%) كحد اعلى عام 2011 و(96.1%) كحد ادنى عام 2010. اما الايرادات الاخرى فقد سجلت انخفاض في نسبة مساهمتها من (6.3%) عام 2009 إلى (2.4%) عام 2012. وفي العام 2013 حقق الايراد العام معدل نمو سنوي سالب بلغ (13.1-%) وجاء هذا النمو السالب كمحصلة لأنخفاض الايراد النفطي بسبب انخفاض أسعار النفط من 107 دولار للبرميل عام 2012 إلى 103 دولار للبرميل عام 2013([1]).إلا انه عاود الارتفاع خلال العام 2014 وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (1.5%) لكنه انخفض مرة اخرى في العام 2015 وحقق اعلى معدل نمو سنوي سالب بلغ (36.9-%) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام خلال العام 2015 و تراجع الإيراد النفطي من (97،072،410) مليون دينار عام 2014 إلى (51،312،621) مليون دينار عام 2015 دينار . وبالرغم من هذا الأنخفاض شكل الايراد النفطي النسبة الاكبر من

([1]) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2013، ص56

اجمالي الايراد العام بلغت (77.1%) ، وسجلت الايرادات الاخرى نسبة من اجمالي الايراد العام بلغت (22.9%) عام 2015 وهي اقصى ما وصلت اليه هذه النسبة طيلة سنوات المدة (2003-2015) وذلك بسبب العديد من الاجراءات التي اتخذتها الدولة في ظل الأنخفاض الحاد في الايراد النفطي كان من ابرزها زيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية والسيطرة على المنافذ الحدودية ([1]). اما مؤشر نسبة الايراد العام من الناتج المحلي الاجمالي فتشير النسب المذكورة في الجدول (9) إلى تباين هذه النسبة تبعا لتباين الايراد العام وترتبط معه بشكل عام بعلاقة طردية فتزداد بزيادته وتنخفض بانخفاضه . وبعد ملاحظة مكونات الايراد العام في الجدول (9) يلاحظ أن هنالك اختلال واضح في هيكل هذا الايراد إذ يعتمد على الايراد النفطي بالدرجة الاساس كما يظهر ذلك في الشكل (13) ادناه . وحيث أن النفط يرتبط بتقلبات السوق العالمي اي ان سعره يحدد بقوى خارجة عن قدرة الاقتصاد الوطني عليه فان الايراد العام يبقى عرضة للتقلب وعدم الثبات تبعا لتقلبات أسعار النفط عالميا مما يهدد بعدم القدرة على ثبات واستقرار مصدر التمويل الاكبر للإنفاق العام نظرا لعدم وجود الرؤية المستقبلية لأسعار النفط في السوق الدولية ، وفي العراق هناك عامل اخر لا يقل اهمية عن الأسعار يؤثر على الايراد النفطي وهو الكميات المنتجة التي لاتزال منخفضة مقارنة بما يملكه البلد من احتياطي نفطي هائل.

الشكل (13)

تطور الايراد العام ومكوناته الرئيسية في العراق للمدة (2003 - 2015)

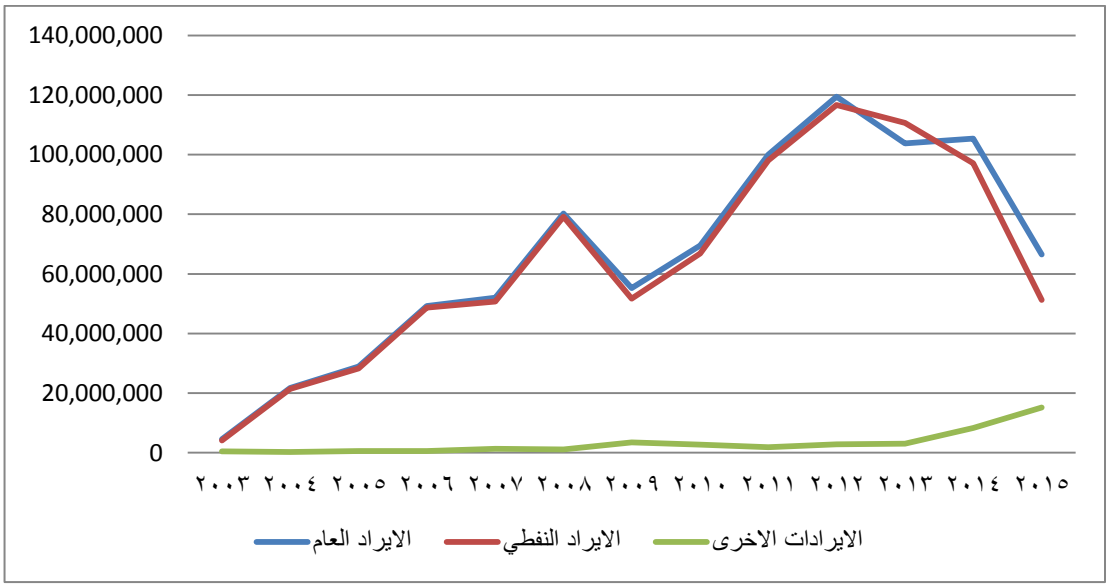

المصدر:- الشكل من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (9).

([1]) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2015 ، 16.

2. هيكل الانفاق العام

بعد التغير الذي طرأ على النظام السياسي في البلاد عام 2003 وما تبعه من فلسفة تمثلت بضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق كان من المتوقع أن تتغير طبيعة التوجه الانفاقي ووظيفة السياسة المالية من ادة اساسية للإدارة الاقتصاد الريعي إلى ادة اساسية لإدارة التحول نحو اقتصاد السوق إلا أن الواقع الموضوعي يؤشر خلاف ذلك إذ أن التوجه الانفاقي للدولة حول السياسة المالية إلى قناة لتوزيع الريع النفطي من خلال الانفاق الاستهلاكي العالي والانفاق الاستثماري الخدمي بعيدا عن شروط الكفاءة الاقتصادية للإنفاق العام كما يشير إلى ذلك العديد من البحوث والدراسات . ويمكن الوقوف على هيكل الانفاق العام وتطوره للمدة (2003-2015) من خلال الجدول الآتي.

الجدول(10)

هيكل الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2015) مليون دينار

السنوات	الانفاق العام	نسبة التغير %	الانفاق الجاري	نسبته من الانفاق العام %	الانفاق الاستثماري	نسبته من الانفاق العام %	نسبة الانفاق العام من الناتج%
2003	9،232،200	-	7،362،300	79.8	1،869،900	20.2	31.2
2004	33،657،511	264.6	28،543،333	84.9	5،114،173	15.1	63.2
2005	35،981،168	6.9	28،431،168	79	7،550،000	21	48.9
2006	50،963،261	41.6	41،691،161	81.8	9،272،000	18.2	53.3
2007	51،727،468	1.5	39،062،163	75.5	12،665،305	24.5	46.4
2008	59،861،973	15.7	44،190،746	73.8	15،671،227	26.2	38.1
2009	69،165،523	15.5	54،148،081	78.3	15،017،442	21.7	52.9
2010	84،657،466	22.4	60،980،694	72	23،676،772	28	52.2
2011	96،662،767	14.2	66،596،473	68.9	30،066،292	31.1	44.4
2012	117،122،930	21.2	79،954،033	68.2	37،177،897	31.8	46.0
2013	138،424،608	18.2	83،316،006	60.2	55،108،602	39.8	50.5
2014	163،416،518	18.1	98،793،961	60.5	64،622،557	39.5	63.1

2015	119،462،429	-26.9	78،248،392	65.5	41،214،037	34.5	62.3
متوسط المدة (2003-2015)	74،959،136	34.4	52،740،729	72.9	24،540،475	27.1	50.1

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على :-.

- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، اعداد مختلفة.

يرتبط الانفاق العام في العراق بعائدات الصادرات النفطية بصورة وثيقة ومع عودة هذه الصادرات إلى السوق النفطية بشكل ملحوظ بعد عام 2003 وزيادة عائداتها من النقد الاجنبي ، انعكس ذلك على حجم الانفاق العام ولاسيما في جانب الانفاق الاستهلاكي . ومن خلال تتبع مسار اجمالي الانفاق العام وكما يوضحه الجدول(10) . يتبين إن الانفاق العام شهد توسعاً كبيراً طيلة مدة الدراسة . ففي العام 2003 بلغ الانفاق العام (9،232،200) مليون دينار ارتفع إلى (33،657،511) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (264.6%) وشكل الانفاق الجاري نسبة من ذلك الانفاق بلغت على التولي للأعوام 2003-2004 (79.8%) و (84.9) ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد انفاق الوزارات بعد تسليم السلطة وبخاصة وزارتي الدفاع والكهرباء بالإضافة إلى نفقات العمليات الأنتخابية ([1]). في حين تراجعت نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام من (20.2%) عام 2003 إلى (15.1%) عام 2004. واصل الانفاق العام الارتفاع طيلة السنوات (2005، 2006، 2007) وبمعدلات نمو موجبة بلغت (6.9- 41.6- 1.5%) واستحوذ الانفاق الجاري على النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق العام للأعوام المذكورة بلغت على التوالي (79%) ، (81.8%) ، (75.5%) في حين شكل الانفاق الاستثماري نسبة مساهمة بلغت (21%)، (18.2%)، (24.5%) على التوالي. وفي العام 2008 سجل الانفاق العام ارتفاعا ملحوظا في قيمته ليبلغ (59،861،973) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (15.5%) وتعود هذه الزيادة في الانفاق العام إلى زيادة الإيرادات النفطية الممول الاساسي للإنفاق العام ، وشكل الانفاق الجاري نسبة إلى اجمالي الانفاق العام بلغت (73.8%) ، في حين كانت تلك النسبة للإنفاق الاستثماري (26.2%)، واستمر الانفاق العام مواصلا الارتفاع للأعوام من 2009 -2011 وسجل معدلات نمو موجبة بلغت (15.5%) ، (14.2%)، (21.2%) ، وشكل الانفاق الجاري النسبة الاكبر من ذلك الانفاق . وخلال السنوات اللاحقة

([1]) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية لعام 2004 ،ص 29.

شهد الانفاق العام زيادة مطردة إذ ارتفع من (117،122،930) مليون دينار عام 2012 إلى (163،416،518) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو سنوي بلغ (18.1%) وشكل الانفاق الجاري نسبة من الانفاق العام تراوحت بين (60.2% كحد ادنى عام 2013 و68.2% كحد اعلى عام 2012). وسجل الانفاق الاستثماري إلى اجمالي الانفاق العام نسبا مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة بلغت (31.8- 39.8- 39.5%) على التوالي للأعوام 2012، 2013، 2014 . وفي العام 2015 تراجع الانفاق العام بشكل كبير من (163،416،518) مليون دينار عام 2014 إلى(119،462،429) مليون دينار ليحقق معدل نمو سالب بلغ (26.9-%) وشكل الانفاق الجاري منه نسبة (65.5%) والانفاق الاستثماري (34.5%).ويعزى هذا الأنخفاض إلى تراجع أسعار النفط الخام .

مما سبق يتضح وجود اختلال في هيكل الانفاق العام نتيجة للاعتماد شبه الكامل على النفط في تحصيل الايراد ومن ثم تغطية الانفاق العام . وإن ما يمكن ملاحظته على الانفاق العام في العراق من خلال الجدول (10) هو أن الانفاق الجاري يحتل النسبة الاكبر من ذلك الانفاق طول مدة الدراسة في حين إن الانفاق الاستثماري لم يشكل اهمية موازية للإنفاق الجاري وبالرغم من تحسنه خلال السنوات الاخيرة لكن نسبة هذا الجانب من الانفاق إلى اجمالي الانفاق العام اثناء مدة الدراسة لم تتجاوز في احسن حالاتها ما مقداره (39.8%) وذلك في العام 2014 ولذلك بقيت الفجوة كبيرة بينه وبين الانفاق الجاري و كما يبين ذلك الشكل (14). وترجع الزيادة في الانفاق الجاري بعد العام 2003 إلى دخول بنود اضافية في الموازنة العامة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات شبكة الحماية الاجتماعية ومخصصات اعادة اعمار العراق وأن هذه البنود وبخاصة الاجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وشكلت قيدا على التوسع في الانفاق الاستثماري وكانت سببا في تأخير وتطوير تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام ([1]). وفي ما يخص نسبة مؤشر الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي فتشير بيانات الجدول (10) إلى تزايد هذه النسبة في اغلب سنوات الدراسة نتيجة لتزايد الانفاق العام لاسيما في جانب الانفاق الجاري منه . إن النظر إلى الانفاق العام ونسبته المئوية من الناتج المحلي الاجمالي يعد المؤشر الاكثر وضوحا للتعبير عن حجم الحكومة ومقدار تدخلها في النشاط الاقتصادي.

([1]) حيدر عبد حسن الجبوري ، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق ، للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة بابل للعلوم الأنسانية ، مجلد (20) ، العدد (1)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، 2012، ص11.

الشكل (14)

تطورات الانفاق العام الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003- 2015)

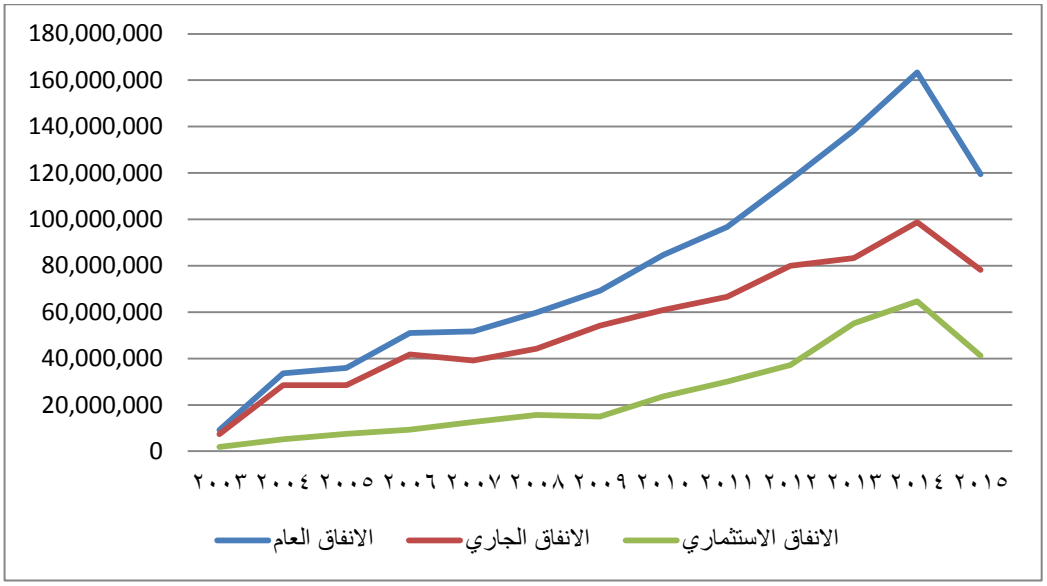

المصدر:- الشكل من اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (10)

3. هيكل الموازنة .

بعد أن تمت دراسة بنود الموازنة العامة بشقيها الايراد العام والانفاق العام يمكن الوقوف على الصورة العامة للمركز المالي للدولة من خلال صافي فائض او عجز الموازنة والمؤشرات المتعلقة بها والموضحة في الجدول (11) الذي يبين إن صافي الموازنة العامة سجل عجزا لمعظم سنوات المدة (2003- 2015) .فخلال العام 2003 بلغ عجز الموازنة (4،636،200-) مليون دينار ارتفع إلى (11،928،405-) مليون دينار عام 2004 وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (22.4-%) ويلاحظ إن نسبة العجز من الانفاق العام بلغت (35.4-%) وسجلت نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام (64.5%) وفي الاعوام 2005 و 2006 انخفض عجز الموازنة وبلغ على التوالي (7،022،560-) و (1،730،912-) مليون دينار.

الجدول (11)

هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2015) مليون دينار

السنوات	الايراد العام (1)	الانفاق العام (2)	صافي الموازنة (3)	نسبة صافي الموازنة من الناتج (4)	نسبة العجز او الفائض إلى الانفاق العام(5)	نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام% (6)
2003	4،596،000	9،232،200	-4،636،200	-15.6	-50.2	49.8
2004	21،729،106	33،657،511	-11،928،405	-22.4	-35.4	64.5
2005	28،958،608	35،981،168	-7،022،560	-9.5	-19.5	80.4
2006	49،232،349	50،963،261	-1،730،912	-1.8	-3.3	96.6
2007	52،046،698	51،727،468	319230	0.2	0.6	100.6
2008	80،252،182	59،861،973	20،390،209	12.9	34.0	134.1
2009	55،209،353	69،165،523	-13،956،170	-10.6	-20.1	79.8
2010	69،521،117	84،657،466	-15،136،349	-9.3	-17.8	82.1
2011	99،998،776	96،662،767	3،336،009	1.5	3.4	103.4
2012	119،466،403	117،122،930	2،343،473	0.9	2.0	102.0
2013	103،767،395	138،424،608	-34،657،213	-12.6	-25.0	74.9
2014	105،386،623	163،416،518	-58،029،895	-22.4	-35.5	64.4
2015	66،470،252	119،462،429	-52،992،177	-27.6	-44.3	55.6
متوسط المدة (2003-2015)	4،596،000	74،959،136	-13،361،612	-8.9	-16.2	83.7

المصدر :- الاعمدة (1)، (2). بالاعتماد على

- بيانات الجداول (9)، (10).
- الاعمدة (3)، (5)، (6)، احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الاعمدة (1)، (2) .
- العمود (4)، من عمل الباحث بالاعتماد على
- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد مختلفة .

لتنخفض نسبة العجز إلى الناتج من (9.5-%) عام 2005 إلى (1.8-%) عام 2006 كذلك تراجعت نسبة العجز من الانفاق العام من (19.5-%) إلى (3.3-%) في نفس العام ويعزى هذا الأنخفاض في نسب العجز لأرتفاع أسعار النفط الخام الذي انعكس في زيادة الايرادات النفطية الممول الرئيس للموازنة وهو ما يفسر ارتفاع نسبة تغطية الايراد للإنفاق العام من (80.4%) عام 2005 إلى (96.6%) عام 2006. ومن تفحص بيانات الجدول اعلاه يلاحظ تحول العجز إلى فائض بلغ (319230) مليون دينار عام 2007 وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (0.2%) وسجل الفائض للإنفاق العام نسبة بلغت (0.6%)، وخلال هذا العام يلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام التي بلغت (100.6%) . ونتيجة للارتفاع غير المسبوق الذي شهدت أسعار النفط الخام في العام 2008 بعد أن بلغت 147 دولار للبرميل ارتفع الفائض ليبلغ (20،390،209) مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (12.9%) وبلغت نسبة الفائض للإنفاق العام (34.0%) كما يلاحظ أن نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام بلغت (134.1%) وفي العام 2009 سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ (13،956،170-) مليون دينار بلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (10.6-%) وسجل العجز من الانفاق العام نسبة بلغت (20.1-%) ويعزى هذا العجز إلى الأنخفاض الذي منيت به أسعار النفط الخام بسبب الازمة المالية العالمية عام 2009 وهو ما يفسر انخفاض نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام من (134.1%) عام 2008 إلى (79.8%) عام 2009 . وتصاعد عجز الموازنة العامة عام 2010 ليبلغ (15،136،349-) مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (9.3%-) . وبلغت نسبة هذا العجز للإنفاق العام (17.8-%) . كما وبلغت نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام (82.1%) .وخلال الاعوام 2011 و2012 حقق صافي الموازنة العامة فائضا بلغ (3،336،009) و (2،343،473) مليون دينار على التوالي وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (1.5%) و (0.9%) وسجل الفائض للإنفاق العام نسبة بلغت (3.4%) و (2.0%) على التوالي . كما ويلاحظ خلال الاعوام المذكورة ارتفاع نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام والتي بلغت (103.4%) و (102.0%)على التوالي . وخلال الاعوام من 2013- 2015 تحول صافي الموازنة العامة من الفائض إلى العجز بلغ اقصاه (58،029،895-) مليون دينار خلال العام 2014 و(52،992،177-) مليون دينار خلال العام 2015 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2014 واستمرارها بالأنخفاض إلى دون مستوى 50 دولار للبرميل في العام 2015 . وبلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي (22.4-%) و (27.6-%) على التوالي وسجل العجز من الانفاق العام نسبا مرتفعة بلغت (35.5-%) و (44.3-%) كما وتراجعت نسبة تغطية الايراد العام للإنفاق العام من (64.4%) عام 2014 إلى (55.6%)

خلال العام 2015. ومن الجدول (11) الذي يبين وضع الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 -2015) يلاحظ إن الوضع النهائي للموازنة العامة المتمثل بنسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي سجل عجزا لمعظم سنوات الدراسة ليبلغ كمتوسط للمدة (2003- 2015) (16.2-%) وهذا مؤشر واضح على المبالغة في التخصيصات وخاصة التشغيلية وعدم التقيد بما هو متوفر من موارد مالية . وبذلك اصبح الاقتصاد العراقي يسود فيه المستهلك على المنتج سواء على مستوى الموازنة العامة او حتى على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية وهذا ما يؤكد سلوك الموازنة العامة في طغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الاستهلاكي الممول بموارد الريع النفطي([1]).

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وهيكل الانفاق العام في العراق.

كان الطابع العام للسياسة الانفاقية في العراق بعد العام 2003 هو كونها الاداة الرئيسة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لهذه المرحلة ، وفي ظل حقيقة موضوعية وهي ظاهرة الريع النفطي الذي يشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي بسبب فشل جهود التنمية الهادفة إلى معالجة التشوه الهيكلي العام جاء الاداء الانفاقي العالي للسياسة المالية (الاستهلاكي او التشغيلي) متلازما مع اشتداد احادية الاقتصاد والارتفاع الذي شهدت أسعار النفط في السوق الدولية كما يوضح ذلك الجدول (12) . وفي ظل انحسار موارد التمويل الأخرى خارج القطاع النفطي لتغطية معدلات الانفاق المتنامي فإن انخفاض الايرادات النفطية يحمل السياسة المالية عبء كامل وضروري لخفض الانفاق العام مما يحد من فاعلية هذه السياسة في تحقيق النمو والتنمية فالأحادية والريعية يجرد السياسة المالية والانفاق العام تحديدا من اداء الدور المطلوب والتكيف مع الازمات المالية بمرونة وكفاءة . ويمكن تحليل اتجاه وتطور العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومتغيرات الانفاق العام من خلال الجدول (12) الذي يستعرض تطورات الانفاق العام ومعدلات نمو كل من الانفاق الجاري والاستثماري والاهمية النسبية لكلا الانفاقين في تكوين الانفاق العام .

ومن تفحص بيانات الجدول ادناه يتبين إن كلا الانفاقين شهدا تطورا ملحوظا حيث يلاحظ إن الانفاق الجاري تصاعد في العام 2004 ليبلغ (28،543،338) مليون دينار وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (287.6%) واهمية نسبية إلى اجمالي الانفاق العام بلغت (84.9%) ، كذلك سجل الانفاق الاستثماري تصاعدا في قيمته وبلغ (5،114،173) مليون دينار وبعدل نمو سنوي

([1]) محمد حسين الجبوري ، مصدر سابق ، ص102.

(173.4%) واهمية نسبية بلغت (15.1%) وجاءت هذه الزيادة المتحققة في جانبي الانفاق العام على اثر الارتفاع الحاصل في أسعار النفط التي ارتفعت من (28.8) دولار للبرميل عام 2003 إلى (36) دولار عام 2004، وفي العام 2005 انخفض الانفاق الجاري إلى مستوى حقق به معدل نمو سنوي سالب بلغ (0.3-%) وبنسبة من الانفاق العام بلغت (79%)،ويعزى هذا الأنخفاض إلى مشكلة اختناقات الأنتاج في العديد من القطاعات بفعل افرازات الاوضاع الامنية اثناء العام 2005([1]). في حين سجل الانفاق الاستثماري معدل نمو موجب بلغ (47.7%) واهمية نسبية بلغت (21%) إلى اجمالي الانفاق العام . وفي العام 2006 عاود الانفاق الجاري الارتفاع بشكل كبير وصل إلى (41،691،161) مليون دينار وحقق به معدل نمو سنوي موجب بلغ (46.7%) وشكل اهمية نسبية إلى الانفاق العام بلغت (81.8%) ، في حين لم يشكل الانفاق الاستثماري اهمية موازية من اجمالي الانفاق العام مقارنة بالإنفاق الجاري بل انخفضت الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري من (21%) عام 2005 إلى (18.2%) عام 2006 ، ثم عاود الانفاق الجاري الأنخفاض في العام 2007 وحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ (6.3-%) واهمية نسبية بلغت (75.5%) ، بعد ان تراجع هذا الانفاق إلى (39،062،163) مليون دينار، بينما حقق الانفاق الاستثماري معدل نمو موجب بلغ (36.7%) واهمية نسبية إلى اجمالي الانفاق العام بلغت (24.5%) ، بعدها شهد الانفاق الجاري معدل نمو موجب بلغ (13.1%) عام 2008 وشكل اهمية نسبية إلى اجمالي الانفاق العام بلغت (73.8%) ، كما وحقق الانفاق الاستثماري زيادة بمعدل نمو سنوي بلغ (23.7%) وبأهمية نسبية (26.2%) وتعزى الزيادة في كلا الانفاقين إلى التطورات التي شهدتها أسعار النفط في هذا العام بعد أن وصل المعدل السنوي لسعر النفط الخام

الجدول (12)

أسعار النفط والانفاق العام (الجاري والاستثماري) في العراق للمدة (2003-2015)مليون دينار

السنوات	سعر النفط (1)	الانفاق العام (2)	النمو السنوي	الانفاق الجاري (3)	النمو السنوي	نسبة 2/3	الانفاق الاستثماري (4)	النمو السنوي	نسبة 2/4
2003	28.8	9،232،200	-	7،362،300	-	79.8	1،869،900	-	20.2
2004	36.0	33،657،511	264.6	28،543،338	287.6	84.9	5،114،173	173.4	15.1
2005	50.6	35،981،168	6.9	28،431،168	-0.3	79	7،550،000	47.7	21

([1]) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، 2005 ، ص2.

18.2	22.9	9،272،000	81.8	46.7	41،691،161	41.6	50،963،261	61.0	2006
24.5	36.7	12،665،305	75.5	-6.3	39،062،163	1.5	51،727،468	69.1	2007
26.2	23.7	15،671،227	73.8	13.1	44،190،746	15.7	59،861،973	94.4	2008
21.7	-4.1	15،017،442	78.3	22.5	54،148،081	15.5	69،165،523	61.0	2009
28	57.7	23،676،772	72	12.7	60،980،694	22.4	84،657،466	77.4	2010
31.1	26.9	30،066،292	68.9	9.2	66،596،473	14.2	96،662،767	107.5	2011
31.8	32.6	37،177،897	68.2	20.5	79،954،033	21.2	117،122،930	109.5	2012
39.8	48.2	55،108،602	60.2	4.2	83،316،006	18.2	138،424،608	105.9	2013
39.5	17.2	64،622،557	60.5	18.5	98،793،961	18.1	163،416،518	96.2	2014
34.5	-36.3	41،214،037	65.5	-20.8	78،248،392	-26.9	119،462،429	49.5	2015
27.1	37.2	24،540،475	72.9	79.5	52،740،729	34.4	74،959،136	72.9	متوسط المدة

المصدر:- العمود (1) بالاعتماد على :

- تقرير الامين العام ، الثاني والاربعون، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك،2015، ص82.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000، ص189
- الاعمدة (2، 3، 4). بيانات الجدول (10)
- النسب ومعدلات النمو احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الاعمدة (2، 3، 4).

إلى (94.4) دولار للبرميل واستمر الانفاق الجاري مواصلا الارتفاع ليبلغ (54،148،081) مليون دينار عام 2009 وحقق معدل نمو سنوي موجب بلغ (22.5%). وقد تزامنت هذه الزيادة المتحققة في جانب الانفاق الجاري في الوقت الذي تراجعت فيه الأسعار من (94.4) دولار للبرميل عام 2008 إلى (61) دولار للبرميل عام 2009 ومع ذلك استحوذ هذا الانفاق على النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق العام والتي بلغت (78.3). وهذا يؤشر حالة الاختلال في هيكل الانفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري حيث كان هذا الانفاق يشكل نسبة من اجمالي الانفاق بلغت (26.4%) عام 2008 تراجعت تلك النسبة إلى (21.7%) عام 2009 . إن هذا الاختلال في هيكل الانفاق العام هو سمة دائمة من سمات السياسة المالية في اقتصاديات الريع النفطي ، فالعجز عن كبح جماح الانفاق العام عندما ترتفع أسعار النفط الخام وعدم القدرة على تضيقه اثناء الهبوط الحاد في أسعار النفط فإن ذلك لا يترك مجال للمناورة والتعامل مع الحالة

بمرونة وكفاءة وانما يفضي ذلك إلى اجراء تخفيضات مكلفة وغير منظمة للإنفاق العام تشتمل في كثير من الاحيان على الغاء المشاريع الاستثمارية ([1]).

البلدان المعتمدة على النفط، عموما توصف بالكفاءة الواطئة في إدارة الموارد العامة ، مع الإسراف في الانفاق قليل الجدوى، ونفوذ المصالح غير المشروعة، و التكاسل في تنمية الموارد من المصادر غير النفطية. وعادة ما يكون الانفاق العام للفرد في البلدان النفطية اعلى بفارق كبير من نظيره في البلدان غير النفطية لنفس المرحلة من التطور ، إن مراجعة الانفاق لا بد منها في مواجهة انخفاض حاد في الإيرادات لكن تلك المراجعة لا تنتهي عند خفض الانفاق العام وحسب . إنما لا بد من تقييم الكفاءة أولاً بمعنى محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق ذات الأهداف او الحفاظ على حجم الأداء بموارد اقل، أما خفض الانفاق، عدا فقرات بعينها، على قدر نقص موارد التمويل فهو إجراء يضيع فرصة الإصلاح، فالإدارة المثلى تهتم بالكفاءة وتعدها بذاتها من مصادر التمويل، إذ يمكن دائما تمويل انشطة جديدة بخفض تكاليف الأنشطة القائمة، وعندما تفتقر الادارة لهذا الاهتمام فإن ازمة كبيرة تؤجل بدفع المزيد من الموارد إلى ماكنة العمل الحكومي مع استمرار تناقص معدل الأنجاز إلى التكاليف، ويتراكم الفشل حتى الأنهيار([2]).

بالعودة إلى بيانات الجدول (12) ومن تفحص بيانات الانفاق الجاري يلاحظ خلال السنوات اللاحقة استمرار استحواذ الانفاق الجاري على اجمالي الانفاق العام كما يوضح ذلك الشكل (15). وحقق معدلات نمو موجبة طيلة الاعوام من 2010- 2014 حيث ارتفع من (60،980،694) مليون دينار عام 2010 إلى (98،793،961) مليون دينار عام 2014 عاكسا بذلك الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط بعد إن تخطت حاجز 100 دولار للبرميل ، وشكل الانفاق الجاري النسبة الاكبر من الانفاق العام تراوحت بين (72 % كحد اعلى عام 2010 و 60.2% كحد ادنى عام 2013. وارتفع الانفاق الاستثماري من (23،676،772) مليون دينار إلى (64،622،557) مليون دينار لنفس المدة محققا معدلات نمو موجبة وقوية وشكل اهمية نسبية من اجمالي الانفاق العام تراوحت بين (28% كحد ادنى عام 2010 و 39.8% كحد اعلى عام 2014 . وفي العام 2015 انهارت أسعار النفط الخام إلى (49.2) دولار للبرميل بعد أن كانت (96.2) دولار للبرميل عام 2014 لينخفض على اثر ذلك كلا الانفاقين الجاري والاستثماري لكن يلاحظ أن معدلات التخفيض في الانفاق الاستثماري فاقت مثيلاتها في الانفاق الجاري وبذلك حقق الانفاق الاستثماري اعلى معدل نمو سنوي سالب بلغ (36.3-%) ليتراجع من (64،622،557) مليون دينار عام 2014 إلى (41،214.037) مليون دينار عام 2015 ، كما

([1]) ستيفن بارنيت ، رولأندو اوسووسكي، مصدر سابق ، ص2

([2]) احمد ابريهي علي ، سياسة الانفاق العام والموازنة العامة مع سعر النفط المنخفض، مصدر سابق ، ص7

وشهد الانفاق الجاري هو الاخر تخفيضا من (98،793،961) مليون دينار عام 2014 إلى (78،248،392) مليون دينار عام 2015 ليحقق معدل نمو سنوي سالب بلغ (20.8-%).

الشكل (15)

سعر النفط والانفاق العام الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2003- 2015)

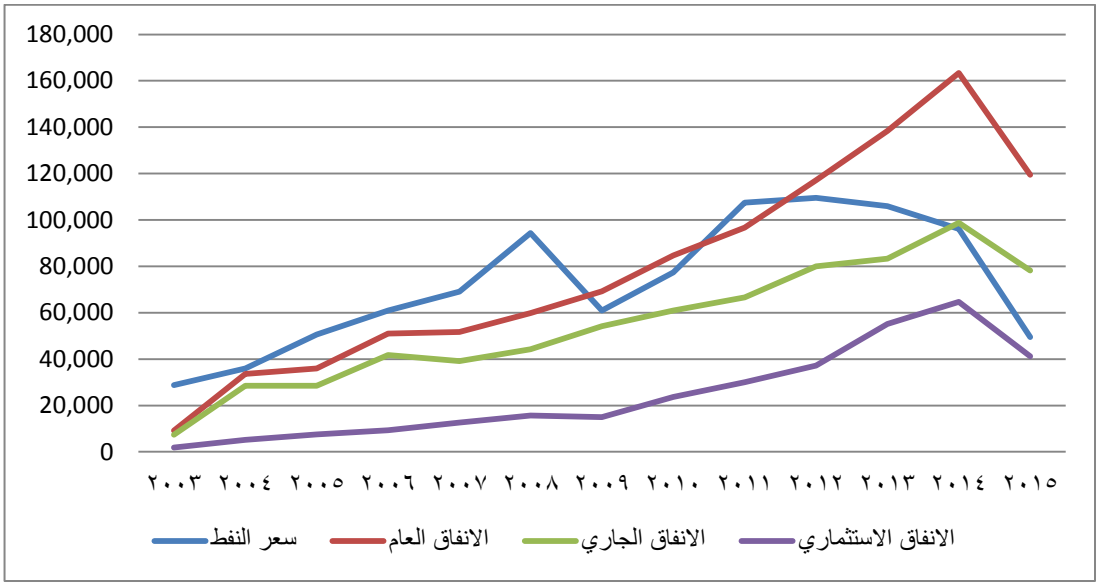

المصدر :- الشكل من اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (12).

ومن تفحص اتجاهات الانفاق العام طول مدة الدراسة من خلال بيانات الجدول (12) السابق نجد إن حصة الانفاق الجاري تفوق حصة الانفاق الاستثماري وهذا مؤشر على المبالغة في التخصيصات . إذ إن الزيادة المتحققة في الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط دفعت بالدولة إلى توسيع التزاماتها ونشاطاتها وبخاصة الاجور والرواتب والخدمات العامة مما زاد من تكلفة شراء السلع والخدمات وفي الوقت الذي سمحت به هذه الزيادة في الايرادات بتزايد الانفاق العام بشكل كبير لم يكن هنالك ضوابط او استراتيجية لتوجيه ذلك الانفاق بتبني برامج طموحة تعزز البنية الاساسية للموارد البشرية والمادية وتحقيق إنجازات اقتصادية تسهم بتنويع قاعدة الأنتاج المحلي وأن هذا التوجه الانفاقي للدولة حول السياسة المالية إلى قناة لتوزيع عوائد الريع النفطي عن طريق الانفاق الاستهلاكي العالي والانفاق الاستثماري الخدمي بعيدا عن شروط

الكفاءة الاقتصادية للإنفاق العام ومعايير تقييم السياسات الاقتصادية بموجب الاهداف المحددة وخطط التنمية ([1]).

إنّ ارتباط مسار الانفاق العام بعائدات الصادرات النفطية يعد من المشكلات الاساسية التي تواجه سياسة الانفاق العام في الاقتصاد العراقي فلو تتبعنا مسار ذلك الانفاق نجده يتبع تقلبات أسعار النفط فظلا عن تماثله في الاتجاه الذي ابرزه انخفاض أسعار النفط الخام في العام 2015 كما يبين ذلك الجدول (12) . ومن الواضح أن سهولة تمويل الانفاق العام بالمورد النفطي لما فيه من ترضيات سياسية واجتماعية اورث ضعفا مؤسسيا في صعوبة تدبير ايرادات من خارج النفط وكلما أزداد عدد الجماعات الضاغطة على القرار المالي في العراق والتشكيلات التوافقية للسلطات فيه يتوسع الانفاق العام بنمط يسمى اثر الشراهة او نهم الانفاق وتنخفض كفاءته ، وفي تلك البيئة السياسية والخصائص المعروفة للاقتصاد الريعي (النفطي) يحفز ارتفاع سعر النفط مزيد من الانفاق في حين تواجه الحكومة صعوبات كبيرة لا تسمح بتخفيضه إلى مستويات مناسبة عند انخفاض أسعار النفط الخام ([2]). وقد تجلت هذه السياسات بوضوح في سياسة الانفاق العام في العراق ففي الوقت الذي سمحت فيه زيادة الايرادات النفطية نتيجة الارتفاع الحاصل في أسعار النفط الخام للاقتصاد بتبني برامج انفاقية طموحة تعزز البنية الاساسية للموارد البشرية والمادية وتحقيق انجازات وقفزات اقتصادية كبيرة إلا أن التدفق الكبير لموارد الريع النفطي هيأ من امكانية توسع الدولة في ايجاد قنوات لتوزيع عوائد هذا الريع في جوانب مختلفة في مقدمتها التوظيف الحكومي فضلا عن زيادة الرواتب والاجور والاعانات الاجتماعية حتى اصبحت الموازنة العامة هي المولد الرئيس للوظائف والتشغيل وهي تتسع مع اتساع المورد النفطي في حقب الازدهار والنمو الاقتصادي ولا تضيق في حقب الركود والأنكماش الاقتصادي مما زاد من المأزق المالي في البلاد ، فقد ما رست الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الماضية سياسة التوظيف غير المرتبط بالحاجة الفعلية او بالإمكانات الاقتصادية القائمة او المحتملة ، إذ تقدر الاحصاءات إن عدد العاملين في الحكومة يقرب من (3) مليون موظف فظلا عن تجاوز عدد المتقاعدين (2) مليون ليسجل مجموع الرواتب والمخصصات في الموازنة العامة قرابة (44) مليار دولار سنويا وهي تمثل الفقرة الثابتة تقريبا من الموازنة العامة الامر الذي يؤكد إن الموازنة التشغيلية في جانبها الانفاقي اصبحت مقيدة بقسط الرواتب الثابت او المتزايد سنويا الامر الذي يعكس انخفاض مرونة الانفاق العام الحالية والمستقبلية وإن هذه الأنماط الانفاقية التي

([1])باسم عبد الهادي حسن ، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003 -2015) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2016، ص14.

([2]) احمد ابريهي علي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، بحث منشور على شبكة الأنترنت https//www. Cbi.iq/documents.

تتحملها الموازنة العامة قيدت من امكانية التوسع في جانب الانفاق الاستثماري بأستثناء مخصصات تكوين رأس المال الثابت للبنية التحتية ، وبقدر تعلق الامر بالتوجهات الاستثمارية الاخرى كأنشاء المباني السكنية والحكومية وتطوير القطاعات الاخرى غير النفطية فإن الانفاق في هكذا مجالات يسير بخطى متواضعة وغير منتظمة نظرا لعدم نجاح مثل هكذا انواع من الاستثمارات من قبل الدولة وبالتالي استمرار الاعتماد على الريع النفطي في اشباع الاحتياجات المختلفة من دون قدرة حقيقية على تنويع المصادر الايرادية الاخرى وبالتالي يمكن القول انه في حال استمرار عمل السياسة المالية تحت مظلة الريع النفطي فإن الانفاق الاستثماري لن يتبع خطى الانفاق التشغيلي او الجاري واستمرار حالة تعميق الاختلال الهيكلي للإنفاق العام على حساب الانفاق الاستثماري ([1]) .

فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في معدلات نمو الانفاق الاستثماري واهميته النسبية إلى اجمالي الانفاق العام خلال السنوات الاخيرة من البحث، إلا أن العديد من الاقتصاديين يؤكدون إن هذا الانفاق يعاني من انخفاض نسب التنفيذ وإن عملية ادراج المشاريع الاستثمارية في الموازنة العامة تتم على وفق ما يرد من مقترحات من قبل الوزارات والجهات المنفذة دون الاستناد إلى دراسات الجدوى الاقتصادية وهذا يعني إن تلك الجهات تقترح التخصيصات بصورة غير دقيقة الامر الذي يعكس ضعف الجهات المنفذة في تقييم قدراتها وامكاناتها في تنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تضخم حجم الموازنة الاستثمارية نتيجة عدم الكفاءة في التخصيص وتدني نسب التنفيذ وبالتالي ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للتخصيصات الاستثمارية ([2]). وهنا لابد من الاشارة إلى أن الموازنة العامة اخذت تشهد ظاهرة مالية مقلقة تتمثل بارتفاع النفقات التشغيلية وتحقيق فوائض مالية في الموازنة الاستثمارية كحصيلة لأنحراف الأنتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية ، وهذا يعني إن الطاقة الاستيعابية لنفقات الموازنة التشغيلية تمتلك المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والأنتفاع والتنفيذ المالي في حين تنحرف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية وتنخفض عن معدلات الأنتفاع الحقيقي والمالي بنسبة لا تتعدى 50% ، واصبح الفائض في انحراف مستوى الأنتفاع من الطاقة الاستيعابية الاستثمارية في الموازنة العامة عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في الموازنات التشغيلية ، وإن هذا التناقض في الطاقة الاستيعابية السنوية بين الموازنة التشغيلية عالية المرونة في الصرف والتنفيذ والموازنة الاستثمارية ضعيفة المرونة بات يحمل السياسة النقدية اعباء انحراف الطاقة الاستيعابية

([1]) باسم عبد الهادي حسن ، مصدر سابق، ص58.

([2]) علاء الدين جعفر ، مرونات النمو القطاعية واعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي مصدر سابق، ص2.

الاستثمارية المقيدة وامتصاص فوائضها إلى قوة انفاقية استهلاكية تضاف إلى مصروفات عالية المرونة وشكلت عبء على الاحتياطيات الاجنبية التي تستنفذها مرونة الصرف العالية في النفقات التشغيلية وارتفاع معدلات نموها وما تضيفه من قوة طلب استهلاكية عالية لا يقوى الاقتصاد الوطني على مواجهتها بعرض حقيقي اني يجنب الاقتصاد مشكلات التضخم ، وبذلك فإن الاحتياطيات الاجنبية تتأثر ارتفاعا وانخفاضا بمستوى الأنحراف في الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ازاء النفقات الاستثمارية وبناء الطاقات المنتجة وتطوير قوى العرض في الاقتصاد ([1]).

([1]) مظهر محمد صالح ، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، مصدر سابق ، ص257.

الاستنتاجات

1. منذ ظهور السلعة النفطية لازمت حركة أسعار النفط ديناميكية وعدم استقرار دائمين نتيجة تفاعل وتداخل مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية مما جعل من هذه السلعة الحيوية تتصف بالتذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري وقد غيرت هذه العوامل وتطورها منذ اوائل سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا من منطق واتجاه أسعار النفط الخام وبدأت تلعب بالسوق الدولية للنفط الخام بشكل مذهل جعلته يتحرك ويتأرجح بخطوط بيانية مرعبة وغير منتظمة لعبت بها الازمات السياسية والتحديات العالمية وفرض الحصار على بعض الدول المنتجة دورا كبير في تحديد بوصلة أسعار النفط حتى اصبح المشهد السياسي يطغى على المشهد الاقتصادي في تحديد أسعار النفط في احيان كثيرة.
2. تواجه الاقتصاديات النفطية ومنها بلدي العينة تحديات اقتصادية مركبة ناجمة عن موجات الهبوط السعري للنفط الخام وانحسار الايرادات النفطية. ومع استمرار تدهور الأسعار والاخفاق في ايجاد مصادر بديلة للإيرادات النفطية فإن ذلك يخلق حالة من عدم التوازن في السياسة الاقتصادية العامة تنعكس بدورها على التخطيط والقرارات الاقتصادية التنموية.
3. إن تنامي الاقتصاد الريعي وترسخه، يؤدي إلى تراجع تدريجي للاقتصاد الأنتاجي في الصناعة، والزراعة، وكذلك تراجع على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة . كما إن تنامي الاقتصاد الريعي يولد ثقافه خاصه به، هي الثقافة الريعية ،كما يولد قوى وشرائح اجتماعية، تحتضنه وترعاه وتحميه، وهذه القوى تكون بعيده عن ذهنية العمل والأنتاج والابداع .
4. تتخذ المالية العامة في الاقتصاديات النفطية نمطا خاصا يجنح إلى تعطيل كفاءة الاداء العام ويحد من مرونة ادوات الحقيبة المالية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لكونها صممت على اثار توزيعية واجتماعية لها الغلبة على تعظيم مجالات الاستثمار ودفع التنمية إلى مستويات مرغوبة ومؤثرة.
5. من الواضح أن سهولة تمويل الانفاق العام بالمورد النفطي لما فيه من ترضيات سياسية واجتماعية اورث ضعفا مؤسسيا في تدبير ايرادات من خارج النفط، وانه كلما ازداد عدد الجماعات الضاغطة على القرار المالي في دول الريع النفطي يتوسع الانفاق العام بنمط يسمى اثر الشراهة او نهم الانفاق العام وتنخفض كفاءته . وفي البيئة السياسية والخصائص المعروفة للاقتصاد الريعي يحفز ارتفاع سعر النفط مزيد من الانفاق في حين تواجه الحكومة صعوبة جمة لا تسمح بتخفيضه إلى مستويات مناسبة عند انخفاض سعر النفط ، وأن هذا

الأنماط في ادارة المالية العامة ترتب عليها التضحية بالإنفاق الاستثماري كلما عانت الموازنات الحكومية من عجوزات مالية بسبب انخفاض أسعار النفط نظرا لعدم مرونة تقليص الانفاق الجاري.

6. يغذي الريع النفطي انعدام الكفاءة ويزيد في مركز السلطة ويشجع على زيادة الانفاق العام بأنماط تؤدي إلى انخفاض كفاءته ويصبح ممارسة لا يمكن ايقافها ، وكمثال واقعي لهذه النظرة التحليلية نجد إن السياسة المالية التي انتهجتها دول الريع النفطي بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي عن طريق زيادة الانفاق العام بهدف زيادة الأنتاج الوطني لم يكن لها اي اثر يخدم هذا الهدف رغم ضخامة الموارد المالية المخصصة.

7. انحسار تدفقات المورد النفطي للسعودية خلال المدة (1983- 1999) كشف بوضوح عمق الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السعودي نتيجة الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة والاقتصاد، واخذ مأزق الاقتصاد الوطني يتسع مع استمرار موجات التذبذب والهبوط السعري في أسعار النفط وعجز الحكومة عن تأمين موارد بديلة للنفط.

8. الاقتصاد السعودي اقتصادا احادي المورد يعتمد بشكل اساسي على النفط بوصفه مصدرا رئيسيا للدخل ، وعلى الرغم من محاولات التحول إلى الاقتصاد المتنوع إلا أن الاعتماد على الايرادات النفطية ومن ثم على الانفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي جعل الاقتصاد اكثر حساسية للتغيرات في اسواق النفط الدولية الامر الذي شكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية لأن الاعتماد على مصدر رئيس للإيرادات مرتبط بتطورات السوق النفطية يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط المحلي فحجم الايرادات العامة والانفاق العام لا يتحددان تبعا للنشاط الاقتصادي المحلي بل تبعا للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات الاقتصادية المحلية التحكم بها وقد عاني الاقتصاد السعودي نتيجة لذلك وعانت الموازنة العامة للدولة من عجز مستمر نتيجة لقصور الايرادات العامة عن مستوى الانفاق العام وولد ضغوطا على المالية العامة وحد من مرونتها في الاستجابة الكاملة للأوضاع الاقتصادية المحلية .

9. يشكل الريع النفطي عماد الموازنة العامة في الاقتصادين السعودي والعراقي إذ تشكل الايرادات النفطية اكثر من 90% من الإيرادات العامة ، وإن هيمنة القطاع النفطي لا تقتصر على تمويل الموازنة العامة وإنما على النشاطات الاقتصادية كافة. إذ أن هذا القطاع يسهم بما نسبتهُ (60%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاقتصاد السعودي

كمتوسط للمدة (1970-2015). و(40%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاقتصاد العراقي كمتوسط للمدة (2003- 2015) .

10. في ظل حقيقة موضوعية وهي ظاهرة الريع النفطي فان الاداء الانفاقي للدولة في الاقتصاد العراقي حول السياسة المالية إلى قناة لتوزيع عوائد هذا الريع من خلال الانفاق الاستهلاكي العالي والانفاق الاستثماري الخدمي بعيدا عن شروط الكفاءة الاقتصادية للإنفاق العام، وأن اي اضافات فعلية للطاقات الأنتاجية المادية لا زالت عند الحدود الدنيا في التاريخ الاقتصادي الحديث للعراق. نتيجة اختلال بنية الانفاق العام إذ يمتلك الانفاق الجاري التشغيلي المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والأنتفاع والتنفيذ المالي في الموازنة التشغيلية في حين ينحرف الانفاق الاستثماري عن معدلات الأنتفاع الحقيقي والمالي في الموازنات الاستثمارية بنسبة لا تتعدى 50% .

التوصيات:

1. يحتاج صناع القرار في بلدان الريع النفطي إلى ادراك خطورة الاعتماد على هذا المصدر في تسيير شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون استغلاله في التنمية الحقيقية فهو يثبط جهود التعبئة الداخلية للموارد ويضعف الميل لقبول التقشف ويزيد الاستهلاك ويشوه الواقع الاجتماعي ويحفز الكسل والمضاربة دون الارتكاز إلى قاعدة العمل والأنتاج وعليه يجب أن يستخدم هذا المورد لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الايراد العام بما يسهم في التخفيف من حدة الأنعكاسات السلبية على الاقتصاد المحلي.

2. تواجه البلدان النفطية تحديات اقتصادية مركبة ناجمة عن موجات الهبوط السعري للنفط الخام وانحسار الايرادات النفطية، وهذه التحديات تفرض على البلدان النفطية أن تولي اهتماما خاصا لمسالة التنويع الاقتصادي لتجنب الاتجاه الطبيعي نحو التركيز الاقتصادي. وتتعدى الحاجة لتوفير التنوّع الاقتصادي إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة من شأنها أن تستمر في الوجود بعد أن تنضب الموارد الطبيعية، ولذا يتعين على الحكومات أن تبذل قُصارى جهودها لتحقيق تراكم أصول حقيقية ومالية كبيرة في أثناء مدّة إنتاج النفط أو فترات الطفرات النفطية لتحقيق الاستدامة المالية للدولة والمحافظة على مستويات مناسبة من الدخل في فترات نضوب الثروة النفطية.

3. تحقيق التناسق بين الانفاق الاستهلاكي العام والانفاق الاستثماري العام وبما يتلاءم مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد كونه سيؤدي بالضرورة إلى تحفيز الأنتاج وتوسيع الطاقات الأنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

4. ربط النفط بالتنمية مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للاستثمار عند توجيه الانفاق الاستثماري من خلال برنامج يتضمن خطة اقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن اهدافها خدمة الاجيال الحالية والقادمة وبناء قاعدة للاستثمار طويل الاجل خصوصا وإن النفط ثروة وطنية ناضبة.
5. على اصحاب القرار في اقتصاديات العينة اخذ موضوعة تقلبات أسعار النفط واخطارها بنظر الاعتبار عند اعداد الموازنات العامة من خلال وضع سياسات خاصة للتحوط من شأنها معالجة اختلال الموازنة (العجز او الفائض) كاعتماد صيغ المستقبليات في بيع النفط الخام او انشاء صناديق استثمار تعمل كمصدات مالية خلال الازمات.
6. تفعيل السياسات الاقتصادية العامة حتى لا يترك عبء المواجهة على السياسة المالية فقط خصوصا وأن مخاطر تقلبات أسعار النفط هي من الاخطار المركبة والتي لا يقتصر تأثيرها على الموازنات العامة اعدادا وتنفيذا .
7. من اجل ابعاد الانفاق العام عن الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الاقتصاديات النفطية نتيجة الريع النفطي يلزم ذلك العمل على تحقيق الاستدامة المالية وذلك عن طريق اقامة صندوق سيادي يستوعب نسبة من العوائد النفطية ولاسيما في اوقات الصدمات الموجبة واستثمار هذه الاموال في منافذ امنة .
8. من اجل تحقيق نسب انجاز مستهدفة للنفقات الاستثمارية في العراق والتغلب على ضيق الطاقة الاستيعابية لها ينبغي رفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية عن طريق انشاء صندوق ضامن للاستثمار تودع فيه تخصيصات الاستثمار السنوية او اية فوائض مالية لمصلحة توفير لوازم التنمية في الموازنة ، ويكون هذا الصندوق ممول وضامن للشركات المقاولة بغية رفع الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية بمساعدة واداء عالي لشركات المقأولأت الدولية .
9. اصلاح الموازنة الحكومية باتجاه اعادة هيكلة الانفاق الحكومي ، لاسيما ما يتعلق بمكونات النفقات التشغيلية والاستهلاكية التي يمكن ضغطها وترشيدها، في اطار برنامج واتفاق وطني للقبول بعملية اصلاح مالي واقتصادي يستهدف توفير مزيد من الموارد المالية لدعم الاستثمارات واصلاح واقع القطاعات الاقتصادية بغية النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
10. خلق صندوق ثروة سيادي مؤازر للموازنة العامة لمواجهة حالات الاخفاق في الايرادات السنوية ومواجهة الأنحرافات المحتملة بين النفقات والايرادات العامة من جهة وحفظ حقوق الاجيال القادمة من جهة اخرى ، وبمتوسط رصيد يتم تحديده من فائض الموازنة باستمرار واستثماره ماليا كحقيبة استثمارية سيادية .

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب.

1.ابو الفتوح ، يحيى عبد الغني ،**"الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة"**، مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض،2014.

2.احشيش ، عادل احمد ، **"اساسيات المالية العامة "**،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2007

3.ادوارد مورس، النفط ولاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ،ط1، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت،2007.

4.اسماعيل ، عوض فاضل ،**"نظرية الانفاق الحكومي ،دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية"** ،المكتبة الوطنية ، بغداد ،2003.

5.اندراوس ،عاطف وليم ، **"الاقتصاد المالي العام"** ،ط1،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2010

6.البطريق ، يونس احمد وآخرون، **"مبادئ المالية العامة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2000.

7.الجنابي ، طاهر ،**"علم المالية العامة والتشريع المالي"**،ط2،منشورات العاتك لصناعة الكتاب ،القاهرة ،2007.

8.الحوشان ، حمد ، جون كوالز ، **"الفائض المالي السعودي مصادره واوجه استخداماته المختلفة واثاره في السياسة المالية الحكومية"** ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009،.

9.الخطيب ، خالد شحادة ، احمد زهير شامية ،**"اسس المالية العامة"**،ط4،دار وائل للنشر،2012

10.الخطيب ، خالد شحادة ، محمد خالد المهايني ،**"المالية العامة "**،منشورات جامعة دمشق .بدون سنة نشر.

11.الزبيدي ، حسن لطيف كاظم ، **"الدولة والتنمية في الوطن العربي"** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، 2006.

12.السعدون ، جاسم ، **"الازمة المالية العالمية والنفط توصيف الازمة وقراءة انعكاساتها العامة وتأثيرها في النفط"** ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2009،

13.العبيدي ، سعيد علي محمد ، **"اقتصاديات المالية العامة"**، ط1، دار دجلة ، عمان، 2011.

14.العلي ، عادل فليح ،**"المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"**،ط1، دار الحامد ،عمان،2007.

15.العلي ، عادل فليح ،**"المالية العامة والقانون المالي والضريبي"**، ط2،اثراء للنشر والتوزيع، الاردن ،2011.

16.الفارس ، عبد الرزاق فارس ، **"الأنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على اقطار مجلس التعاون"**، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،2009.

17.القيسي ، أعاد حمود ،**"المالية العامة والتشريع الضريبي"** ،دار الثقافة ،عمان،2011..

18.الكايد، خليل احمد ، **"الادارة المالية الدولية والعالمية"** ،ط1،كنوز المعرفة ،عمان ، 2010.

19.الكسندر بماكوف ، **"نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية"**، ترجمة بسام خليل ، ط1 بيروت، لبنان ،1984.

20.الكواري ، علي خليفة ، **"الطفرة النفطية الثالثة قراءة في دواعي وحجم الطفرة"**، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت،2009.

21.الكواري، علي خليفة ، **"العين بصيرة مثلث التجاهل النفط والتنمية والديمقراطية"** ، منتدى المعارف ، بيروت ، 2011.

22.الهيتي ، أحمد حسين ،**"اقتصاديات النفط"** ، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل،2000.

23.الهيتي ، مجيد ، **"ثروة العراق النفطية من اداة للدكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية"**، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط1، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007.

24.الوادي ، محمود حسين ، زكريا احمد عزام ،**"مبادئ المالية"** العامةط1،دار المسيرة للنشر والتويع ،عمان ،2007.

25.الوادي ، محمود حسين ،**"مبادئ المالية العامة"** ،ط2،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان،2010.

26.بول ساموسلن يلسون ويليام نوردهاوس،**"الاقتصادا"**،ط2،ترجمة هشام عبدالله ، الاهلية ، عمان،2006.

27.حسن ، رجاء عبد الرسول ، **"اثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية "**، ط1 معهد التخطيط القومي ، القاهرة، 1987.

28.خلف ، فليح حسن ،**"المالية العامة"** ، ط1،عالم الكتب الحديث، الاردن،2008 .

29.خليل ، علي محمد ، ،سليمان احمد اللوزي ،**"المالية العامة"**، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،1999.

30.طاقة ، محمد ، هدى العزاوي ،**"اقتصاديات المالية العامة "** ط1دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان،2007.

31.عايب ، وليد عبد الحميد ، **"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"**،ط1،مكتبة حسن العصرية،لبنان2010.

32.عبد الحميد ، عبد المطلب ،**"اقتصاديات المالية العامة"** ،ط1،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة ،2010.

33.عبد الرحمن ، أسامة ، **"المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد "**، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

34.عبدالله ،حسين ، **"مستقبل النفط العربي"**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000.

35.عوض الله زينب حسين وسوزي عدلي ناشد ، **مبادىء الاقتصاد السياسي** ،بدون دار نشر، بيروت ، 2007 ، ص 495 .

36.عبد الرضا ، نبيل جعفر ، **"اقتصاد النفط "**،ط1،دار احياء التراث العربي، بيروت، 2011.

37.عبد الرضا ، نبيل جعفر ، مصطفى عبدالله محمد، **"المسارات العكسية للنفط العراقي"**،ط1، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق، 2016.

38.عبد الرضا ، نبيل جعفر ،**"اقتصاد الطاقة"**، ط1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2016.

39.عبد المجيد ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ،ط2، 1996.

40.عتلم ، باهر محمد ،**"المالية العامة وادواتها الفنية واثارها الاقتصادية"** ،مكتبة الآداب ،القاهرة ،1998.

41.عتمان ، سعيد عبد العزيز ،**"مقدمة في الاقتصاد العام"**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2003.

42.علام ، أحمد عبد السميع ، **"المالية العامة "**،ط1،مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية،2012.

43.علي ، أحمد ابريهي ، **"اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق"**،ط1،بيت الحكمة ،بغداد،2011.

44.علي ، أحمد أبريهي ، **"الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية"** ، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،2012.

45.عمرو ، حافظ شعيلي ،**"اساسيات المالية العامة والسياسة المالية"** ،منشورات جامعة الفاتح ،طرابلس،2006.

46.فتوح ، بسام ، **"ديناميات الطلب العالمي وانعكاساته على الدول المنتجة في الشرق الاوسط"** ،عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1 ،2011.

47.كارل ، تيري لين ، **"مخاطر الدولة النفطية"**، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد،2007.

48.ليودرولاس، **"نقاش حول القوى التي تحدد أسعار النفط"**، عصر النفط التحديات الناشئة،ط1 ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011.

49.مايكل روس، **"هل يعيق النفط الديمقراطية"** ، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، 2007.

50.مساعدة ، أمجد عبد الهادي ،محمود يوسف عقلة، **"دراسة في المالية العامة"**،ط1،مكتبة المجتمع العربي ،عمان ،2011.

51.ناشد ، سوزي عدلي ، **"المالية العامة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

52.يونس ، منصور ميلاد ، **"مبادئ المالية العامة"**، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر،2004.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح .

1. الجبوري ، محمد حسين كاظم ،**"تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية للمدة (1988-2009)"** ،اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،2012.

2. المرزوك ، حامد عباس ، **"اتجاهات الانفاق العام في الدولة العربية الريعية المملكة العربية السعودية انموذجا"**، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2008.

3. علي ، اكرم نعمه ، **"دراسة تحليلية لسوق الاسهم السعودي واثرها في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1985-2005)"** ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007،

4. موسى ،عبد الستار عبد الجبار ، **"دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للمدة (1970_1998)"**، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،2001.

5. نجم ، علياء سهيل ، **"تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على تغيرات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط الخام للمدة (1979_2007)"**، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية، 2009.

رابعاً. البحوث والدراسات والندوات.

1.ال طعمة ، حيدر حسين ،**"هبوط أسعار النفط الخام والتعايش مع الصدمة النفطية دراسة في نمط الريع النفطي "**،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الأنبار، المجلد (8) العدد(15) ،2016،

2.الباز ، هبه محمود ، **"قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها"**، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 2010،

3.البصام ، سهام حسين ،سميرة فوزي شهاب الشريدة ،**" مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية" ،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 31، 2013،

4.الجبوري ، حيدر عبد حسن ، **"رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق ، للمدة (2003- 2010)"**، مجلة جامعة بابل للعلوم الأنسانية ، مجلد (20) ، العدد (1)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، 2012،

5.الجبوري ، محمد حسين ، كامل علاوي، **"اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية "**، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، مجلد (2)، عدد(2)، 2013

6.الخاطر ، خالد بن راشد ، **"تحديات انهيار أسعار النفط وردات افعال السياسات في دول مجلس التعاون"**، بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة 7تشرين الثاني نوفمبر 2015.

7.الربيعي ، كوثر عباس ، **"التأثير الامريكي في سوق النفط العالمية "**، مجلة الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، المجلد(31) العدد(32) ،2006.

8.الرنة ، اسامة ، **"زراعة القمح في المملكة العربية السعودية"** ، مجلة صانعو القرار العدد(41) كانون الأول ، 2006،.

9.الشمري ، مايح شبيب ، **"مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي"**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد(10)، العدد(3)، 2008،.

10.الطاهر الزيتوني، **"الافاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط الخام ودور الدول الاعضاء في مواجهته"** ، مجلة النفط والتعاون العربي، الامانة العامة لمنظمة الاوابك، المجلد (37) العدد(139)، 2011.

11.المنيف ، ماجد عبدالله ، **"منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(41)، 2008.

12.المغربي ، محمد زاهي ،**"أنماط السياسات العامة والتطور المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الريعية"**، ليبيا اليوم للنشر والتوزيع، طرابلس، 2004،ص2-3 .

13. البلاوي ، حازم ، **الدولة الريعية في الوطن العربي** ، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، ج1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989،ص283.

14.توفيق عباس ،**"أسعار النفط في السوق الدولية ابعادها ومضامينها الاقتصادية"** ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء، المجلد (5) العدد(4)، 2007،.

15.جميل طاهر، **"دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية"** ، العدد(114)، النفط والتعاون العربي ،منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك ، 2005،

16.جون بافس واخرون، **"اسفل المنحدر"** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد20، ديسمبر 2015.

17.جعفر ، علاء الدين ، **"مرونات النمو القطاعية واعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي"**، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الدراسات والبحوث، بغداد ، 2009.

18. جورج قرم ، " **التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي** " ، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 2008، ص14.

19.حسن ، باسم عبد الهادي ، **"البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003 -2015)"** ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2016،

20.حسن ، باسم عبد الهادي ، **"الصدمة النفطية الثالثة الاسباب والنتائج المحتملة"** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، المجلد (3) العدد(7) 2005،

21.حسن ، يحيى حمود ، يوسف علي عبد، **"دور سياسات النفط السعودية في استقرار السوق النفطية"** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (23)، العدد (6)، 2009،

22.رجب ، علي ، **"تطور مراحل تسعير النفط الخام في السوق الدولية"** ، مجلة النفط والتعاون العربي ، مجلة تصدرها الامانة العامة لمنظمة اوابك ،المجلد (38)، العدد141، 2012

23.زاده ، كريستين ابراهيم ، **"المرض الهولندي"**، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، مجلد (40)، العدد(1)، 2003،.

24.ستيفن بارنيت، رولأندواوسووسكي، **"ما الذي يرتفع"** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد (40)، مارس 2003،.

25.سعيفان ، سمير ،**"اسباب تدهور أسعار النفط الخام"** ،ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط الخام على البلدان المصدرة المنعقدة للمدة 7تشرين الثاني 2015، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

26.سلو ، عمار محمد ، **"تأثير انتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمدة (1980_2010)"**، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل ،العدد 31، 2013.

27.سلامة ، ممدوح ،**"العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام"**، بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة 7 تشرين الثاني نوفمبر 2015

28.شامي ، حيدر عليوي، **"اصلاح هيكل النفقات العامة ودورها في سياسة التحول الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2012)"**، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،2013.

29.شهاب ، سلام جبار ، **"الطفرة النفطية الثالثة والشرق الاوسط الجديد قراءة في اسباب الطفرة وتداعياتها على مفهوم الشرق الاوسط الجديد"**، مجلة قضايا سياسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة النهرين،العدد34، 2014،

30.صالح ، مظهر محمد ، **"السياسة النقدية للبنك المركزي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي"**، البنك المركزي العراقي ، قسم البحوث، 2011،

31.صالح ، مظهر محمد ، **"السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاض على نضام مالي سليم "**، البنك المركزي العراقي، بغداد ، 2012.

32.صالح ، مظهر محمد ، **"الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية"** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد، 18، العدد،65، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2012.

33.صالح ، مظهر محمد ،**"انموذج التنمية الاقتصادية للعراق- الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية"**، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص8.

34.صالح ياسر، **"النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق"**، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، 2013،

35.عبد ، حميد عبيد ، حيدر حسين ال طعمة، **"انهيار أسعار النفط وتداعياته على البلدان الريعية مع اشارة خاصة للعراق"** ،وقائع المؤتمر العلمي الثامن ،قطاع الطاقة في العراق رؤية الحاضر لاستشراف المستقبل ،المنعقدة للفترة /15_2015/4/16،

36.عبد ، يوسف علي ، ميثم عبد الحميد، **"تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي"**، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد مجلد،10، العدد37، ، جامعة البصرة، 2014،

37.عبد الستار عبد الجبار ،**"العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية ،دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك"**، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،العدد64، 2007.

38.عبد الفضيل ، محمود ،**"السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية "**، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، ج1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص314.

39.علي ، احمد ابريهي ، **"تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام"**، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد (1) ، العدد (1)، 2010

40.فرج ، سكنه اجهينه ، **"العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة(2003_2014)"** ، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة ، المجلد (31) العدد (26) ، 2015،

41.فيصل اكرم ، **"الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق مع اشارة خاصة إلى القطاع الصناعي"**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (21) العدد(83) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2015.

42.محمد ، سامي عبيد ، عدنان هادي جهاز، **"المشهد السياسي والاقتصادي لتقلبات أسعار النفط للمدة(1945_2015)"**، وقائع المؤتمر العلمي الثامن ،قطاع الطاقة في العراق رؤية الحاضر لاستشراف المستقبل المنعقد للفترة،15 _2015/4/16،كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصر،2015.

43. ماخوس ، منذر ، **"دور التقدم التكنلوجي في تنويع مصادر الطاقة والأسعار"**، بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة 7تشرين الثاني نوفمبر 2015،

44.مهدي ، حيدر كاظم ، **"انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق"**، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المثنى، المجلد(5)، العدد(1)، 2015،

45.موسى ، عبد الستار عبد الجبار ، حيدر شلب وشكة ، **"التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة (1862_2010)"**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد(18)، 2015

46. ميرزا ، علي ، **"العراق الواقع والافاق الاقتصادية"** ، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ، 2013.

47. ميرزا ، علي ، **"اثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"**، بحوث ومناقشات ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، 7تشرين الثاني نوفمبر 2015

48.ناشور ، هيام خزعل ، **"العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة الاقتصادي الخليجي، مجلد (29)، عدد(23)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، 2012.

49.هادي ، ميثم ربيع ، محمد علي ابراهيم ، **"اساسيات عقود مستقبليات السلع مع التركيز على عقود مستقبليات النفط الخام"** ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء المجلد (6)، العدد21، 2009.

خامسا. النشرات والتقارير الرسمية .

1.أل درويش ، احمد واخرون، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو ، تقرير ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي، 2015
2.البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2013.
3.البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، لعام 2007 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2007 ،
4.البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، لعام 2009، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2009،
5.البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع عام 2004، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2003 .
6.البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2015 .
7.البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام 2009، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد 2010،
8.البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2005 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، 2005،
9.التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات في مجال النفط والطاقة ، صندوق النقد العربي ،2005، 2008
10.التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات في مجال النفط والطاقة ، صندوق النقد الدولي ،2006، 2012.
11.التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل الخامس التطورات في مجال النفط والطاقة ، صندوق النقد العربي، 2007،

12.التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل السادس ، التطورات المالية ، صندوق النقد العربي، 2008،
13.التقرير الاقتصادي العربي الموحد التطورات في مجال النفط والطاقة ، صندوق النقد العربي،2006،
14.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003التطورات في مجال النفط والطاقة ،ص5، 2004،ص2_3، 2006،
15.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة ، صندوق النقد العربي، 2005
16.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة ، صندوق النقد العربي،2009
17.تقرير الامين العام السنوي الثاني والاربعون، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، 2015،
18.تقرير الامين العام لمظمة أوبك ،2014
19.تقرير الامين العام لمنظمة أوبك ،2011
20.التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، مارس 2016، الادارة الاقتصادية ، منظمة البلدان المصدرة للبترول اوابك
21.التقرير الشهري حول التطورات البترولية والدول الاعضاء، مايو 2016، الادارة الاقتصادية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك.
22.صندوق النقد الدولي ، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية ، التقرير القطري لعام 2013
23.صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ، العدد (26) ، ابو ظبي ،2006
24.منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، تقرير الامين العام للمنظمة، العدد،(38)،2011،
25.منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، الادارة الاقتصادية التقرير الشهري لعام 2016
26.منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، اوابك، التقرير الاحصائي السنوي،2015،
27.مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، 2015
28.مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والاربعون ، 2007
29.مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثالث والاربعون،2007
30.مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 42 ،،2006

31.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ، الثامن والعشرين، 1989،
32.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي التاسع والاربعون، احدث التطورات الاقتصادية ، الرياض ، 2013،
33.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون ، 2015،
34.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 1979،
35.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 1999
36.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2004
37.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2009
38.مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، لعام 1985
39.وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الخامسة
40.وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية التاسعة ،
41.وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثامنة
42.وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثانية
43.وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الربعة
44.وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية السابعة
45.وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية السادسة

سادساً : الأنترنت

1. الشيمي ، محمد نبيل ، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية ، بحث منشور على شبكة الأنترنت .www.ahewar.org.
2. الجنابي ، عدنان عبد المنعم ، الدولة الريعية والدكتاتورية ، متوفر على الرابط : // http www.iraqieconomists .net , p1.
3. خالد بدر الدين، أسعار النفط تقفز لاكثر من 25%، جريدة المال على الموقع التالي
www. Almal news .com/pages/story Details. Aspx.ID=297815
على ، احمد ابريهي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، بحث منشور على شبكة الأنترنت https //www. Cbi.iq /documents
4. علي ، احمد ابريهي ، سياسة الانفاق العام والموازنة مع سعر النفط المنخفض، بحث منشور على شبكة الأنترنت.www.ahewar.org

.(Foreign References) المصادر الأنكليزية

A-Research and studies

1.ECB, Quantitative, effects of the shale oil revolution , working paper, no 1855, September, 2015.

2.Mamdouh G. Salameh ,Impact of u.s. shale oil Revolution on the Global oil market ,the price of oil &peak oil . Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar , 2015.

3.RBAAH Arezki and Alan Gelb , resource windfalls optimal public investment and redistribution the role of total factor productivity and administrative gapacity , IMF working paper WP/12/200/,2012,

4.Sorya W. Assad, Consumerism in Saudi Arabia-problems and consequences ,journal of the social Sciences ,Volume 34,No1, Kuwait ,universityof Kuwait ,2006

B- Reporting

1. OPEC, World oil outlook , 2010.

c- Internet

1.Antonio Afonso, Ludger Schuknecht, and Vito Tanzi, "Public Sector Efficiency: An International Comparison", *European Central Bank Working Paper*, N.242, July 2003, at: http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp242.pdf

2.JAMES HAMILTON , HISTORICAL OIL SHOCK, 2011.at: econweb.ucsdu /JHAMILTO/OIL_HISTORY.PD

3.Jose A. Tapia ,oil price and the global economy Aac ausal investigation.at:

https/thenextrecossion.files.wordpress.com./20120086/06/Tapia.pdf.

4.Michael, oil from, rockefller to Iraq and beyond ,2007.at: https/www.amazon .com. /oil-rockefller-beyond-andy-stent/pdf.

5.Mohammed kaml &others ,the relationship between oil price and the Algerian exchange rate ,tlemcen university, laboratory, faculty of economics and management,,aleria,vol.16.no.1,2014.at:

www.Iuc.edu/orgs/meea/volume16/pdf.

6.Odeyemi Gbenga ,the real exchange rate of oil exporting countries an African experience ,research Jounal of finance and accounting ,vol.5.no.11,2014. at:

www.iiste.org/journals/index.php/RJFA/article/view file.pdf.

7.Ulrike Mandl, Adriaan Dierx and Fabienne Ilzkovitz, The Effectiveness and Efficiency of Public Spending", Economic and Financial Affairs, *Economic Papers*, N.301, European Commission, February 2008, at:

http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/publication11902_en.pdf

Abstract

Most of the countries producing raw materials and raw materials, especially oil, are characterized by a one-sided economy that relies mainly on the rentier in financing the budget and the economy. This has resulted in the slide of the economies of these countries in the orbit of oil markets and volatility, and the infiltration of crises and global economic fluctuations through the channel resource oil, where oil economies are affected by the rise and fall in oil prices through the transmission of volatility and instability from the oil sector to non-oil sectors. The sensitivity of the economy to these changes is felt in all sectors that contribute to the bulk of economic output through the public spending channel. Therefore, this study sought to analyze and diagnose the effects that the fluctuations of oil prices can have on the trends and patterns of public spending that can not be separated from the characteristics of the oil rental economies by focusing on the change in the values of public expenditure in both current and investment. Fluctuations in the prices of crude oil in the international market and the extent of the deviation of the path of public spending in achieving the goals of growth and economic stability. The economy of the Kingdom of Saudi Arabia and the Iraqi economy have been used to analyze the nature of the financial structure in the oil countries and the extent of the interrelationship between oil, public spending and the economy of the oil countries.

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

UNIVERSITY OF KARBALA
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
DEPARTMENT OF ECONOMICS

Analysis of oil price fluctuations and the pattern of public spending in Saudi Arabia and Iraq

A THESIS SUBMITTED BY

HANI M. ATASHAN

TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS - UNIVERSITY OF KARBALA
IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE MASTER DEGREE IN ECONOMICS

SUPERVISED BY
ASST. PROF. DR. HAYDER HUSSEIN AL – TUAMA

2017 A.C **1438 A.H**